ليبيا

الاكاديمية الليبية

مدرسة العلوم الإنسانية

قسم علم الاجتماع

أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية على وسطاء الهجرة غير الشرعية

دراسة ميدانية لعينة من المحكومين بتهمة التهجير غير الشرعي في مدينة زوارة

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل درجة الأجازة العالية (الماجستير)

في علم الاجتماع

إعداد الطالبة : نجاح الهوش سليمان الهوش

إشراف الدكتور : مصطفى عبد المجيد كاره

2012

فهرس المحتويات

ر.م	الموضـــــــــــــــوع	الصفحة
1	الآية	أ
2	الإهداء	**ب**
3	شكر وتقدير	**ج-د**
4	مقدمة	1- 6
الفصل الأول : الإطار العام للدراسة		
أولاً	تحديد مشكلة الدراسة	8-9
ثانياً	مبررات الدراسة	9-10
ثالثاً	أهمية الدراسة	10-11
رابعاً	أهداف الدراسة	11
خامساً	تساؤلات الدراسة	11-12
سادساً	مفاهيم ومصطلحات الدراسة	12-18
الفصل الثاني : الإطار العام للدراسة		
أولاً	تمهيد	21-22
	نبذة تاريخية عن الهجرة	22
	الهجرة غير الشرعية في ليبيا	26-29

	الهجرة غير الشرعية في زوارة	31-30
	مهنة التهجير غير الشرعي	35-32
	الشباب والهجرة غير الشرعية (زوارة نموذج)	39-35
ثانياً	الدراسات السابقة	40
	تمهيد	48-41
	الدراسات المحلية	48-41
	الدراسات العربية	52-49
	أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	53-52
ثالثاً	النظريات المفسرة	54
	تمهيد	55
1	النظرية اللامعيارية عند دور كايم	59-55
	النظرية اللامعيارية عند ميرتون	60-59
2	المدرسة الجغرافية	60
	نظرية الحتمية البيئية	63-61
3	المدرسة الاقتصادية	63
	نظرية الصراع	64-63
رابعاً	عوامل و أثار مهنة التهجير غير الشرعي	66-65
1	العوامل الجغرافية	70-67
2	العوامل الاقتصادية	74-70
3	العوامل السياسية	76-74

4	العوامل الاجتماعية	78-76
ثانياً	أثار مهنة التهجير غير الشرعي	79-78
1	أثار اجتماعية	83-79
2	أثار اقتصادية	85-83
3	أثار سياسية	87-85
ثالثاً	دور القوانين والتشريعات الليبية في الحد من الهجرة غير الشرعية	88-87
رابعاً	الاتفاقيات والزيارات والمؤتمرات الدولية بشأن الهجرة غير الشرعية	96-88
خامساً	الإجراءات القانونية التي اتخذتها ليبيا لمكافحة الهجرة غير الشرعية	105-96
الفصل الثالث :الإجراءات المنهجية		
	تمهيد	107
أولاً	نوع الدراسة	107
ثانياً	منهج الدراسة	107
ثالثاً	مجتمع الدراسة	107
رابعاً	متغيرات الدراسة	108
خامساً	إجراءات المعاينة	109-108
سادساً	الدراسة الاستطلاعية	110-109
سابعاً	مجالات الدراسة	110
ثامناً	أدوت جمع البيانات	111
تاسعاً	صدق المقياس	113-112
عاشراً	ثبات المقياس	113

الحادىعشر	الأساليب الإحصائية	113
	صعوبات الدراسة	114

الفصل الرابع: عرض البيانات وتحليلها		
	تحليل العلاقة بين المتغيرات	156-116
	عرض النتائج	161-158
	التوصيات	163-162
ثالثاً	المصادر والمراجع	174-165
رابعاً	الملاحق	

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	توزيع مجتمع الدراسة حسب العمر	116–117
2	توزيع مجتمع الدراسة حسب المستوى التعليمي	117–118
3	توزيع مجتمع الدراسة حسب الحالة الاجتماعية	118–119
4	توزيع مجتمع الدراسة حسب الوظيفة	119–121
5	توزيع مجتمع الدراسة حسب عدد أفراد الأسرة	122–123
6	توزيع مجتمع الدراسة حسب وجود الوالد على قيد الحياة	123–124
7	توزيع مجتمع الدراسة حسب وجود الوالدة على قيد الحياة	124–125
8	توزيع مجتمع الدراسة حسب تقاضى الدخل	125–126
9	توزيع مجتمع الدراسة حسب كفاية الدخل لسد الاحتياجات	126–127
10	توزيع مجتمع الدراسة حسب معاناة من المشاكل المادية	127–128
11	توزيع مجتمع الدراسة حسب امتهانهم لمهنة التهريب	128–129
12	توزيع مجتمع الدراسة حسب عمل الأصدقاء في مهنة التهريب	129–130
13	توزيع مجتمع الدراسة حسب عمل الأقارب في مهنة التهريب	130
14	**توزيع مجتمع الدراسة حسب تأييد ظاهرة تهريب المهاجرين غير الشرعيين**	131
15	**توزيع مجتمع الدراسة حسب تأييد الأسرة لظاهرة تهريب المهاجرين غير الشرعيين**	132
16	توزيع مجتمع الدراسة حسب عقوبة الأسرة	133
17	توزيع مجتمع الدراسة حسب مدة العمل فى تهريب المهاجرين	134
18	**توزيع مجتمع الدراسة حسب كيفية التعرف على المهاجرين غير الشرعيين**	135
19	توزيع مجتمع الدراسة حسب انتشار البطالة	136
20	توزيع مجتمع الدراسة حسب تحسين الوضع المادي	137

21	توزيع مجتمع الدراسة حسب المقابل المادي	139–138
22	توزيع مجتمع الدراسة حسب عمل الشبكة	140–139
23	توزيع مجتمع الدراسة حسب دورهم في الشبكة	141–140
24	توزيع مجتمع الدراسة حسب نوع المساعدة	142–141
25	توزيع مجتمع الدراسة حسب تعاون رجال الأمن والشبكة	143–142
26	توزيع مجتمع الدراسة حسب نوع المساعدات	144–143
27	توزيع مجتمع الدراسة حسب مواجهة مشاكل التهريب	144
28	توزيع مجتمع الدراسة حسب تصنيف المشاكل	145
29	توزيع مجتمع الدراسة حسب نوع المركب المستخدم	146
30	توزيع مجتمع الدراسة حسب الإجراءات الأمنية للمركب	147
31	توزيع مجتمع الدراسة حسب التصرف في المركب	148
32	توزيع مجتمع الدراسة حسب ملكية او إيجار المركب	149
33	توزيع مجتمع الدراسة حسب عدد مرات فشل الرحلة	150
34	توزيع مجتمع الدراسة حسب إرجاع النقود للمهاجرين	151
35	توزيع مجتمع الدراسة حسب إعادة المحاولة بمقابل او بدون مقابل	152
36	توزيع مجتمع الدراسة حسب خطورة مهنة الهجرة غير الشرعية	153
37	توزيع مجتمع الدراسة حسب مكان القبض	154
38	**توزيع مجتمع الدراسة حسب الرغبة في استمرار تهريب المهاجرين عير الشرعيين**	155
39	توزيع مجتمع الدراسة حسب تحقيق الطموحات المادية للشباب	156–155

الفصـــل الأول

الإطار العام للدراسة

أولاً : تحديد مشكلة الدراسة.

ثانياً : مبررات الدراسة.

ثالثاً : أهمية الدارسة.

رابعاً :أهداف الدراسة

خامساً :فرضيات الدراسة.

سادساً : مفاهيم ومصطلحات الدراسة.

الفصـل الثانــي

الإطار النظري

أولاً: مراحل الهجرة الهجرة غير الشرعية

ثانياً: الدراسات السابقة

ثالثاً: النظريات المفسرة

رابعاً: عوامل وأثار التهجير غير الشرعي

أولاً: مراحل الهجرة غير الشرعية

ثانياً : الدراسات السابقة

أولا : الدراسات المحلية

ثانياً : الدراسات العربية

ثالثاً : أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

ثالثاً: النظريات المفسرة

رابعاً: عوامل وآثار مهنة التهجير غير الشرعي

الفصل الثالث

الإجراءات المنهجية

الفصـــــــل الـــــرابع

تحليل البيانات

تحليل العلاقة بين المتغيرات

عرض النتائج

التوصيات

المراجع

الملاحق

عرض نتائج الدراسة

المراجع والمصادر

المــلاحــق

الأساتذة المحكمين

1.الدكتور : مصطفى كاره .

2. الدكتور: بشير أبو قيلة .

3. الدكتور: أحمد محسن .

4. الدكتور:عثمان أميمن .

5: الدكتور: نورى الصويعى .

6. الدكتور: محمود الدليمى .

مقدمة :

الهجرة قديمة في التاريخ، وتعود الي قدم وجود الإنسان نفسه، إذ هي تعبر عن انتقاله الدائم مكان الي آخر دون قيد أو عائق، بحثاً عن الرزق ووسائل العيش، أو بحثاً عن الأمان، أو من على الحياة واستمرار الطبيعة والطقس. والدافع المحفز لذلك هو حب البقاء والحفاظ هرباً من الجنس، أو الرغبة في اكتشاف بيئة أكثر تلاؤماً ومواءمة لحاجاته وطموحاته.

والهجرة، هي عبارة عن حركة انتقال الأشخاص، فرادى أو جماعات، من موقع إلى آخر بحثا عن الأفضل: اجتماعيا واقتصاديا وامنياً. وبعد ظهور الثورة الصناعية وما تبعها من تطور في التشريعات المحلية والدولية، فرضت جوازات السفر وتأشيرات الدخول التي حدت من حرية تنقل الأشخاص والممتلكات. فلم تعد الهجرة بعد ذلك انسيابية تبعا لأغراض محددة مسبقاً لأن اعتماد مبدأ الحدود الذي وضعه الاستعمار لأهداف عسكرية أو اقتصادية فصلت بين الدول والجماعات والأمم، الأمر الذي لا يزال يتسبب في ظهور نزاعات حول المصالح السياسية والاقتصادية للدول، بما من

شـأنه أن يـنظم مـن الهجـرة الشـرعية، وبالتـالي ظهـرت هجـرة موازيـة، وتسـمى بـالهجرة السـرية أو غيـر الشـرعية.

وتعـد الهجـرة السـرية، أو غيـر القانونيـة، ظـاهرة عالميـة تعـاني منهـا جميـع الـدول، علـى وجـه الخصـوص منهـا دولاً كالولايـات المتحـدة الأمريكيـة و الاتحـاد الأوروبـي و دول الخلـيج العربـي والمشـرق العربـي، وأمريكـا اللاتينيـة. ومـن ذلـك أن أصـبح رعايـا المكسـيك و كوبـا والبرازيـل و الأرجنتـين يتسـللون بأعـداد كبيـرة إلـى الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، وكـذلك الأمـر بالنسـبة للوافـدين غيـر الشـرعيين مـن الأفارقـة الـذين يتوافـدون في مجموعات كبيرة الي ليبيا من الجنوب دون رقابة تذكر.

أما في أفريقيا، حيث الحدود الموروثة عن الاسـتعمار، فأنها لا تشـكل حواجز عازلة للمتسللين الأفارقة إلى ساحل العاج أو جنوب أفريقيا أو نيجيريا، لكن الهجرة إلى أوروبا اكتسبت طابعا إعلاميا منقطع النظير حيث أصـبحت إحدى القضـايا المزعجة للدول والحكومات وكذلك المنظمات غير الحكومية في حوض البحر الأبيض المتوسـط، مما جعلها تحاط باهتمام واسـع خلال السنوات الأخيرة .

إن اضـطهاد الإنسـان لأخيه الإنسـان في شـتى ميادين الحياة عادة ما يدفع به للهروب تاركا وراءه وطنه وعائلته، أملا في أن يحقق ذاته في وطن آخر، بما من شـأنه أن يخدم ذلك الوطن وهذا ما يجعل الهجرة قوة اجتماعية واقتصادية بناءة. إلا أنه للهجرة غير الشرعية تأثيرات سلبية تنعكس على كافة البلدان المسـتهدفة، وبذلك فإن الهجرات العابرة للحدود تتطلب التعاون الوثيق وتبادل المعلومات بين بلدان المنشأ ودول العبور والدول المستهدفة من هذه الهجرة، وذلك بهدف وضـع وتنفيذ أسـاليب فعالة (على شـكل اسـتراتجيات وخطط) لخفض تدفقات الهجرة غير الشرعية بصورة مشتركة.

وتمثل السواحل الليبية إحدى دول العبور ونقطة انطلاق للمهاجرين غير الشرعيين الساعين للوصـول إلى أوروبا قادمين من أماكن وبلدان مختلفة في إفريقيا، وذلك بسـبب طول سـواحلها حيث لا تبعد مالطا وجزيرة لامبيدوزا الايطالية سوى بضـعة مئات من الكيلومترات عن شـواطئ ليبيا .

وتعاني ليبيا بذلك من الهجرة غير الشرعية لسببين رئيسين :-

أولهما :- بحكم موقعها في شمال إفريقيا وإطلالها على البحر المتوسط شمالآ وكذلك توغلها فيما يتصل بحركة الهجرة امتداد داخل القارة الإفريقية جنوباً، وقد ترتب على الموقع الجغرافي الحدودي، حيث تصل المسافة الإجمالية لحدود ليبيا البرية حوالي (5500) كيلومترا، مقسمة كالتالي: الحدود الشرقية مع مصر حوالي (1250) كيلو متر، والحدود الجنوبية مع السودان ما يزيد عن(150) كيلو مترا، ومع تشاد حوالي (1000) كيلو مترا، ومع النيجر حوالي (380) كيلومترا، والحدود الغربية مع الجزائر(965) كيلو مترا، ومع تونس (330) كيلومتر. أما بالنسبة للحدود الشمالية (شاطئ البحر المتوسط) فيبلغ طولها حوالي (2000) كيلومترا.[1]

وثانيهما :- أنه بالنظر إلى معاناة دول الجوار جنوب الصحراء مثل تشاد والنيجر تعانى من وتدنٍ في مستوى المعيشة، وارتفاع في معدلات البطالة كثافة سكانية عالية (مقارنة بليبيا)، مقصداً لهجرة كثيفة من رعايا هذه الدول نحو بسبب تصاعد النزاعات المسلحة، جعل منها أجهزة الدول كافة، كاهل الشمال إلى ليبيا ومنها إلى أوربا. إن قضية الهجرة غير الشرعية تثقل على المستوى الأمني والاقتصادي والاجتماعي والصحي و الديموغرافي وغيرها، ولم تعد

(1) مصطفى عبد المجيد كاره، المشكلات الاجتماعية و الأمنية للهجرة غير الشرعية، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، مؤتمر الهجرة العربي الافريقى ، طرابلس : 2008، ص6-7.

متمثلة في التكاليف المرتفعة التي ترصدها الدولة للأجهزة المناط بها مهمة مكافحة أخطارها الظاهرة . هذه

فالهجرة غير الشـــرعية ترتبط اليوم بالارتفاع الملحوظ في معدلات العديد من الجرائم وانتشـار الأمراض المعدية، وإذا اسـتمر تدفق المهاجرين غير الشـرعيين على هذا النحو على ليبيا قد يؤدي لاحقا إلى زعزعة استقرار وأمن المجتمع.

وهكذا فقد أصـبحت الهجرة غير الشـرعية الى ليبيا تشـكل خطراً على أمن واسـتقرار المجتمع، وعلى أجهزة الدولة كافة، مما يتطلب بذل الجهد لمواجهة الظاهرة، وتداعياتها الخطيرة. ويجب أن لا تقتصـر رؤى هذه الظاهرة على المنظور الأمني فحسـب، بل يجب إن تمتد كذلك لتشـمل البعد التنموي من خلال توسيع نظرتها للحل باعتبارها مشكلة إنسانية و اجتماعية.

المنظور الإنسـاني العالمي الأشـمل، والذي وبسـبب ذلك، فانه يجب معالجة الظاهرة وفق الفقيرة من تتحدد أبرز ملامحه في خلق فرص عمل وضـخ اسـتثمارات متسـارعة الي الدول خلال تعاون دولي واسـع. وذلك حيث أن جميع المؤشـرات تدل على حقيقة بارزة تتمثل في أن حكومات الدول، سواء منها المصدرة أو المستقبلة أو تلك التي يتخذ المهاجرون غير الشرعيين أراضـيها لنقاط عبور، تلجأ دوما إلى المعالجة الأمنية التي تعتبر الأسـهل لحل هذه المشـكلة باستمرارية هذه الظاهرة وإنما بتفاقمها مستقبلا المعقدة، وهو أمر لا ينذر فقط.

وتأتى هذه الدراسـة كمحاولة لمعرفة وتحديد ما إذا كانت هناك علاقة بين العوامل الاجتماعية والاقتصـادية من ناحية ووسـطاء الهجرة غير الشـرعية من ناحية أخرى. وسـيتم ذلك من خلال جمع البيانات والمعلومات الكافية حول متغيرات الموضـــوع، بالاعتماد على على عينة من وسـطاء الهجرة غير الشـرعية بمدينة زوارة . وقد قسـمت الدراسـة الي عدة فصـول على النحو التالي :

الفصـل الأول: الإطار العام للدراسـة :ويتضـمن تحديد وصـياغة مشـكلة الدراسـة ومبرراتها، وأهميتها، وأهدافها وتساؤلاتها ، والمفاهيم والمصطلحات العامة للدراسة .

الفصل الثاني: الإطار النظري الذي أشتمل على ما يلي :

أولاً: مراحل الهجرة غير الشرعية، الهجرة غير الشرعية في ليبيا، الهجرة غير الشرعية في مدينة زوارة ، مهنة التهجير غير الشرعي، الشباب والهجرة غير الشرعية (زوارة نموذج).

ثانياً: الدراسات السابقة ذات صلة بموضوع الدراسة ويشمل هذا الجزء على الدراسات المحلية ، الدراسات العربية ، أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية .

ثالثاً:اشتمل على النظريات المفسرة للدراسة.

رابعاً: عوامل وأثار مهنة التهجير غير الشـرعي، دور القوانين والتشـريعات الليبية فى الحد من ظاهرة الهجرة غير الشـرعية، الاتفاقيات والملتقيات الدولية بشـأن الحد من الهجرة غير الشـرعية

.

الفصـل الثالث: الإجراءات المنهجية للدراسـة وتتضـمن الاتى: نوع الدراسـة، المنهج المسـتخدم للدراسـة، مجتمع ومتغيرات الدراسـة، إجراءات المعاينة (وحدة التحليل، حجم العينة، نوع العينة)، الدراسة الاستطلاعية، مجالات الدراسة، أدوات جمع البيانات (المقابلة ، استمارة الاستبيان)، صدق وثبات المقياس ، الأساليب الإحصائية المستخدمة، صعوبات الدراسة .

الفصـل الرابع: تحليل وتفسـير البيانات :أشـتمل على عرض البيانات ،التعليق على الجداول ، عرض النتائج التي توصلت اليها الباحثة من خلال الدراسة الميدانية ، بالإضافة الي التوصيات ، وقائمة المصادر والمراجع، فضلا عن ملاحق الدراسة.

الفصـــل الأول

الإطار العام للدراسة

أولاً :- تحديد مشكلة الدراسة.

ثانياً :- مبررات الدراسة.

ثالثاً :- أهمية الدارسة.

رابعاً :- أهداف الدراسة

خامساً :- تساؤلات الدراسة.

سادساً :- مفاهيم ومصطلحات الدراسة.

أولاً : تحديد مشكلة الدراسة :-

هناك نمطان من الهجرة غير الشرعية:-

النمط الأول : الهجرة عن طريق التسلل وهدفها الأول هو الإقامة المؤقتة تمهيداً للانتقال إلى أوروبا وهذا ما عرفته ليبيا مع نهاية تسعينيات القرن الماضي. ويتمثل بلدان جنوب الصحراء إلى ايطاليا و مالطا هذا النمط من الهجرة أساساً في الهجرة من وبهذا تتحول ليبيا إلى دولة عبور. العمالة الوافدة باعتبار أن مهاجري العبور في وينخرط هذا النوع من الهجرة ضمن لايطاليا، وهو قابل للحصر والتصنيف، حاجة إلى العمل لتوفير تكاليف الرحلة وتركيبتها النوعية على وبالتالي يمكن الاستناد في تقدير حجمها وطبيعتها الإحصاءات الرسمية.

أما النمط الثاني : فإنه يرتبط باحتياجات سوق العمل، ولا يخضع للتنظيم وإنما بدول المنشأ، ولا تملك دولة المقصد أو العبور في هذه الحالة لعوامل خارجية خاصة الهجرة أو تنظيمها، وهو غالباً ما يكون غير قابل للتحديد سوى مكافحة هذا النمط من خارج الإحصاءات الرسمية الدقيق من حيث الحجم والاتجاهات، ويبقى.

ونلخص من ذلك إلى أن ليبيا تعد، بحكم موقعها الجغرافي، من الدول المستقبلة وإعادة المهاجرين بدول المصدر وما التصدير للهجرة غير الشرعية وذلك عن طريق شبكات تهريب لها من امتدادات داخل الأراضي الليبية. إذ تبين بأن أكثر شبكات تهريب المهاجرين يديرها مصر والسودان والمغرب، إضافة إلى أفراد من داخل ليبيا أفراد خارج ليبيا، خصوصاً في استلام المهاجرين غير الشرعيين الراغبين في الهجرة إلى أوروبا مهمتهم الترتيب والتنسيق بعد المجاورة. من مواطني الدول

مسـؤولية وتفيد البيانات الإحصـائية التي أجريت في ليبيا بأن عصـابات التهريب تتحمل توافد مالا يقل عن نسبة (64 %) من المهاجرين غير الشرعيين الذين يصل عددهم إلى مليون مهاجر تقريبا، وأن عدد المهاجرين غير الشـرعيين الذين نجحوا في الوصـول إلى الشـواطئ الايطالية عن طريق ليبيا انخفض بنسـبة (90%) منذ البدء بتطبيق الاتفاق بين ليبيا وإيطاليا. إذ هناك ما لا يقل عن ألفى (2000) مهاجر غير شـرعي موقوفون في مراكز الاعتقال الاثنتي عشرة (12) الموزعة في البلاد .[1]ً

ولسنا بصدد الكشف عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية السيئة لهذه الظاهرة على مستوى الوطني، **حيث تتمحور مشكلة البحث في** معرفة أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية الاقتصاد على نشوء فئة الوسطاء للهجرة غير الشرعية في مدن ليبيا، وتسليط الضوء على هذه الجماعة الاجتماعية التي ارتضـت لنفسـها أن تحقق كسـباً مادياً والثراء على حسـاب أرواح المئات ممن تجرفهم مياه البحر المتوسط بعد أن لفظتهم الحياة في أوطانهم .

ثانياً : مبررات الدراسة:-

الأسباب التي دعت الباحثة إلى اختيار هذا الموضوع هي :

1 – طبيعة المنطقة التي تسـكنها الباحثة، وهي مدينة زوارة المعروفة بكونها من أهم المدن الليبية في انطلاق الهجرة غير الشـرعية، وما تشـهده سـواحلها يوميا من مشـاهد التهريب في زوارق الصـيد، إضـافة إلى ظهور الجثث بين الحين والأخر ممن لم يتمكنوا من الهرب الي الضفة الشمالية للمتوسط، بهدف تحقيق حلم العيش في إيطاليا وما جاورها، مهما كانت الوسيلة ومهما بلغ الثمن . [1]

(1) تقرير محمد المصراتى ، ملفات الهجرة غير الشرعية، الأهرام: تقارير المراسلين، 2003/11/4.

(1) معظم سكان مدينة زوارة لديهم مشاهدات وقصص عن المهاجرين والمهجرين .

2. رصد مظاهرها ومعرفة الأسباب الحقيقية التي تدفع بالشباب إلى امتهان التهجيرالسري.
3. استفحال هذه الظاهرة في السنوات الأخيرة بصورة مقلقة وخطيرة .
4. اكتساب هذه الظاهرة أهمية بالغة في حوض البحر الأبيض المتوسط نظرا للخسائر البشرية التي تخلفها، وما تتسبب فيه من إشكاليات بالنسبة لدول شمال البحرالمتوسط.

ثالثاً : أهمية الدراسة :-

تهتم هذه الدراسة بظاهرة ممارسة مهنة السمسرة والوساطة بالنسبة للتهجير غير الشرعي التي يقوم بها الشباب الليبي، وهى تهدف للوصول الي الحقائق التالية :

1 – دراسة مسحية لواقع هذه الفئة المتأثرة بالعديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي دفعت بهم إلى ارتكاب هذه المخالفات القانونية .

2– قلة الدراسات العلمية التي تناولت الهجرة غير الشرعية من جانب السماسرة والوسطاء العاملين في هذا المهنة.

3 – تحديد العلاقات الارتباطية المؤثرة فى الظاهرة.

4– الدعوة إلى العناية و الرعاية الجادة بهذه الشريحة على جميع المستويات وذلك من خلال مواجهة العوامل المشجعة على هذه الظاهرة .

5 – إنجاز مردود يمثل خلفية علمية لدراسات مستقبلية ، إضافة الي المردود والمعالجات الاجتماعية التي تحد من الشروع في القتل الجماعي الذي يكبد المجتمع الليبي خسائر مادية واجتماعية .

رابعاً : أهداف الدراسة :-

1ـ محاولة القضاء على نشاط هذه الفئة (سماسرة وعصابات الهجرة غير الشرعية) التي أثرت على حساب حصاد الأرواح و نهب الأموال .

2. التعرف على الأسباب الكامنة وراء اتخاذ هذه المهنة كمصدر رزق لبعض الشباب الليبي .

3ـــ معرفة دور المؤسسات الاجتماعية في توعية الشباب بنتائج المتاجرة في الهجرة غير الشرعية، ومالها من أ ثار اجتماعية و إنسانية وسياسية سلبية.

4 – توظيف الجهود المحلية من أجل دفع الطبقة السياسية والشركاء الاقتصاديين لتقرير أوجه التعاون وتبادل المعلومات والخبرات وسن قوانين وتشريعات لمنع ظاهرة الهجرة غير الشرعية .

5 – معرفة النتائج لهذه المهنة وتداعياتها على شبابنا ومجتمعنا.

خامساً: تساؤلآت الدراسة :-

تتطلع الدراسة إلى التحقق من تساؤلات مفادها وجود عوامل مهمة ذات دور رئيس في توجه الشباب نحو مهنة السمسرة والوساطة للهجرة غير الشرعية. وتتضمن ما يلى :

1. هل للعوامل الاقتصادية أثر على وسطاء الهجرة غير الشرعية ؟

2. هل للعوامل الاجتماعية أثر على وسطاء الهجرة غير الشرعية ؟

3.هل للبطالة دور في احتراف الشباب مهنة السمسرة والوساطة للتهجير غير الشرعي؟

4. هل لانعدام الجدية والانضباط في تطبيق القوانين والتشريعات الرادعة اثر على هذه المشكلة ؟

5.هل يوثر ضعف دور المؤسسات الاجتماعية على الحد من هذه الظاهرة ؟

المصطلحات والمفاهيم الإجرائية :

أهم المصطلحات التي تتناولها الدراسة هي :

1. الهجرة :-

الهجرة ظاهرة ديموغرافية تعبر عن حراك وديناميكية سكانية، على شكل تنقل سكان من مكان الي أخر وذلك بتغير مكان الاســـتقرار الاعتيادي للفرد، وهي جزء من الحركة العامة للســـكان التي يعرفها علماء الاجتماع بأنها : " عملية انتقال أو تحول أو تغير مادي (فيزيقي) لفرد أو جماعة من منطقة اعتادوا الإقامة فيها إلى منطقة أخرى داخل حدود بلد أو خارج حدود البلد. تم هذه العملية بإرادة الفرد او الجماعة أو بغير إرادتهم، أي باضــطرارهم إلى ذلك قســراً، أو لهدف خططه المجتمع " . [1]

أما وليم فهمي فيعرفها بأنها :"الهجرات البشـــرية الفردية والجماعية التي تهدف الي تغيير الموطن الأصلي والاستقرار بشكل دائم في موطن جديد ".[2]

ويذكر المطيري **أن** : " ما يميز الهجرة الداخلية هو بحث الإنسان عن شيء ينقصه أو يفتقده في موطنه الأصــلي، ولطبيعة هذه الحركات الســكانية التي تتميز بالذهاب والإياب التي تشــبه بندول الساعة، فتسمى في الغالب بالهجرة المتذبذبة أو المتقلبة ".[1]

2. الهجرة الداخلية :-

---

(1) أبراهيم مصطفى وآخرون ، المعجم الوسيط ، الجزء الثاني ، بيروت: منشورات دار إحياء التراث العربي ، ص337 .

(2) وليم فهمي، موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، 1997 ، ص193 .

ويعرفها جلبي ((بأنها عملية انتقال أو تحول أو تغير فيزيقي لفرد أو جماعة من منطقة اعتادوا الإقامة فيها إلى منطقة أخرى، أومن منطقة إلى أخرى داخل حدود البلد الواحد، أو من منطقة إلى أخرى، خارج حدود هذا البلد، وقد تتم هذه العملية بإرادة الفرد أو الجماعة أو بغير إرادتهم، أي وباضـــطرارهم إلى ذلك قســـرا أو لهدف خطط المجتمع . وقد تكون عملية الانتقال والتحول في المكان المعتاد للإقامة في منطقة إلى منطقة أخرى، على نحو دائم أو مؤقت[2].

وتتم الهجرة الداخلية أساساً من المناطق التي يقل فيها الطلب على العمل إلى المناطق التي تتوافر فيها فرص التوظيف، أو تتوافر فيها فرص أفضـــل للمعيشـــة، ومن ثم فان النمط الغالب للهجرة الداخلية هو من المناطق الريفية إلى المدن.

ويذكر أبوعيانة أن : الهجرة الداخلية يكون الدافع من ورائها اقتصـــاديا بالدرجة الأولى، وهى تتميز بالحرية، أي بمعنى أن قرار الانتقال من مكان الي أخر داخل حدود الدولة يتم بمحض رغبة الأفراد، والذي غالباً ما يكون قائما على عوامل اقتصادية [3].

3. الهجرة الخارجية :-

وتكون غالبا غير حرة، وحتى في حالة كونها حرة فان على الفرد أن يســـتوفي متطلبات الدخول الي بلد المهجر، فإذا لم يقم بذلك أعتبر مهاجرا غير قانوني." ويواجه المهاجر في حالة الهجرة الخارجية مشـــاكل في عملية التكيف مع ثقافة ولغة دولة المهجر وتكون الدوافع اقتصـادية أو سياسية، مثال ذلك حالة اللاجئين والفارين والمطاردين من قبل النظم الحاكمة في

---

(1) السيد خالد المطري، دراسات في سكان العالم الإسلامي ، جدة: جامعة الملك عبد العزيز –كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1984م، ص171 .

(2) علي عبد الرزاق جلبي، علم اجتماع السكان ، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1985م ، ص 288 .

(3) فتحي أبو عيانة، دراسات في علم السكان ، بيروت: منشورات دار النهضة ، 1984، ص4.

دولهم، أو قد يكون الدافع علمياً من خلال سـعي الفرد إلى فرص تعليمية أفضـل أو الي فرص للبحث أفضل من تلك المتوافرة له في دولته[1].

4. الهجرة المشروعة :

تعرف الهجرة المشـــروعة بأنها الهجرة التي تتم بموافقة دولية على انتقال المهاجر من موطنه الأصلي إلى الدولة المستقبلة [2] .

5. الهجرة غير الشرعية :-

لم يتفق الباحثون والمهتمون بالهجرة على تعريف محدد لها فالأمم المتحدة في بروتوكول 2000 ضـد تهريب المهاجرين أنها تعنى الحصـول بطريقة مباشـرة أو غير مباشـرة عن منفعة مالية أو مادية مقابل دخول شخص بطريقة غير شرعية

على حدود الدولة وهذا الشخص ليس مقيم فيها إقامة دائمة ولا متجانسا بجنسيتها[3].

وتعد المنظمة المصرية في تقديرها عن حقوق الإنسان أن المهاجرين غير الشرعيين هم الذين يدخلون بطريقة غير قانونية الي دول الاســتقبال ولا يقومون بتســوية أوضــاعهم القانونية أو يدخلون بطريقة قانونية ويمكثون هناك بعد انقضـاء مدة إقامتهم القانونية أو ينتقلون بطريقة غير قانونية خلال إقامة مسموح بها[1]).

---

(1) موزة عبيد غباش، الهجرة الخارجية والتنمية ، دراسة تطبيقية لآثار الهجرة الوافدة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً ، دبي :القراءة للجميع للنشر والتوزيع ،1990، 168 ص .

(2) عثمان الحسن نور ، ياسر عوض الكريم ، الهجرة غير المشروعة والجريمة ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، الرياض : السعودية،2008، ص 17.

(3) دراسة نجاة عبد السلام فطيس ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية والصحية للهجرة غير الشرعية على سكان منطقة زوارة للفترة (1997 – 2007) ، جامعة الفاتح ، قسم الجغرافيا ، 2009 ، ص23.

(1) نجاة فطيس ، المرجع السابق ذكره ، ص23.

ولكن الحوات :" يقول بأنها انتقال شــخص أو مجموعة أشــخاص من دولة الي دولة أخرى بدون إذن قانوني من البلد المقصــود وذلك بقصــد العمل او الإقامة لفترة قصــيرة او طويلة او دائمة" [2].

بينما يعرفها كاره: "انتقال الأفراد والجماعات الي أوطان غير أوطانهم (الانتقال الي داخل المكان)، خفية أو تسللا عبر طرق غير مشروعة، اي عبر حدود الدولة خارج منافذ العبور (بطرق مخالفة للقانون)، وذلك باستخدام مختلف طرق الغش والتدليس والرشوة والتحاليل ،دونما القيام بتسوية أوضاعهم القانونية لاحقا"[3] .

6. التعريف الإجرائي للهجرة غير الشرعية : هو

الإبحار من السواحل الليبية الي أوروبا عن طريق البحر الأبيض المتوسط بدون وثائق رسمية عبر القوارب، أو جواً بتأشيرات مزورة، أو السفر للسياحة دون رجعة.

7. التعريف الإجرائي للمهاجر :-

المهاجر هو الشخص الذي يقيم بشكل مستمر في دولة أخرى أو في إقليم آخر لمدة تزيد عن السنة، أو الذي أعلن عندما دخل حدود الدول الأخرى عن نيته في البقاء لمدة أكثر من سنة [1].

8. **البطالة :-**

(2) على الحوات، الهجرة غير الشرعية الى أوربا عبر بلدان المغرب العربي، ط1، طرابلس : ليبيا، منشورات الجامعة المغاربية، 2007 ، ص56.

(3) مصطفى عبد المجيد كاره، المشكلات الاجتماعية و الأمنية للهجرة غير الشرعية، ص4-5.

(1) تقرير التنمية الإنسانية العربية ، التطورات الاجتماعية والاقتصادية ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، بيروت: شركة كركي للنشر، 2003 ، ص81 .

يرتبط مفهوم البطالة بوصف حالة المتعطلين عن العمل وهم قادرون عليه ويبحثون عنه إلا أنهم لا يجدونه. ويعرفها مجموعة من الاختصاصين بالمكتب العالمي للشغل بجنيف، سنة 1954 بأنها : كل إنسان ليس له عمل في الأسبوع الذي وقع فيه الإحصاء وهو يبحث عن العمل بأجر، وقد سبق له البحث عن العمل في الشهر الذي سبق الشهر الذي اجري فيه البحث على شرط أن يكون مهيئا للعمل، في اجل لا يتعدى خمسة عشر يوماً على الأكثر يعتبر عاطلاً .[2]

9. تهريب المهاجرين :-

"هي عملية انتقال المهاجرين وتكون غالباً في شكل جماعي، حيت يقوم المهاجر بتجاوز حدود دولة غير دولته بطرق غير قانونية، إما للعمل أو العيش في ظروف أفضل من الظروف التي كان يعيش فيها في بلده الأصلي ". [3]

وهناك من يعرفها بأنها : تحديد الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة ليس ذلك الشخص من رعاياها أو المقيمين الدائمين فيها، وذلك من اجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة، للحصول على منفعة مادية (مالية) او معنوية (الحماية والأمان) ". [1]

10. العوامل الاجتماعية للتهجير غير الشرعي :-

"إن العوامل الاجتماعية المسببة لظاهرة التهجير غير الشرعي تتمثل في حدها الأدنى، بفقدان العمل ومصدر الرزق، وتبرز جليا في ظاهرة البطالة وما ينتج عنها من فقر وحاجة

---

(2) عادل الهواري ، البطالة وأثرها على العلاقات الاجتماعية ، مجلة الحكمة ، طرابلس : 1979 ، ص345 .

(3) أمين إبراهيم، ورقة عمل بحثية حول الهجرة غير الشرعية الأسباب والنتائج ، المجلس الوطني للسكان اليمني ، الأحد 20 أيار/2007 م .

(1)إعداد هاني فتحي ، ورقة عمل بحثية عن دور النيابة العامة المصرية في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الاتجار في الأفراد، الدورة التدريبية الرابعة عشر لمنع الاتجار بلاطفال لضباط أمن الموانى بالتعاون مع وزاروة الداخلية ، القاهرة: مايو 2009، ص 26-27.

وحرمان، وفي حدها الأقصى بتهديد حياة الناس من خلال التعرض للتمـــييز والقمـــع والعزل الاجتماعي ". [2]

11. العوامل الاقتصادية للتهجير غير الشرعي :-

إن العوامل الاقتصادية المسببة للتهجير غير الشرعي حسب ما ورد في تقرير البرنامج الآنمائى للأمم المتحدة تتمثل في " التباين الكبير في المســـتوى الاقتصـــادي بين البلدان المصـــدرة للمهاجرين، و التي تشـــهد غالبًا افتقارًا إلى عمليات التنمية، وقلة فرص العمل، وانخفاض الأجور ومسـتويات المعيشـة، وما يقابله من ارتفاع مسـتوى المعيشـة، والحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول المستقبلة للمهاجرين ". [3]

12. التعريف الإجرائي للتهجير غير الشرعي :-

تنتقل قوافل المهاجرين من الدول الأفريقية عبر الصحراء الكبرى بواسطة سيارات صحراوية أو الإبل، ثم الدخول لإحدى دول العبور ليتم بعد ذلك تسفيرهم بمساعدة وسطاء في أعداد كبيرة على متن قوارب عبر البحرالأبيض المتوســـط، ليحط بهم المطاف على ســـواحل إحدى الدول الأوربية او الهلاك في وسط البحر [1].

---

(2) تقرير التنمية الإنسانية العربية ، التطورات الاجتماعية والاقتصادية ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الفصل الثاني ، بيروت: شركة كركي للنشر، عن مركز مراقبة التهجير ، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشون اللاجئين ، 2008 ، ص ص91-95 .

(3) تقرير التنمية الانسانية العربية ، المرجع السابق ذكره ، ص ص91-95 .

(1) تقرير التنمية الانسانية العربية ، المرجع سابق ذكره ص ص91-95 .

الفصـل الثانــي

الإطار النظري

أولاً: مراحل الهجرة الهجرة غير الشرعية

ثانياً: الدراسات السابقة

ثالثاً: النظريات المفسرة

رابعاً: عوامل وأثار التهجير غير الشرعي

أولاً: مراحل الهجرة غير الشرعية

تمهيد :

لا تعد الهجرة غير الشرعية أو القانونية ظاهرة جديدة ولكنها تضخمت حتى أصبحت أهم من الهجرة الشرعية بسبب غلق الحدود. وغالبا يتم اعلق الحدود في وجه المهاجرين غير الشرعيين نتيجة الضغوطات السياسية والاجتماعية التي يمارسها مواطنو البلدان المستقبلة للهجرة على حكوماتهم، وهي ممارسات تبرز كلما ارتفعت البطالة في صفوف المواطنين أو أثناء الأزمات الاقتصادية. وقد بدأ نشاط حركة التهريب البشري بعد الحرب العالمية الثانية في الدول الفقيرة، وتطور هذا النشاط خلال العقدين الأخيرين الذين شهدا تزايدا مذهلا في عدد الأشخاص الذين يبحثون عن فرص عمل وحاولوا عبور البحر الأبيض المتوسط بوسائل نقل غير مأمونة، وغالبا ما تكون هذه المحاولات محفوفة بالمخاطر.

هناك عصابات دولية منظمة هي المسؤولة بالدرجة الأولى عن عمليات التهريب البشري، تضم أشخاصا من ذوي الخبرة والتجربة، الذين سبق لهم أن عملوا لدى مؤسسات متخصصة في الهجرة و الجنسية والسفر والسياحة، والنقل (البري و البحري). ويقع المهاجرون غير الشرعيين الذين يعبرون منطقة البحر الأبيض المتوسط كضحايا للاتجار بالبشر، وبعضهم من النساء والأطفال الذين يقعون ضحايا للاستغلال وإساءة المعاملة خلال مختلف مراحل حياتهم يضاف الي ذلك أن الهجرة السرية للدول الأوربية تسهم في تأجيج مشاعر الكراهية للأجانب. مما يودى الى أن يتعرض بعض هؤلاء المهاجرين لشتى أنواع الاضطهاد و انتهاكات حقوق الإنسان. ومن جانب أخر يمثل هؤلاء المهاجرين قوة عاملة رخيصة تعزز تنافسية قطاعات اقتصادية بأكملها في كثير من بلدان العالم، بما في ذلك البلدان المتقدمة التي تؤكد حكوماتها على عزمها لوقف الهجرة السرية.

ومما يبعث القلق ليس تطور الهجرة غير الشرعية فحسب، بل تطور طبيعة هذه الظاهرة، التي تحولت الي قطاع نشط ومنظم تنظيما عاليا، و ارتبطت ارتباطا وثيقا بالجريمة المنظمة وما يتعلق بها كتجارة المخدرات وتزوير الوثائق والبغاء القسري والمتاجرة بالبشر (النساء و الأطفال على وجه الخصوص).

بداياتها).(نبذة تاريخية عن الهجرة

تمثل الهجرة العامل الرئيس في إحداث التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، الأمر الذي أدى إلى اهتمام الدارسين والباحثين المتخصصين في علم الاجتماع والاقتصاد والسياسية والبيئة. ولم تظهر الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا هكذا فجاءه، بل إنها مرت بعدة مراحل هي :

أولا– مرحلة الهجرة التلقائية (الهجرة القانونية) :

امتدت هذه المرحلة من نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945 وحتى اندلاع الأزمة الاقتصادية في بداية عقد السبعينات من القرن المنصرم (1973) تقريبا، ويذكر الحوات :" اتسمت هذه المرحلة بتشجيع الهجرة الي البلدان الغربية وذلك في أعقاب الحرب العالمية الثانية وما نجم عنها من حاجة الدول الي اليد العاملة لإعادة ما دمرته الحرب، وتدارك التدهور الاقتصادي والبشري في دول أوروبا الغربية [6].

تتميز هذه المرحلة :

1 – رغبة الدول الأوروبية بالبناء الاقتصادي، وتلافي أضرار الحرب.

2 – استقطاب الأيدي العاملة من الدول ذات الوفرة في الأيدي العاملة، وقرب الرقعة الجغرافية وهذا ما ينطبق على دولتي المغرب وتونس.

شهدت دول أوروبا تدهور في الأوضاع الداخلية نتيجة الحرب، إذ تعرضت إلى خسائر مادية وبشرية كبرى أدت الى انهيار اقتصادياتها. حيث أغلقت المصانع أبوابها وفقدت قوة العمل اللازمة لإعادة بنائه، لذلك لجأت تلك الدول إلى البحث عن قوى عاملة لإعادة بناء اقتصادها وتقويته .

ويذكر سمير رويص : لقد مثلت المستعمرات الفرنسية التقليدية لا سيما بلدان المغرب العربي مخزونا كافيا من طاقة العمل، حيث استقبلت فرنسا حوالي (80%) من اليد

(1) علي الحوات ،الهجرة ، الهجرة غير الشرعية الى أوربا عبر بلدان المغرب العربي ، مرجع السابق ذكره، ص ص 56-57 .

العاملة المتواجدة في البلدان الأوروبية.[7] بناءاً على ذلك أبرمت الدولتين المذكورتين عدة اتفاقيات مع تلك الدول، ومن هذه الاتفاقيات المبرمة .[8]

1 – اتفاقيات المغرب :

أ – اتفاقية المغرب مع ألمانيا وفرنسا عام 1963.

ب – اتفاقية المغرب مع هولندا عام 1969.

ج _اتفاقية المغرب مع بلجيكا عام 1994 .

2 – اتفاقيات تونس :

أ – اتفاقية تونس مع فرنسا عام 1963 .

ب – اتفاقية تونس مع المانيا عام 1965.

ج – اتفاقية تونس مع بلجيكا عام 1969 .

د– اتفاقية تونس مع النمسا عام 1970 .

نتيجة لذلك تنامت ظاهرة الهجرة، واتسعت حتى أصبحت تشغل مكانة هامة ضمن سياسات واقتصاديات البلدان المستقبلة مما أصبح من الصعب الاستغناء عنها، وهذا ما ذكره التقرير[9]. تضـــاعف الهجرة من المغرب ثماني مرات ومن تونس أربعة أضـــعاف خلال الفترة (1967 – 1973).

ســاهم ازدهار اقتصـــاديات الدول الأوروبية في خلق حاجات متزايدة إلى قوى عاملة متزايدة مما جعل الهجرة العربية تنحى منحى تصـــاعدي، وهو ما أدى إلى خلق تجمعات ســـكانية

(1) سمير رويص ، الهجرة غير الشرعية الى ايطاليا : دراسة سوسيولوجية ، كلية الاداب والعلوم الإنسانية ، صفاقس : 2008 ، ص28 .
(2) جامعة الدول العربية ، التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية ، إدارة السياسات السكانية والهجرة ، القاهرة : مصر الضمان الاجتماعي ، 2006 ، ص31.
(3) جامعة الدول العربية ، التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية ، المرجع السابق ذكره ، ص32.

عشوائية وارتفاع في نسب البطالة بسبب عجز قطاع الصناعة الناشئ عن استيعاب الجحافل الكبرى من النازحين[1].

ثانياً – مرحلة التسوية الانتقالية (الهجرة اللاقانونية) :

بدأت هذه المرحلة مع اندلاع الأزمة الاقتصـــادية عام 1973 إثر الارتفاع الملحوظ في أســـعار النفط أثناء حرب أكتوبر، وانتهت مع إلغاء الحدود بين بلدان الاتحاد الأوروبي ســـنة 1992، اتسمت هذه المرحلة بتراجع في استقطاب الأيدي العاملة والاستغناء عنها بسبب أزمة الطاقة من جهة ووضـــع القيود على المهاجرين الي دول أوروبا من جهة أخرى وفق اتفاقية شـــينقن عام 1992 . واهم بنود هذه الاتفاقية هي غلق الحدود أمام المهاجرين القادمين من مناطق غير دول أوروبا، وفتحها بصورة خاصة للأشخاص من دول أوروبا، ومازال هذا الغلق ليومنا الحاضر.[2]

تمثل الفترة (1973–1992) تفاقم في الأوضـــاع الاقتصـــادية والاجتماعية والســـياســـية وخصـوصـا في الدول الواقعة جنوب الصـحراء الكبرى، وظهرت أشـكال التدهور الاقتصـادي بتنامي الفقر والتصحر وارتفاع معدلات البطالة والحروب والنتائج السلبية لسياسة إعادة الهيكلة الاقتصـادية وما الي ذلك، مما أدى الي النزوح لدول أوروبا، وتصـدت لهذه الظاهرة بجملة من الأساليب الوقائية تمثلت في:

1 – تطبيق سياسة تضيقية من قبل دول أوروبا لتقليص استيراد الأيدي العاملة.

2 – تعقيد قوانين الإقامة للأجانب مما أدى إلى بروز فئة المهاجرين بدون رخص إقامة .

3 – تنامي هجرة لم الشمل أو التجمع الأسري .

---

(1) سمير رويص ، المرجع السابق ذكره ، ص29 .

(2) جامعة الدول العربية ، التقرير الاقليمي لهجرة العمل العربية ، المرجع السابق ذكره ، ص32 .

وتشـمل هذه المرحلة اقتصـار الهجرة في اغلبها على الزوجات والأولاد والسـماح لأفراد اسـر المهاجرين بالإقامة ببلدان الاسـتقبال الأوروبية مما احدث توازنا عمريا ونوعيا في تركيبة المهاجرين [12].

ثالثاً – مرحلة الهجرة غير الشرعية (السرية ، اللاقانونية) :

بدأت هذه المرحلة من عام 1992 مع اتفاقية شنيقن ، ويذكر الحوات " منحت هذه الاتفاقية حرية الانتقال للأشخاص داخل أوروبا وإغلاقها في وجه المهاجرين القادمين من أفريقيا ومناطق أخرى من العالم[13].

تأثرت هذه المرحلة بتغيرات جغرافية وسـياسـية خطيرة لعل أهمها تفكك الاتحاد السـوفيتي وتفكك يوغسـلافيا وحرب الخليج وأحداث 11 سـبتمبر، مما سـبب تدفق الهجرة نحو الدول المسـتقبلة أمريكا وأوروبا ودول الخليج، لذلك ظهرت في هذه المرحلة تشـديد القوانين أمام دخول وخروج الأجانب، والتشديد خصوصا في شروط منح الإقامة، وتقييد حرية الانتقال وسط أوروبا في أطار محاربة الهجرة غير الشرعية وتم في هذه المرحلة :

1 – طرد المقيمين بدون أوراق الحقوق الاجتماعية .

2 – مراقبة الحدود الخارجية لبلدان المهاجرين الأصلية .

3 – إبرام اتفاقيات بين الدول المستقبلة والدول المصدرة للحد من ظاهرة العبور غير القانوني.

أما غلق الحدود، صار المهاجرون يلجئون أكثر فأكثر إلى شبكات المهربين لتساعدهم على الانتقال من بلد إلى أخر، وتتمثل بالمتاجرة بالبشر في نقل الرجال والنساء والأطفال الراغبين في الهجرة من مكان إلى أخر وإخضاعهم لعمل إجباري بعد الوصول .

الهجرة غير الشرعية في ليبيا :

(1) معروفي عبد اللطيف ، الهجرة السرية والمهاجرون بدون أوراق في العلاقات المغربية الأوروبية ،كلية الحقوق ، المغرب: 1999،ص10.
(2) علي الحوات ، الهجرة غير الشرعية الي أوربا عبر بلدان المغرب العربي ، المرجع سابق ذكره، ص57.

تعتبر ليبيا بوابة أفريقيا على أوروبا والعكس صـــحيح، ويعتبر الموقع الجغرافي اختيار أساسي للمهاجرين القاصدين تجاه أوروبا وما بعدها، والاهم هو الارتباط الحدودي بست دول افريقية، وهي بمجملها غير قابلة للسيطرة بأحكام، وتعد ليبيا أفضل بلد يوفر اكبر قدر ممكن من فرص العمل للمهاجرين سواء للعمل في القطاع الخاص او في القطاع العام، يدعمها قدرة الأنشطة الاقتصادية على استيعاب أية عمالة، ولعل أهم العوامل التي جعلت من ليبيا بلد عبور هو تمتع الأجانب بنفس حقوق المواطنين من حيث الأسعار الرمزية للعلاج، ومجانية التعليم، ويحظى الأجانب بالمعاملة الحسنة المبنية على أسس إنسانية .

أن ليبيا تتمتع بعوامل جغرافية واقتصادية جعل منها محط أنظار للدول الكبرى، وصراع وتنافس، وحروب بين الدول الاستعمارية، بالمقابل نجد أن هناك تفاقم دوافع الهجرة من البلدان النامية مثل (الكوارث الطبيعية، المجاعات، النمو الديمغرافي، الفوارق الاقتصادية بين البلدان، انتهاك حقوق الإنسان، الحروب المدنية والنزاعات المسلحة) من ناحية، ومن ناحية أخرى البلدان المستقبلة للمهاجرين تواجه مشاكل والمتمثلة بإعادة هيكلة اقتصادياتها وما تفرزه من توترات اجتماعية، الأمر الذي يدفعها إلى غلق حدودها رسميا في وجه الهجرة الوافدة وهي في حاجة لها .

كل هذه الأسباب جعلت من ليبيا نقطة عبور تجاه دول ما وراء البحر المتوسط قرب السواحل الليبية إلى سواحل دول جنوب أوروبا، إضافة إلى طول الساحل البحري الذي يؤثر طوله تأثيرا مباشرا في تأمينه بالحراسة والمراقبة ، يصاحبها تشجيع القيادة السياسية تجاه العمالة الوافدة من القارة الأفريقية، والدول العربية ونداءاتها المستمرة من اجل التبادل في التنقل والاستثمار بين ليبيا وأقطار القارة السمراء، وتبنيها لقضايا القارة التي اختتمت بدعوتها وجهودها لتأسيس اتحاد أفريقي موحد، يشكل فضاءا واحدا يواكب عولمة العصر الحديث. لكن هذا لا يعني أنه تشجيع على الهجرة غير الشرعية بشكلها السلبي، كما لا يعني أن تهاجر كل القارة إلى دولة واحدة .

وبهذا الصدد يشير عثمان الحسن : أصبحت الحدود الليبية أحد معابر الهجرة الأفريقية إلى دول الاتحاد الأوروبي وبخاصـــة الى ايطاليا حيث تقدر الســلطات المحلية في ايطاليا أن عدد العابرين من الأراضـي الليبية يبلغ نحو 1.5مليون فرد معظمهم قادمين من الشمال الأفريقي ومن دول افريقية وأسيوية [14].

يدخل المهاجرون الى ليبيا من عدة منافذ يصـــعب الســيطرة عليها وفي هذا يذكر الحوات "من بين هذه المنافذ الليبية الجنوبية مع النيجر وتشـــاد والســـودان والبالغ طولها حوالي 1350 كم، والمنافذ الشـرقية مع مصـر والسـودان والبالغ طولها 1430 كم، والمنافذ الغربية مع تونس والجزائر والتي يصـــل طولها إلى حوالي 1295 كم [15]. ولا يقتصـــر الأمر على الحدود البرية البالغة 4600 كم، بل هناك الحدود السـاحلية البحرية البالغة 1900 كم بالإضـافة الى مسـاحة ليبيا البالغة 1750000 كم [16].

مما يتعذر معه وضـع حراسـة فاعلة على طول تلك الحدود وخصـوصـا مع نقص المعدات والتجهيزات كالطائرات المروحية وأجهزة الرادارات والزوارق الســريعة ومناظر الرؤية الليلية [17]. كما اغلب دول الجوار تعاني من كثافة سكانية عالية وأوضـاع معيشـية مترديـة ومعدلات بطالة مرتفعة بالإضـــافة الى أوضـــاع ســياســية غير مســتقرة، فلذلك يأتي معظم المهاجرين من دول الجوار فيتجمعون في أماكن التقاء محددة إلى أن تقوم شـبكات تهريب متخصـصـــة يديرها أفراد من مصر والسودان والمغرب وتونس إضافة إلى أفراد من داخل ليبيا .

ويذكر الحوات [18] : أن المهاجر يمر بعد مراحل قبل أن يتخذ قرار الهجرة غير الشـــرعية من ليبيا الى شواطئ إيطاليا، وهذه المراحل هي :

1 – التفكير في الهجرة.

---

(1) عثمان الحسن نور ، ياسر عوض الكريم ، الهجرة غير المشروعة والجريمة ، جامعة نايف للعلوم الامنية ، الرياض : السعودية ، 2008 ، ص47 .

(2) علي الحوات ، الهجرة غير الشرعية الى أوربا عبر بلدان المغرب العربي ، المرجع سابق ذكره، ص151.

(3) محمد المبروك المهدوي ،جغرافية ليبيا البشرية ، ط3 ، جامعة قار يونس ، بنغازي : 1998 ، ص10 .

(4) عثمان الحسن نور ، وياسر عوض الكريم ، المرجع السابق ذكره ، ص48.

(1)علي الحوات ، الهجرة غير الشرعية الى أوربا عبر بلدان المغرب العربي ، المرجع سابق ذكره، 165 .

2 – اتخاذ قرار الهجرة .

3 – المرور برحلة الصحراء الكبرى والوصول إلى ليبيا .

4 – الاستقرار والعمل بعض الوقت في ليبيا .

5 – الاتصال والترتيب للهجرة غير الشرعية عن طريق الوسطاء مع شبكات التهريب.

6 – ركوب قارب لعبور البحر المتوسط .

7 – الوصـول الى شـواطئ إيطاليا، او الوصـول إلى أعمق مياه البحر المتوسـط ونهاية الرحلة الأبدية .

وتتحدد عمليات العبور بزمن الانطلاق وهو يمثل جزء من التخطيط العام للرحلة ويحظى باهتمام بالغ من قبل أعضاء الشبكة، وتتحكم به جملة من العوامل

وغالبا تنطلق الرحلة البحرية باتجاه ايطاليا ليلا، وتحديدا بعد منتصف الليل وذلك للاعتبارات التالية[19]:

1 – تجنب المواعيد المألوفة لدوريات الأمن، وهو مرهون بدهاء وحنكة الريس .

2 – التأكد من خلو الشاطئ والطرقات والمسالك من المارة، فالمسير نهارا مجازفة لا تخلو من المغامرة .

3 – التخلص من بعض الأفراد الراغبين بالهجرة دون دفع او مقابل لذلك يتم الإبحار ليلا لتضليلهم .

4 – محاولة الوصـول الي ايطاليا ليلا والتسلل الي جزرها في ظلام الليل، كي لا تنتبه السلطة الايطالية التي من شأنها أن تعيدهم الي الوطن او السجن .

---

[2] سمير رويص ، المرجع السابق ذكره ، ص81.

ويشير حسين صالح :" إلى أن الأفراد الراغبين يتم نقلهم على متن شاحنات وسيارات الدفع الرباعي إلى شـــمال غرب ليبيا بمبالغ مالية تتراوح ما بين (250 – 300) دينار ليبي للفرد الواحد"[20]. وينتظرون أسابيع عدة إلى أن تأخذهم عصابات أخرى تستكمل لهم إجراءاتهم مع بعض عناصـــر الأمن وخفر الســواحل بطرق غير شــرعية [21]. ثم يتم نقلهم على متن قوارب صـــغيرة بأعداد تتراوح مابين30–35 فردا علما بأن حمولة القارب في الواقع لا تتعدى 10أفراد [22].

يدفع المهاجر نظير نقله مبلغ مالي يتراوح مابين 800 الي 1000 دولار اي ما يعادل 1300 دينار ليبي [23]. وهذه التســعيرة قديمة حيث بلغت حاليا (4000 – 5000) دينار ليبي اي ما يعادل 2000–2500 دولار[24].

وينطلق المهاجرون من أبي كماش وزوارة وتليل وصبراته والزاوية والماية وقرقارش وتاجوراء والقربولي والخمس وكعام بزلتين ومصـراته الي جزر صـقلية والامبدوزا والينوزا الايطالية إضـافة إلى مالطا [25].

الهجرة غير الشرعية في مدينة زوارة :

(1) حسين صالح جوان ، الهجرة غير الشرعية ، الإدارة العامة للجوازات والجنسية ، بحث غير منشور ، 2005 ، ص9.
(2) عثمان الحسن نور ، المصدر سابق ، ص157 .
(3) علي الحوات ، الهجرة غير الشرعية الى أوربا عبر بلدان المغرب العربي ، المرجع سابق ذكره، ص157 .
(4) علي الحوات ، الهجرة غير الشرعية الى أوربا عبر بلدان المغرب العربي، المرجع سابق ذكره ، ص159 .
(5) يزيد وينقص هذا السعر حسب الظروف المواتية للهجرة (الباحثة).
(6) حسن صالح جوان ، الهجرة الدولية إلى ليبيا ومدى قدرة ليبيا للاستجابة للتحديات الراهنة والمستقبلية بمسالة الهجرة ، بحث غير منشور ، ندوة حول الهجرة ، أكاديمية الدراسات العليا ، جنزور :طرابلس، 2009 ، ص4 .

تنفرد مدينة زوارة بتركيب ديموغرافي خاص بها، فالأغلبية من ســكانها هم الامازيغ ويطلق عليهم اسم البربر، وسبب إطلاق هذه التسمية عليهم لانتقالهم من بر إلى بر، كما تشير الدلائل إلى أن البربر ليســو عرب في أصــولهم وأن اللغة البربرية أو الامازيغية من اللغات القديمة والمعروفة .

ويتحدد موقعها فلكياً بين خطي طول 05-°12 و 00 -12 ° شـرقاً ودائرتي 50- 32 ° و54 - 32 °غرباً، ويبلغ عدد سكانها (32) ألف نسمة حسب التعداد للسنة 2008، وهي مدينة ذات أصول أمازيغية يتحدثون سكانها الأمازيغية ويسمون مدينة زواره باسم (تامورت) وهم من السكان الأصليين لليبيا [26]. وقديما كان سكانها يمتهنون الزراعة والرعي، أما ألان فقد اكتســبت المدينة خصــائص المراكز الحضــرية، نظرا لما تقدم للمجتمع من خدمات ووظائف اقتصـادية واجتماعية وسـياسـية وثقافية وترفيهية وكما يؤكد علماء الاجتماع الحضـري بأن المدينة تحدد أهميتها بوظائفها وليس بكثافتها، فهذه المدينة اكتســبت هذه الخصــائص الوظيفية مما جعل منها مركز حضري حيوي .

تعتبر مدينة زوارة من المناطق السـاحلية الملائمة للتهجير البشـري غير الشـرعي، بسـبب الطبيعة الديمغرافية، وتنوع الأنشـطة الاقتصـادية مما سـهل حركة المهاجرين فيها، خصـوصـا مواطني الدول العربية الذين دخلوا ليبيا بغية العمل في المجالات المتعددة بدون تسـجيل الإقامة و استنادا الي القانون رقم (10) لسنة 1989[27]. الذي أعطى لهم الحق بالدخول بدون تأشيرة ولهم حق الإقامة الدائمة أو المؤقتة.

لا يمكن تحديد بدايات الهجرة غير الشــرعية عن طريق ســواحل مدينة زوارة، لكن تشــير الدلائل الي كونها بدأت في بداية التسعينات، وبأعداد قليلة، ويعزى ذلك

(1) وزارة للمرافق، بوليسير فس فاديكو، مدينة زواره المخطط الشامل، ط . ن ، رقم (5)، وارسو، بولندا ، 2000، ص14.
(2) حسين صالح جوان ، المرجع السابق ذكره، ص23 .

إلى كون المنطقة لم تكن معروفة من قبل الراغبين في الهجرة كنقطة عبور إلى أوروبا، إضـــافة الي أن السكان المحليين لم يكونوا على دراية بالهجرة السرية ومكاسبها المالية العالية مما جعلها مقتصرة على عدد قليل جدا ممن يقوم بالإيواء وتسهيل عمليات العبور.

تزايد عدد العاملين بالهجرة غير الشـرعية من السـكان المحليين، يسـاعدهم في ذلك طبيعة المنطقة المتمثلة في وجود ما يقرب من 30 كم غرب المدينة خالية من السكان، ويكسوها نمطا شـــجريا يقترب من الشـــاطئ إضـــافة الي وجود كثبان رملية بحرية، أضـــف الي العوائد المالية الكبيرة الناتجة منها، جعل عدد كبير من قاطنيها يتســـابقون في جذب الأفراد الراغبين بالهجرة وذلك بايواهم وتقديم الطعام والماء لهم ونقلهم واســـتخراج الوثائق لهم، الأمر الذي جعل نســـب المهاجرين ترتفع.

في منتصـــف التســـعينات أخذت معدلات الهجرة غير الشـــرعية تدق ناقوس الخطر حيث قدرت المنظمة الدولية للهجرة عدد المهاجرين الذين يعملون بصـفة غير قانونية في العالم مابين 15 و30 مليون نســمة، ويقدرأعداد محاولي العبور من منطقة زوارة (1243) شـــخصـــا عام مهاجرا [1] . في عام 1996، وفي غضـــون الفترة(1996–2006) وصـــلوا الي 28376 2006 بدأت هذه الأعداد تنخفض، حيث تأسست لجنة أمنية أسند إليها مهمة رصد المهاجرين غير الشـــرعيين ومطاردتهم مما جعل الأعداد بعد ذلك تتناقص الي ما يقرب الربع في عامي 2007، 2008 حيث بلغت على التوالي 1382، 1511 فردا، واغلب المهاجرين كانوا من جنسيات (مصرية، تونسية، مغربية، سودانية، موريتانية، غانية، نيجيرية) ونالت بقية الجنسيات الأخرى نسب اقل مثل التشادية و الانغولية والفلسطينية.

يتم الإبحار معظم فصـول السـنة عدا فصـل الشـتاء، وإن كان فصـل الصـيف والربيع أكثر الفصول أبحارا نظرا لملائمة الأحوال الجوية واستقرار البحر وهما اللذان يشجعان على العبور .

(1) استنادا الى جهاز مكافحة الهجرة وإدارة مباحث الجوازات ، زوارة ، بيانات غير منشورة ، 2008 .

مهنة التهجير غير الشرعي :

تمثل مهنة التهجير غير الشرعي بناء بشري خاص من وحي قلة من الفاعلين المختصين في مجال تهريب البشر، ذلك أن التخطيط المسبق لعبور الحدود البحرية بمختلف خطواته ومراحله، يظل حكرا على أفراد الشبكة الساهرة على تنظيم عمليات التهريب، بالرغم من طابعها اللاشكلي اكتسبت مرحلة التنظيم بعدا شكليا ومثلت بذلك إحدى نماذج العمل المقننة. يتألف هذا البناء (شبكة التهجير) عدد من الأطراف الفاعلة والمتكاملة ويتميز بتوزيع دقيق للأدوار بين الفاعلين، ويفرض هذا التنظيم على كل طرف دورا يرتبط مع مجموعة من المهام .

وتتمثل غاية التنظيم في ترتيب عمليات العبور والعمل على إنجاحها عبر استغلال مختلف الاستراتيجيات، والأوراق الرابحة المتاحة، وعلى هذا الأساس تختلف فترة الاستعداد للإبحار من رحلة إلى أخرى، إذ تبين أن لكل رحلة تنظيمها الخاص، وفاعليها المحنكين، والقادرين على الجمع بين منطق الربح ومنطق الخسارة .

كما أن التنسيق يكون قائما بينهم في مجال تبادل المعلومات ومتابعة أخر المستجدات حول الأجواء العامة للعبور، من حيث ملائمة الظروف الطبيعية لذلك وما يمكن جمعه من معطيات بشأن تحركات دوريات الأمن، ولتسيير عملية التواصل فيما بينهم يعمد أعضاء الشبكة الي اختلاق مجموعة من الرموز المعبرة وهي تختلف عن الرموز المعروفة لدى سائر عناصر المجتمع الأخرى.

ويمكن حصر هذه الأطراف في :

1 – الوسيط :

هو شخص ينتمي الى الوسط البحري، وهو الذي يشرف على عملية الإبحار والتخطيط إلى الإنجاز، فهو القادر على القيام بالحسابات والمناورات، وهو الذي يتكيف ويبتدع تبعاً للمناسبات وتحركات شركائه[28] .

يتمثل دور الوسيط بالتفاوض فيتحول الوسطاء بمقتضى هذه العملية إلى سماسرة للرأسمال البشري وتتمثل مهام الوسيط في :

1 – إشاعة خبر الهجرة في الأوساط المجاورة والبعيدة عن منطقة الانطلاق.

2 – إقامة علاقات مع الأشخاص الذين يعتزمون القيام بالهجرة خلسة وينظم بهم قائمة أولية ويظل على اتصال معهم .

3– جلب أكثر ما يمكن الأنفار وفق استراتيجيات وخطط محكمة، ويتم عند الحاجة الإبحار بالجميع، دون مراعاة لحالة المركب أو التحسب لأمر طارئ.

4 – يقوم الوسيط بإملاء الشروط على الراغبين في الهجرة وغالبا ما تنتهي باتفاق جماعي حول سعر العملية وموعد تنفيذها.

وبناءا على تلك المهام يستفرد الوسيط بالنصيب الأوفر من الأموال في اغلب الأحيان وفي بعض الحالات يتحصل الوسيط على مقدار محدد من الأموال التي جمعها من المهاجرين او تقسم الأموال على عدد أعضاء الشبكة .

2 – المؤوي :

ويمثل همزة الوصل بين المهاجر والعالم الخارجي فهو الشخص الذي توكل إليه مهمة إيواء المهاجرين، وهو الذي يتكفل بتوفير كل الحاجات الأساسية للإيواء (أكل ، فراش ، سجائر)، ويتعهد برعاية المجموعة وحمايتها وعدم التفريط فيها إلى أن يتم الإفراج عنها بالتنسيق مع بقية الأطراف، وحسب ملائمة الظروف الخارجية (الطبيعية و الأمنية). ويمنع المهاجرون خلال مدة إقامتهم من الخروج ويتكفل المؤوي بتوفير كل حاجياتهم الضرورية، ويمكثوا في هذا الدور

(1) بيار انصار ، العلوم الاجتماعية المعاصرة ، ترجمة نخلة فريفر ، المركز الثقافي العربي ، 1992 ، ص197 .

منتظرين ساعة انطلاق الرحلة، حيث يتم تجميعهم وعزلهم عن العالم الخارجي، خشية افتضاح أمرهم مع غياب كلي لأسباب الراحة والظروف الصحية الملائمة للإقامة.

3 – الريس (المدير ،الكابو) :

وهذه المصطلحات كلها تدل على الشخص المسؤول عن عملية الصيد وهذا الاسم يدل على" قائد البحرية[29]. وتعطي هذه التســـمية نفس المدلول في ثقافة الهجرة فهو قائد البحرية التي توكل إليه مهمة الإبحار بالمجموعة ويتطلب هذا الدور جملة من الشروط هي :

1 – المهارة والدراية في قيادة المراكب البحرية .

2 – يمتاز بقوة البنية الجسدية والذكاء تمكنه من الخروج بتجارب ناجحة في عمليات العبور.

3 – يحسن التعامل مع أفراد المجموعة المهاجرة في حال نشوب خلافات بينهم .

4 – لديه الاستعداد لمواجهة الأمور الطارئة مثل العطل المفاجي في المركب او مداهمة السلطة الأمنية .

وهذه الشـروط إذا ما توفرت يطلق على صـاحبها ريس ولد بحر ويمكن أن ينجز هذه الرحلة في 12 ساعة فقط و أحيانا تطول الرحلة الي ثلاثة او أربعة أيام و أحيانا الفشل إذا كان الريس لا يملك الحنكة والدهاء للتسـلسـل من تحت أنظار دوريات الأمن. ولا يشـترط أن يكون الريس صـــاحب المركب ففي اغلب الحالات يكون صـــيادا يعمل عند مؤجر، ويقع الاتفاق بينهم بالتراضي لقسمة الأموال، اوبإعطائه نسبة محددة.

4 – صاحب المركب :

(1) فرناند بروديل ، البحر المتوسط ، ترجمة عمر سالم ، تونس: منشورات البحر المتوسط ، 1990 ، ص42 .

يعتبر المركب من المكونات الرئيســـية لعملية التهجير فلا يتم الإبحار إلا بتوفره، وغالبا ما يكون مركب صـيد سـاحلي صـغير الحجم او متوسـط ، وصـاحب المركب هو الشـخص الذي يتكفل بتوفير وسيلة النقل واستخدامها لغاية التهريب، او يؤجره للوسطاء لقاء مبلغ مالي محدد .

5 – المهاجر:

هو الشـــخص الذي يعتزم القيام بالهجرة خلســـة لتجاوز أزماته بمختلف مظاهرها البطالة ، الحاجة، انعدام الأمان فينظر الي الرحيل الي ايطاليا كخيار وحيد لتجاوز تلك الأزمات ، ويتخذ المهاجرون العديد من الاسـتراتيجيات للوصـول الي نقطة الانطلاق للإبحار.يتضـح من ذلك أن هرمية أطراف شـــبكة التهريب خاضـــعة لعلاقة جدلية قوامها التأثير والتأثر، فالأدوار مترابطة ومتكاملة تتطلب علاقات تفاعلية آنية بين فاعليها ، فهي بذلك شـرط أسـاسـي لنجاح الرحلة. على هذا الأساس، يذكر لنا معروف عبد اللطيف : " تعد مسالة تنظيم الهجرة مسالة مهمة، إذ كلما كان توزيع الأدوار محكما نشـطت الشـبكات وارتفع عدد المهاجرين وانتعش السـوق لتصـبح بذلك عملية تهريب البشـر من الأنشـطة التي توفر لاصـحابها عائدات تفوق عائدات صيد السمك وتهريب المخدرات [30].

الشباب والهجرة غير الشرعية (زوارة نموذجاً) :-

يتضـح من الدراسات التي قام بها العديد من الباحثين والمتخصصين بأن معظم المهاجرين او الراغبين بالهجرة السرية هم من شريحة الشباب تحت الفئة العمرية (18-45)، ويشير واقع مدينة زوارة أن اغلب العاملين بمهنة التهجير البشـري السـري هم من هذه الفئة وهو ما تؤكده السـجلات والوثائق الجنائية في مركز شـرطة زوارة وبهذا الصـدد يشير كامل العكارى [31]. "أن اغلب الموقوفين بتهمة التهجير غير الشـرعي هم من الشـباب تحت الفئة المذكورة ونادرا ما يتم

(1) معروف عبد اللطيف ، الهجرة السرية والمهاجرون بدون أوراق في العلاقات المغربية الأوروبية ، النموذج الهولندي ، الجمعية المغربية للدراسات والبحوث حول الهجرة ، كلية الحقوق اكدال ، 2000 ، ص15.
(1) مقابلة مع مسوؤل مركز زوارة بتاريخ يوم الثلاثاء، 2010/5/18 .

الإمساك بمن هم اكبر من هذه الفئة، وأن تم ذلك فيكون إسهامه غير فاعل في شبكة التهريب كان يكون مؤجر بيته لإيواء المهاجرين، أو مشترك بقارب صيد وهكذا".

ويستخدم أعضاء الشبكة أحدث الأجهزة في عملياتهم ، وفي اتصالهم مع بعضهم ولعل من أهم هذه الأجهزة ، جهاز GPS. ، وشفرة الثريا الدولية

ولمزيد من الإيضـــاح كان لنا لقاء مع عدد من الشـــباب المعروفين بمزاولتهم مهنة التهجير غير الشرعي ومن عوائل معروفة بهذه المهنة في مدينة زوارة ويدعوهم بجماعة البحر.

يجيب (ع .أ)[32]. عن ســـؤاله ســـبب احترافه مهنة التهجير بأن المرتب الحكومي لا يتجاوز(200 – 300) دينار شـهريا وهو ما يسـتطيع ان يحصـل عليه في يوم عندما يكون السـوق منتعش اقتصـاديا، اي معلوم السـفر(وهو مبلغ السـفر) يخضـع إلى تغييرات قانون العرض والطلب، يرتفع في فترة الأزمات مع تشديد السلطات الأمنية لمراقبتها للحدود، فما يميز الهجرة السرية هو عدم اعتمادها على سعر ثابت.

وجرت العـادة أن يكون مبلغ الهجرة يتراوح بين (2000 – 5000) د. ل وهـذا يعتمـد على الظروف الأمنية من جهة وجنسية المهاجر، وهو يفسر خطورة العملية، واغلب هذا المبلغ يذهب الي السمسار (الوسيط).

يقول (أدير.ج) [33]. ويندرج عمل الشـباب بالدرجة الأولى كوسـطاء لاسـتقطاب الراغبين بالهجرة السـرية والاتفاق معهم، واغلب الأحيان يكون الاتفاق مع الريس بنسـبة 60% للوسـيط على كل راس (على كل مهاجر)، وتشمل من ضمنها خدمة الأفراد وحراستهم في البيت المؤوي، وتكون النسبة اقل تتراوح من (25 –30%) في حالة اقتصار السمسار على جلب الرؤوس الي البيت المؤوي، فيتكفل وسـطاء آخرين لخدمة الأفراد ويحسـب لهم الريس مبلغ (80 – 100) د.ل يوميا .

(2) مقابلة مع شاب يعمل بشبكة هجرة سرية ، عمره (26سنة) ، غير متزوج ، مهنته حراسة الأفراد (المهاجرين) ، يوم الخميس 2010/5/20 .
(3)مقابلة مع شاب يعمل بشبكة هجرة سرية ،عمره (23سنة) ، غير متزوج، مهنته جلب الراغبين بالهجرة ،يوم الاثنين، 2010/5/3.

أما (رفيق، غ)[34]. فعمله هو بيع وتأجير مراكب الصـيد، ويرتفع مبلغ الإيجار عندما يكون المركب في حالة جيدة، إذ غالبا ما يبرر ذلك بقدرة المركب على الإبحار بالجميع وضـــمان الوصول في أسرع وقت، لم نستطع حصر المبلغ الذي يحصل عليه صاحب المركب، ولكن في اغلب الأحيان يكون مشـترك بالعملية وله نسـبة تتراوح(40%) من عملية الإبحار كلها، وأي أضـرار تصـيب المركب يتحملها الريس. في حالة فشـل عملية الإبحار، أو انسـحاب الراغب بالهجرة ماذا يحصـــل بالنقود هل تعاد للمهاجر ؟ عن هذا يجيبنا (شـــاكر،خ) [35]. عندما يتم الاتفاق مع المهاجر يدفع نصـــف المبلغ كمقدم او ما يطلق عليه (ربط كلام)، كي يلتزم معنا وعندما يكتمل العدد نبلغه بموعد الرحلة كي يأتي ويجلب بقية المبلغ، او يتم المبلغ عند الوصول يسلمه بيد مندوب للتسليم، في حالة انسحابه يضيع عليه المقدم، أما عند فشل العملية فيتم تعويضه بجزء من المبلغ وليس كاملا، أو إعادة الكرة بنصف المبلغ الذي دفعه، إذ عليه أن يتحمل الخسارة كالباقين. وثبت من خلال أقوال بعض أعضاء شبكات التهجير الذين تم إجراء المقابلات معهم أن لهم ارتباطات بسماسرة من الدول المجاورة مثل (مصر، تونس، المغرب، تشاد، النيجر).

ومن الغريب ما يذكر أن هناك مصطلحات خاصة يستخدمها المهربون فيما بينهم، مثلا يطلق على المهاجرين اسم (البضاعة ، الصندوق ، اللاعب، الحاج، الريس، الشيخ)، وعلى مبلغ الهجرة (سعر الصرف) او (الدولار)، وموعد الفرح او العرس أو يوم المباراة كناية عن موعد الرحلة او ساعة رحيل المركب.

والسـؤال الذي يتبادر الي الذهن اليس هناك وازع من ضـمير او رادع من قبل الأهل يمنع هؤلاء الشباب العاملين في مهنة اقل ما يطلق عليها محرقة الموت ؟

جاءت الردود من قبل بعض الشـباب منهم يؤيد والأخر يرفض فحدثنا (سـالم.ع)[36]. يقول حدثت لي الكثير من المشاكل مع الأهل بسبب عملي هذا وهي السبب الرئيسي لطلاقي فقد

(1) مقابلة مع شاب يعمل بشبكة هجرة سرية ، عمره (35سنة) ، متزوج ، مهنته بيع وتأجير مراكب الصيد ،يوم الأحد ، 2010/5/9 .
(2) مقابلة مع شاب يعمل بشبكة هجرة سرية ، عمره (30سنة) ، متزوج ، مهمته جلب الراغبين بالهجرة، يوم السبت، 2010/5/15.
(1) مقابلة مع شاب يعمل بشبكة هجرة سرية ، عمره (41سنة) ، مطلق ، مهمته ريس في الشبكة ، يوم الاثنين ، 2010/5/17 .

سئمت الزوجة من مداهمة الشرطة للمنزل والبحث عني وخيرتني بين ترك العمل في هذا المجال او الانفصال، عملي في هذا المجال صار له أكثر من (12) سنة ولا أجيد أي مهنة غيره، و اي عمل لا يغطي المصاريف الخاصة بي وبالآسرة، لا استطيع أن أغير نمط معيشتي التي اعتدت عليها، كذلك أصبحت متمرس بالبحر واعرف كل المسالك البحرية المؤدية الي بر الأمان .

ويقول (أصيل .ق)[37].أحيانا ينتابني شعور بالخنق والضيق من عملي هذا وخصوصا عندما أجد عشرات الضحايا التي يدفعهم الموج الي ساحل زوارة، لكن الله غالب الحياة المرفهة تستحق المغامرة و يأتي الموت حتى في البروج المشيدة.

نجد أن العمل في مهنة التهجير غير الشرعي يستهوي الكثير من الفئات الشبابية في مدينة زوارة، وانطلاقا من هذا الاعتبار يمكن الإقرار بأن موسم الهجرة إلى الشمال استحال إلى مواسم لا نهائية، إذ لا تتوقف عمليات التسلل طيلة السنة، بفضل الأرباح التي يجنيها المهربون، وأضحت هذه المهنة تمثل شكلا من أشكال النشاط الاقتصادي الذي يتطلب استعدادا وتخطيطا مسبقا.

لقد مر من خلال الطرح السسيولوجي لظاهرة الهجرة غير الشرعية، إن عملية الهجرة غير الشرعية هي مجموعة مراحل متعاقبة ومتكاملة ، إذ بانتهاء مرحلة تبدأ الأخرى، وتظهر بذلك أدوار جديدة في علاقات تفاعلية بين أعضاء شبكة الهجرة . فلكل مرحلة خصائصها و أعضاءها ومخاطرها، وهو الأمر الذي يدفع بهؤلاء الى التسلح بالحذر في لعب أدوارهم والمراهنة على الأوراق الرابحة التي يتم استخدامها. ولا شك في أن مشهد ضحايا قوارب الموت وهم يعبرون المتوسط قد صاغ فصولا قاتمة من الماسي الإنسانية، ورغم تلك المشاهد الماسوية ، وماخلفته هذه الظاهرة من مآس، لا يزال البحث عن جنة عدن متواصلا في ضرب من التحدي لكل ما هو طبيعي وبشري .

(2) مقابلة مع شاب يعمل بشبكة هجرة سرية ، عمره (39سنة) ، متزوج ، مهمته ريس في الشبكة ، يوم الخميس ، 2010/5/20 .

ثانياً : الدراسات السابقة

أولا : الدراسات المحلية

ثانياً : الدراسات العربية

ثالثاً : أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

تمهيد :

تعتبر الدراسات السابقة لأي دراسة ضرورة لا غنى عنها للباحث، إلا انه بالنسبة لمجال هذه الدراسة يصعب إيجاد حول نفس الموضوع، أى حول الظروف الاجتماعية والاقتصادية

للشـباب الذي يمارس مهنة التهجير غير الشـرعي. فاغلب الدراسـات تنصـب على الهجرة غير الشـرعية : خصـائصـها، عواملها، آثارها، وأسـبابها. ولندرة هذا النوع من الدراسـات تعتبر هذه الدراســة دراســة حديثة وهذا لا يمنع من الاســتعانة بالدراســات القريبة منها التي تتنافى ذات الموضوع ولكن بشكل غير مباشر.

أولاً : الدراسات المحلية :-

1 – دراسة علي الحوات، الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي ، اتحاد المغرب العربي، ط1، طرابلس، ليبيا، الجامعة المغاربية، 2007 (38).

تعتبر هذه الدراســة من احدث الدراســات التي تناولت موضــوع الهجرة غير الشــرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي وتعد من الدراســات الأكثر قربا من موضــوع دراســتنا، وعند التمعن في عنوان الدراسة يتبين بصورة جلية إشكالية الدراسة المتمثلة في موضوع الهجرة غير الشرعية الي أوروبا عبر بلدان المغرب العربي وتناولت الدراسة الهجرة غير الشرعية الي ليبيا، وتوصلت الي جملة من النتائج سنذكر منها ما يهم دراستنا :

1 – انعدام الرؤية الاجتماعية التي تنظر الي التنمية كاستراتيجية للأمن والسلام والاستقرار في كل الإقليم الأفريقي والمتوسطي .

2 – عدم توفر التعاون والتنسيق الفعال بين دول الإقليم لمعالجة المشكلة اجتماعيا واقتصاديا .

3 – النظرة السلبية الضيقة للهجرة غير الشرعية باعتبارها جريمة منظمة وليس أزمة اقتصادية واجتماعية وإنسانية تدفع الناس للهروب منها ، والهروب من أثارها ونتائجها العميقة .

(1) دراسة علي الحوات، الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي ، اتحاد المغرب العربي ، ط1، طرابلس، ليبيا، الجامعة المغاربية، 2007.

2 – دراســـة أبو بكر محمد عمر الغزالي، ظاهرة الهجرة غير الشـــرعية وآثارها على ليبيا، جامعة التحدي، كلية الاقتصـاد، قسـم العلوم السـياسـية، رسـالة ماجسـتير غير منشـورة ، 2007 – 2008 [39].

تدور إشــكالية البحث حول ظاهرة الهجرة غير الشــرعية وغير المنظمة ومدى انعكاســها السلبي على ليبيا والمجتمع الليبي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً .

أما أهم تساؤلات الدراسة فتضمنت :

1 – كيف يمكن لليبيا مواجهة الاســتحقاقات الداخلية والخارجية على الصــعيدين الســياســي والاقتصادي ؟

2 – ما هي العلاقة بين مؤشر ارتفاع نسبة الجريمة وارتفاع نسبة المهاجرين تجاه ليبيا ؟

3 – ما مدى علاقة انتشـــار الأمراض والأوبئة غير المألوفة للمجتمع بظاهرة الهجرة غير الشرعية ؟

اما فرضية الدراسة فاستندت على ان للهجرة انعكاسات سلبية على ليبيا ونالت الدراسة أهميتها عن طريق :

1 – محاولة الكشف عن الأسباب المسببة لهذه الظاهرة وعن مخاطرها وانعكاساتها السلبية على ليبيا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ووضع حلول ومقترحات لمعالجتها

2 – إثراء المكتبة الليبية بالدراسات الهادفة للاستفادة منها عند صناعة القرار وتنفيذه وليستفيد منها طلاب الجامعات والدراسات العليا .

---

(1) دراسة أبو بكر محمد عمر الغزالي ، ظاهرة الهجرة غير الشرعية وآثارها على ليبيا، جامعة التحدي ، كلية الاقتصاد، قسم العلوم السياسية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2007 – 2008 .

وتوصـــل الباحث من خلال عرض الإطار النظري والجانب العملي الذي برز بصـــورة واضحة من خلال بلورة للسرد التاريخي للهجرة وبدايتها ثم تناول انعكاسات الهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي وتبين أنها لها أبعاد ومخاطر وآثار سـياسـية واقتصـادية واجتماعية خطرة جدا على المجتمع، وعدم قدرة الأليات الموجودة على مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشـــرعية والتهريب والمتاجرة بالبشـر، كذلك ضـعف المؤسـسـات للدول المعنية بالهجرة و أجهزتها، مما يتطلب نهج سـياسـة جديدة واتفاقيات بين هذه الدول المشـمولة بالهجرة غير الشـرعية لتسـهيل وتذليل الصعوبات والمشاكل التي تواجه ليبيا من خلال تبادل المعلومات والخبرات.

3 – دراسـة الهادي سـالم محمد عمر، الهجرة غير الشـرعية للأفارقة عبر ليبيا إلى ايطاليا (الأسـباب، النتائج، المعالجات)، أكاديمية الدراسـات العليا، الدراسـات الإقليمية، شـعبة الدراسات الأوروبية، رسالة ماجستير غير منشورة، طرابلس: 2008 [(40)].

تناولت مشكلة الدراسة الهجرة السرية وغير الشرعية للأفارقة عبر ليبيا إلى ايطاليا أسبابها ونتائجها ومعالجته وتضمنت الدراسة ثلاث فرضيات هي :

1 – للهجرة غير الشـرعية للأفارقة النازحين من الضـفة الجنوبية للمتوسـط إلى الشـمالية نتائج سلبية لها تأثير مباشر على الوضع الأمني والاقتصادي والسياسي والاجتماعي لليبيا كبلد عبور وايطاليا كبلد مقصد .

2 – أن أسـباب الهجرة غير الشـرعية للأفارقة من الضـفة الجنوبية للمتوسـط إلى الشـمالية منه ترجع لبعض العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

---

(1) دراسة الهادي سالم محمد عمر، الهجرة غير الشرعية للأفارقة عبر ليبيا إلى ايطاليا (الأسباب، النتائج، المعالجات)،أكاديمية الدراسات العليا، الدراسات الإقليمية، شعبة الدراسات الأوروبية، رسالة ماجستير غير منشورة، طرابلس: 2008 .

3 – التعاون الليبي الايطالي يحد من الهجرة غير الشـــرعية إذا تعاونت دول الاتحاد الأوروبي وصـــممت زيادة دعم هذا التعاون وما تحتاجه ليبيا من إمكانيات متطورة لمراقبة حدودها البرية وساحلها الطويل لمنع التسلل والهجرة غير الشرعية .

واستهدفت الدراسة ما يلي :

1 – معرفة أهم الأسباب التي تقف وراء الهجرة غير الشرعية للأفارقة .

2 – معرفة عوامل الطرد التي دفعت المهاجرين غير الشرعيين من جنسيات افريقية مختلفة يتم اختيارهم ليبيا كبلد للعبور وايطاليا كمنطقة مفضلة للهجرة غير الشرعية .

3 – استخلاص النتائج المترتبة عن ا لهجرة غير الشرعية للأفارقة عبر ليبيا سلباً أو إيجاباً .

4 – توضيح الجهود المحلية والإقليمية والدولية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية .

5 – تقديم المقترحات والتوصيات لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأفارقة .

وتوصلت الدراسة الي نتائج نورد بعضاً منها في :

1 – لهذه الظاهرة أبعاد اجتماعية واقتصـادية وسـياسـية وقانونية في المجتمعات والثقافات في إطار ظاهرة العولمة ومخاطرها على الدول الأفريقية المتدنية اقتصادياً .

2 – إن الهجرات البشرية المتواصلة موضوعاً متجدداً يحتاج إلى نوعية جديدة من آليات البحث في هذه الإشكالية .

3 – إن الهجرة غير الشرعية مشكلة تعاني منها دول متعددة سواء كانت دول العبور ام دول المقصـــد وتعد ليبيا وايطاليا جزء من الدول المعنية بالمشـــكلة من منطلق ان الاهتمام الدولي

الكبير ركز وبشكل أساسي على ضرورة الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية سواء كانت عبر الحدود البرية او عبر البحر .

4- دراســـة نيكوس جوزيف، المهاجرون من غرب إفريقيا فى مدينة طرابلس، أســـباب هجرتهم ونتائجها، جامعة الفاتح، رسالة ماجستير،غير منشورة، طرابلس:1997 [41].

اهتمت الدراســـة بعرض إشـــكالية مهمة حول المهاجرين من غرب إفريقيا المتواجدين في مدينة طرابلس من حيث أسباب الهجرة ومقوماتها.

وتشكلت فرضية الدراسة على أساس أن هناك أعداد متزايدة من المهاجرين من غرب أفريقيا الي مدينة طرابلس على أن تكون طرابلس هي نقطة عبور الي دول الاتحاد الأوروبي. وتوصلت الدراسة الي مجموعة من النتائج المهمة هي :

1 – اتضـح أن أفراد العينة ذوي المستويات المنخفضـة أو الذين لم يدرسـوا مطلقا قاموا بالهجرة أولا لعواصم بلدانهم بينما الذين لديهم مستوى تعليمي متوسط قد قطعوا مسافات أطول.

2 – العامل الاقتصادي يشكل سببا رئيسيا ومباشرا في الهجرة إلى الدول المتقدمة.

3 – تبين ان العوامل الاجتماعية ذات تأثير في الهجرة .

4 – للعامل الجغرافي دور مهم في عملية الهجرة .

(1) دراسة نيكوس جوزيف، المهاجرون من غرب إفريقيا فى مدينة طرابلس: أسباب هجرتهم ونتائجها، جامعة طرابلس، رسالة ماجستير،غير منشورة، طرابلس:1997 .

5 – دراسة إبراهيم الناني الصادق التارقي، المهاجرون من النيجر إلى مدينة غات أسباب هجرتهم ونتائجها ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة طرابلس ، العلوم الاجتماعية ، 2002 [42].

تناولت الدراسة إشكالية المهاجرون الأفارقة الى ليبيا واستهدفت معرفة أهم الأسباب والدوافع الاقتصادية والاجتماعية لهجرة النيجريين إلى مدينة غات الليبية والتعرف على مدى استفادة ليبيا من هذه الهجرة اجتماعيا واقتصاديا في جهودها التنموية .

وتوصلت الدراسة الي جملة من النتائج نذكر أهم ما يخدم دراستنا وهي :

1 – إن الهجرة ظاهرة عالمية ازدادت معدلاتها على نحو ملحوظ في الآونة الأخيرة وتعتبر علامة بارزة على صعيد التغير الاجتماعي .

2 – معظم المهاجرين من الشباب اي أن ظاهرة الهجرة منتشرة بين الشباب أكثر من كبار السن .

3 – للعامل الاجتماعي دور مهم ومؤثر في حركة الهجرة فقد تبين ان العمر والمشاركة في النشاط الاقتصادي في الأسرة هما العاملان اللذان يلعبان دورا مهما في تقسيم العمل .

(1) دراسة إبراهيم الناني الصادق التارقي، المهاجرون من النيجر إلى مدينة غات أسباب هجرتهم ونتائجها ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة طرابلس ، العلوم الاجتماعية ، 2002 .

6 – دراسة نجاة عبد السلام فطيس ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية والصحية للهجرة غير الشرعية على سكان منطقة زوارة للفترة (1997 – 2007)، جامعة طرابلس، قسم الجغرافيا ، 2009 [43].

تناولت الدراســـة إشـــكالية إظهار حجم الهجرة غير الشـــرعية وأثارها على المجتمع الليبي واستهدفت معرفة خصائص المهاجرين العمرية والنوعية والاقتصادية والتعليمية والاجتماعية .

واهم ما توصلت اليه الدراسة من نتائج هي :

1 – تبين أن هناك معابر للهجرة غير الشرعية إلا أن أكثرها يكون عبر أراضي المغرب العربي خاصة الأراضي الليبية المغاربية .

2 – تبين ان جنسـية المهاجرين اغلبهم من الأفارقة غير العرب و أكثر الجنسـيات القادمة من مصر بينما الأفريقية من غانا، في حين مثلت بنغلاديش للدول الآسيوية غير العربية .

3 – اغلب المهاجرين هم من المســـتويات التعليمية المتدنية وربع فقط من يحمل مؤهلات جامعية .

كما تناول **شـعبان الأسـود** [44]. في بحثه عن العولمة والهجرة موضـوع الهجرة السـرية وقال أنها تتنامى بشـــكل مخيف وتعاني منها جميع دول العالم وهي جاءت نتيجة لإغلاق الحدود وتفاوت الثروات بين الدول وشيوع العولمة .

---

(43) دراسة نجاة عبد السلام فطيس ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية والصحية للهجرة غير الشرعية على سكان منطقة زوارة للفترة (1997 – 2007) ، جامعة طرابلس ، قسم ا لجغرافيا ، 2009 .

(1) شعبان الطاهر الاسود ، العولمة والهجرة ، المجلة الجامعية ، مركز البحوث والدراسات العليا ، جامعة السابع من ابريل ، العدد السابع ، 2005 .

اما دراسة الكوت [45]. فقد عرف فيها الهجرة وأنواعها وكشف عن الأسباب المؤدية الى حدوثها ، وتكلم عن واقع الهجرة في العالم حيث استعرض التحركات البشرية القديمة وأماكنها واتجاهاتها .

وتطرق قدور [46]. في بحثه الهجرة الســـرية في بلدان المغرب العربي حيث ركز على المغرب كبلد مصـــدر للهجرة ، حيث ذكر أن تونس والجزائر والمغرب يهاجر منها ســـنويا أعدادا كبيرة وقال أن المغرب بالذات يعتبر من أكثر بلدان المغرب العربي هجرة حيث ارجع أســـباب الهجرة الي الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الصعبة والى العوامل البيئية الجغرافية والنفسية والتاريخية، واســـتعرض أوضـــاع المغاربة والتدابير التي اتخذتها المغرب والدول الأوروبية للحد من الهجرة .

وتناول أبوغمجة [47]. في دراسته الأبعاد الاجتماعية والاقتصـادية لظاهرة الهجرة غير الشرعية بمنطقة زوارة إلى مفهوم الهجرة غير القانونية والعوامل التي شـجعت عليها والأسـباب التي أدت إليها والمشاكل التي ترتبت عنها .

ثانياً: الدراسات العربية :-

(2) بشير الكوت ، ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العلاقات الأوروبية الأفريقية ، مجلة دراسات ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث ، السنة الثامنة ، العدد الثامن والعشرون ، 2007 .

(3) نجاح قدور ، الهجرة السرية في بلدان المغرب العربي حالة المغرب ، مجلة دراسات ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث ، السنة الثامنة ، العدد الثامن والعشرون ، 2007 .

(4) نصر الدين محمد بركة أبو غمجة ، الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة الهجرة غير الشرعية ، دراسة ميدانية بمنطقة زوارة، مجلة الجامعية ، النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس ، جامعة طرابلس ، طرابلس - ليبيا : العدد 14 ،2007 .

1 – دراســة حميد الهاشــمي، المهاجرون العرب وإشــكالية الاندماج الاجتماعي في البلدان الغربية، المهاجرون العراقيون في هولندا نموذجا، كلية العلوم الإنســـانية والاجتماعية في جامعة تونس، للســنة الدراســة 2005–2006 مجلة علوم إنســانية، الســنة الرابعة: العدد 30: أيلول (سبتمبر) 2006 [48].

تدور إشـــكالية الدراســـة حول الهجرة العربية إلى البلدان الغربية وإشـــكالية الاندماج الاجتماعي فيها، مركزة جهدها على إشـــكالية اندماج الجالية العراقية المقيمة في هولندا والتي يصل عددها إلى خمس وأربعين ألف (45000) نسمة.

وتتضمن هذه الدراسة عدة مفاصل رئيسية، منها ما يتعلق بالهجرة العربية وما يتصل بهجرة العراقيين التي تعد حديثة نسبيا وفقا للظروف السياسية والاقتصادية وتلك المترتبة على الحروب والحصار الاقتصادي التي عانى العراقيون طيلة فترة الربع قرن الأخيرة.

وافترضت الدراسة ستة فرضيات هي :

1 – اعتبار الالتزام الديني عاملا معيقا للاندماج الاجتماعي.

2 – يعد فهم لغة بلد المهجر عاملا مساعدا على الاندماج الاجتماعي.

3 – العمل من أهم العوامل المساعدة على الاندماج الاجتماعي.

4 – الفئات العمرية الأصغر هي الأكثر قابلية على الاندماج.

5 – ارتفاع مستوى التعليم له دور في إمكانية الإندماج الثقافي في بلد المهجر.

6 – هناك علاقة طردية بين فترة الإقامة في بلد المهجر وبين حالة الاندماج الثقافي .

---

(1) دراسة حميد الهاشمي، المهاجرون العرب وإشكالية الاندماج الاجتماعي في البلدان الغربية، المهاجرون العراقيون في هولندا نموذجا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية في جامعة تونس، للسنة الدراسة 2005–2006 مجلة علوم إنسانية، السنة الرابعة: العدد 30: أيلول (سبتمبر) 2006 .

كما استهدفت الدراسة :

1-التعرف على حجم الجالية العراقية في هولندا.

2-التعرف على برامج الاندماج الاجتماعي التي توفرها الدولة الهولندية.

3-وصـــف وتفســـير وتحليل طبيعة الاندماج الاجتماعي وموقف الجالية العراقية في هولندا وموقعها منه.

4- التعرف على موقف المهاجرين العراقيين في هولندا من احتمال العودة الطوعية أو الإلزامية إلى بلدهم الأصلي (العراق) في ضوء المتغيرات السياسية والعسكرية في العراق (سقوط النظام السياسي السابق واحتلال العراق بعد حملة التحالف العسكرية في العراق عام 2003) .

وتناولت نتائج الدراسة ما يلي :

1 – وجود أدبيات وتراث نظري يتناول ظاهرة الهجرة وعمليات وبرامج الاندماج الاجتماعي بين الأقليات والمهاجرين بصورة عامة، لكنه يفتقد إلى تناول حالة الأقليات المهاجرة إلى بلدان أوربا الغربية التي تعتبر حديثة العهد تقريبا في عملية التنوع الثقافي هذا المتمثل باحتضـــان والتعايش مع أقليات من خارج أوربا عامة ومن الشرق الأوسط خاصة أبناء الجالية العراقية غير مندمجين بصـــورة عامة في المجتمع الهولندي، وان مانســـبته حوالي الربع هم مندمجون بالقياســـات الموضوعة وفقا لمفهوم الاندماج الاجتماعي .

إن المسيحيين العراقيين أكثر اندماجا من غيرهم، وذلك بحكم التقارب الديني مع المجتمع الهولندي، رغم إن غالبية الهولنديين تقريبا غير مؤمنين. وهذا يدل على ان للمغايرة الدينية والالتزام الديني حالة خاصة، يعد من أهم عوائق الاندماج الاجتماعي، فان المسلمين العراقيين والمتدينين منهم أكثر عزلة من غيرهم. إن الجيل الثاني من أبناء الجالية العراقية أكثر ميلا للاندماج من آبائهم والجيل الأول عامة.

إن ظروف قدوم العراقيين إلى هولندا، تعتبر سببا رئيسيا في تباطؤ وتردد اندماجهم، حيث لم يكن مخططا للكثير منهم أن يهاجروا، والى بلد مثل هولندا بالذات، حيث كانت في الغالب توجهات العراقيين السابقة في الهجرة لإغراض التحصيل العلمي والعمل وربما الاستقرار، تتوجه نحو بريطانيا وبلدان العالم الجديد بصورة عامة.

2 – دراســـة د. محمد رمضـــان ،الهجرة الســـرية في المجتمع الجزائري، أبعادها وعلاقاتها بالاغتراب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تلمسان،الجزائر،2009[49].

تناولت الدراسة إشكالية الهجرة السرية في المجتمع الجزائري وعلاقتها بالاغتراب واستهدفت معرفة الآثار الاجتماعية لواقع الهجرة غير الشـــرعية وعلاقاتها بالاغتراب للمجتمع الجزائري وتوصلت الدراسة الي :

1 – شـعور المهاجرين السـريين بانهيار قيم الإنتماء والهوية بسـبب: تدهور مكانة الأب داخل الأسـرة– فشـل الأنسـاق الاجتماعية في الاضـطلاع بالدور الحضـاري في هذا العصـر– تفكك العلاقات الاجتماعية – غياب الحب الخالص بين الأفراد.

الشـعور بعدم العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة: أصـبح شـعار القوي يأكل الضـعيف هو المعيار السائد– الحقوق الشخصية تنفد عن طريق الوساطة والعلاقة الشخصية والرشوة– المال هو كل شيء في هذه الحياة، لا مكانة لصاحب الثروة الأخلاقية.

3 – فقدان الثقة بالنفس وبالغير وغياب التلقائية و الابتكارية ولا وجود للصـــديق المخلص إخلاصا حقيقيا في هذا العصر.

---

(1) دراسة محمد رمضان ،الهجرة السرية فيي المجتمع الجزائري ، أبعادها وعلاقاتها بالاغتراب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تلمسان، الجزائر ،2009

.

يتضح من خلال الاستعراض السابق للدراسات السابقة أن هناك أوجه تشابه واختلاف :

أوجه التشابه :

1 – معظم الدراســـات التي أوردناها اتفقت على أن الهجرة غير الشـــرعية ظاهرة تعاني منها جميع دول العالم وهي متنامية بشـــكل مخيف وجاءت نتيجة لإغلاق الحدود وللتفاوت في الثروات بين الدول بفعل الحروب والصراعات المسلحة .

2 – بينت أن هناك أثار ايجابية وسلبية للبلد المرسل والبلد المستقبل واهم الآثار الايجابية هو الاطلاع على الثقافات الأخرى وكسب المهارات وتوفر الأيدي العاملة من خلال العمالة الوافدة، أما أهم السلبيات فتتمثل بالأمراض الاجتماعية والنفسية و الآثار الاقتصادية على البلد المستقبل .

3 – جميع الدراســـات اتفقت على أن علاج هذه الظاهرة بإتباع ســـياســـة الحوار بين الدول والإسراع بعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

4 – تعتبر دراسة الحوات من أكثر الدراسات التي توصلت إلى نتائج دقيقة بان بلدان المغرب العربي تعتبر مركزا لتصدير الهجرة غير الشرعية نتيجة للروابط التاريخية والسياسية والاقتصادية التي تربطها بالدول الأوروبية .

أوجه الاختلاف :

1 – اغلب الدراســـات باســـتثناء دراســـة أبوغمجة ونجاة فطيس لم تعط معلومات عن أعداد المهاجرين او خصائصهم العمرية والنوعية والاقتصادية والاجتماعية .

2 – اغلب الدراسات باستثناء دراسة قدور لم تبين الدول الأكثر تصديرا للهجرة وتلك المستقبلة .

3 – كل الدراسات لم تعطي صورة واضحة عن نوع الفوائد ولا حجم الأضرار التي سببوها لدولهم ولدول العبور وتلك التي استقروا فيها .

4 – كل الدراسات ألقت الضوء على المهاجرين وتناولت المشاكل والمعوقات التي يمر بها المهاجر قبل و أثناء الهجرة او بعد الاستقرار بالبلد المستقبل لكن ليس هناك دراسة ألقت الضوء على مهنة مزاولة الهجرة غير الشرعية او ما يسمى بوسطاء التهجير البشري .

لذلك نجد أن **جميع الدراسات السابقة :** هي عبارة عن تحليل وصفي واستنباطي لشكل الهجرة وأسبابها وعواملها وخصائصها وتداعياتها، وما تخلفه من آثار اجتماعية ونفسية واقتصادية على المجتمع. وتمحورت التوصيات المعتمدة على نتائج هذه الدراسات حول معالجات دولية إقليمية ومحلية من قبل الدول التي يتم من خلالها عملية التهجير، وهو ما أجمعت عليه الدراسات على وجه الخصوص.

والسؤال الذي تبادر الى ذهن الباحثة من خلال الإطلاع على هذه الدراسات هو:

لماذا لا يتم الأخذ بعين الأعتبار الفئة المسؤولة بدرجة أساسية عن عملية التهجير السرية وهي فئة الوسطاء ممن امتهنوا المتاجرة بأرواح الأبرياء، وما هي العوامل التي تدفع بهؤلاء الشباب المقبل على الحياة لاحتراف مهنة القتل غير المباشر في بلد يعد من أغنى الدول على مستوى الشرق الأوسط ؟

ثالثاً: النظريات المفسرة

تمهيد :

يركز العلماء والمتخصـــصـــون عند دراســـة الهجرة الدولية على أحد الجوانب المتعلقة بتلك الظاهرة كل منهم على حسـب اختصـاصـه، فنجد علماء الاجتماع يركزون عند دراسـة الهجرة غير الشرعية على التأثيرات الاجتماعية والنفسية لهذه الظاهرة على كل من المهاجرين من جهة

وسـكان المناطق المرسـلة أو المسـتقبلة لهذه الهجرة من جهة أخرى، وكل نظرية تفسـر جانب معين لتأثيرات هذه الظاهرة لذلك رأينا من الأسلم الاعتماد على أكثر من نظرية وتوظيفها لتحليل العوامل

و الآثار التي تخلفها ظاهرة الهجرة غير الشرعية وهذه النظريات هي :

1 – النظرية اللامعيارية عند " دوركايم " .

تعد ظاهرة الهجرة غير الشـرعية جريمة يعاقب عليها القانون سـواء كان مهاجرا او مهجرا، لهذا سنتناول هذه النظرية لتحليل السلوك المنحرف لمزاولي مهنة التهجير غير الشرعي وتفسير أسـباب تلك الجرائم التي ترتكب بحق الإنسـانية تحت مسـمى الهجرة غير الشـرعية، وأميل دوركايم" 1858– 1917" من الأوائل الذين اهتموا بتحليل المجتمع وظواهره الاجتماعية التي يمر بها واعتبرها حقيقة وواقع، فنجده يرجع الظواهر المرضـية منها على وجه الخصـوص إلى الأفراد فالفرد هو نتاج مجتمعه وليس العكس، لهذا يعد جنوح الفرد عن قواعد السـلوك الجماعية ناشئا عن المجتمع مباشرة وعما يتصف به من خصائص وليس ظاهرة فردية شخصية .

إن دوركايم هو أول من اسـتخدم لفظة الأنومي لتفسـير ظاهرة الانتحار وقد اعتبر دوركايم الجريمة ظاهرة عادية تحدث في المجتمع الإنسـاني شـأنها في ذلك شـأن أية ظاهرة أخرى، وهو ما يعني استحالة القضاء على ظاهرة الجريمة في أي مجتمع [50].

وهذا يعنى أن الظاهرة الاجتماعية حقيقة منفصـلة عن الفرد وتؤثر بشـكل مباشـر فيه من خلال فرضـها الحدود وضـوابط عامة عليه وعلى سلوكه وحيث أن الأمر كذلك فلا يمكن حسب رأى "دوركايم" تفسـير الظاهرة الاجتماعية إلا بظاهرة اجتماعية أخرى. ولكي نسـتطيع أن نفهم الاتجاه النظري " لدوركايم " في تفسـيره للسـلوك المنحرف عند بعض أفراد المجتمع، فأنه من الأهمية أن نشير إلى بعض التصورات النظرية التي انطلق منها وبخاصة حول طبيعة الإنسان والعلاقة المتبادلة القائمة بينه وبين المجتمع، والتي يرفض فيها " دوركايم " تلك التفسـيرات التي

(1) عثمان علي اميمن ، مقدمة في علم النفس الإجرامي ، الخمس : دار الخمس للطباعة ، 2005 ، ص146 .

تنطلق من أن المجتمع، هو التطور الطبيعي والتلقائي للفرد، يتطلب منا التعرف على المنهج الجديد الذي استخدمه " دوركايم " لدراسة الظاهرة الاجتماعية والمتمثلة في العلاقات الاجتماعية وأنماط السلوك والتصرفات الفردية منها والجماعية بعيداً عن المفاهيم النفسية أو الفلسفية وتحديد أسبابها من خلال ربطه بما يكتنف المجتمع من الظواهر بعناصر أخرى ذات منشأ وآثر اجتماعي وليس فرديا [51].

لكي نفسر ونحلل أنماط السلوك عند الأفراد علينا "أن نهتم بفردية الإنسان، وماله من خصائص جسمية ونفسية وماله من حاجات يسعى إلى إشباعها في إطار ثقافة المجتمع الذي يعيش فيه، والاهتمام أيضا بالمجتمع وماله من بنيان ونظم اجتماعية وقواعد منظمة للعلاقات والسلوك بين الأفراد في سعيهم لإشباع حاجاتهم من خلال ما تحمله ثقافة ذلك المجتمع من قيم ومعتقدات تفرض على أفراد المجتمع تشربها من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية التي تلازمهم طوال حياتهم وما ينتج عن كل ذلك من عمليات تفاعلية بين الفرد ومجتمعه خلال ربطه بما يكتنف المجتمع من الظواهر بعناصر أخرى ذات منشأ وآثر اجتماعي وليس فرديا[52].

ولقد أوضح " دوركايم" علاقة الفرد بمجتمعه من خلال وصفه لنوعين من المجتمعات. النوع الأول من المجتمعات والذي يتصف بالتضامن الآلي والذي يحس الفرد في إطاره بالتوحد من الجماعة ويتعامل كل فرد فيها مع غيره ويترسب في عقل كل منهم وضميره، أحساسات ومشاعر مشتركة جماعية ولها نفس قوة التأثير في وعي كل فرد. أما النوع الثاني من المجتمعات فإنه يتصف بالتضامن العضوي المستند على فكرة التباين بين الأفراد الذي يجعلهم متضامنين لضروريات الحياة.

وهذا يعنى أن المجتمعات التي تتصف بالتضامن الآلي يوجد بها قواعد منظمة للسلوك وتحدد المباح والمحظور من جوانب الفعل ويفرض على الأفراد الالتزام بها وأن أية محاولة

---

(1) مصطفى عبد المجيد كارة ، مقدمة في الانحراف الاجتماعي ، الدراسات الاجتماعية و الانثروبولوجية ، معهد الإنماء العربي ، 1984، ص242 .

(2) مصطفى عبد المجيد كارة ، مقدمة في الانحراف الاجتماعي ، المرجع السابق ذكره، ص233 .

لخرقها تواجه بردة فعل قوية من قبل أفراد المجتمع الآخرين وذلك بعكس المجتمعات التي تتصف بالتضامن العضوي والتي تتباين فيها اتجاهات وقيم الأفراد، مما يكون لهم مجال أوسع لأنماط سلوكهم، هذه الحالة التي أطلق عليها " دوركايم" فكرة العقل الجمعي والذي يعني نسقا من المعتقدات والعواطف المشتركة بين أعضاء المجتمع والتي يكون لها قدر من التأثير في السيطرة على عقول الأفراد، ومن ثم في استجاباتهم للمواقف المختلفة داخل محيطهم الاجتماعي وفي تفاعلهم مع بقية أفراد ذلك المحيط، لذلك فإن "دور كهايم" يضع أهمية خاصة لما أسماه بالعقل الجمعي، إذ يرى في ظل المجتمعات التي يسودها التضامن العضوي السعي إلى انتشار مظاهر تعزيز الإحساس بالفردية و أذكاء النزعة الفردية لدي الإنسان وعجز العقل الجمعي عن أن يغرس في الأفراد المعايير العامة المنظمة للسلوك، ويلزم أفراد المجتمع بها نظراً لما أصاب القيم والمعتقدات من ضعف وتضاءل نطاق مفعولها في عقول الأفراد، فأصبح كل إنسان يسعى لما يريد أن يصل إليه ويحققه من مطالب وهذه الحالة يصفها "دوركايم " بأنها مرحلة مرضية يمر بها المجتمع و أسماها باللامعيارية "الانومي" والتي ينفصل فيها الفرد عن العقل الجمعي ويزداد فيها الإحساس لفردية وعبادة الفرد بصورة قوية تفوق الحدود التي يتطلبها القيام الإنسان بدوره.

ونتيجة لحالة اللامعيارية التي يمر بها المجتمع يرى " دوركايم" أنه" كلما ضعفت الجماعة التي ينتمي إليها الفرد، ازداد اعتماده على نفسه وصار لا يعترف بأية قواعد أخرى للسلوك إلا ما تناسب اهتماماته [53]. وبناء على ذلك فإن الفرد يبحث بنفسه عن طريق لذاته دون أن يلتزم بنظام معين نظراً لضعف امتثال الأفراد للقيم الاجتماعية العامة بالمجتمع لفقدانها لقوتها المؤثرة في تنظيم العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والتي لم تحل بعد محلها قيم ومعايير وأهداف اجتماعية جديدة في المجتمع.

وفي هذا الصدد يذكر كاره: "تصاب القيم والأعراف والمعتقدات والقوانين في المجتمع بضعف امتثال الأفراد لها، وتفتقر بذلك إلى القاعدة التي تعتمد عليها بسبب عدم جدواها

(1) محمد سلامة ، أسباب جنوح الأحداث . الإسكندرية : مكتب الجامعي الحديث ، 1979 ،ص33 .

والقناعة بها، وتؤدي هذه الظاهرة إلى حدوث قلق وتؤثـر علـى الفـرد وتدفع به لارتكاب أفعال غير سويه أو لعزلته عن المجتمع [54].

ونتيجة لضـعف النظم الاجتماعية والمعايير والقيم التي تنظم الحياة في المجتمع أو عجزها على إشباع حاجات الأفراد وتنظيم العلاقات فيما بينهم فإن " المجتمع يتعرض الي حالة انعدام النظام وتغيب السوية الاجتماعية يحل الشـذوذ والانحراف في سلوك الأفراد، ويقول الدوري "تـظهر حالة اللامعيارية والتي وصفها " دوركايم" "بأنها الموقف أو الظروف الاجتماعية التي تتصارع فيها المعايير والـقيم ويجد الفرد نفسه عاجزاً على أن يساير تـلك المعايير المتناقضة ويقع حينئذ في ضغوط يكون لها بالغ الأثر في سلوكه [55].

وهذا القول أكثر ما ينطبق على المجتمعات الحديثة، التي شـهدت تغيرات سـريعة في الحياة الاجتماعية التي تتصـف بتنظيم اجتماعي معقد التركيب، حيث أن المجتمعات المعاصـرة من أهم خصـائصـها وجود أنماط عديدة من التنظيمات الاجتماعية التي لا تخلو من وجود تباين وعدم تجانس بين الأنسـاق في تنظيماتها الاجتماعية التي تعمل على تنظيم وتحديد سـلوك الأفراد" .

النظرية اللامعيارية عند " ميرتون "

"الانومي أو اللامعيارية: تعني اللاقانون واللانظام واللاقاعدية، وتنم جميعها عن اختلال التركيب الذي يؤدي إلى حالة اللانظام او اللاقانون، وإلى افتقار مفهوم السـلوك إلى القاعدة والمعيارالتي يمكن بها قياس أوتمييز السـلوك السـوي(النمطي) عن السـلوك غير السـوي (اللانمطي)" [56]. ومن خلال انتشـار حالة اللامعيارية تصـاب القيم والأعراف والمعتقدات والقوانين في المجتمع بالضـعف والوهن، وتفتقد بذلك إلى القاعدة التي تعتمد عليها بسـبب عدم القبول بها أو عدم جدواها، والقناعة بها، مما يؤدي الى حدوث قلق وتوتر لدى الفرد. وعندما

(2) مصطفى عبد المجيد كارة ، مقدمة في الانحراف الاجتماعي ، المرجع السابق ذكره ، ص242
(3) عدنان الدوري ، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي .الكويت: جامعة الكويت ، 1973 ، ص 236.

(1) عثمان اميمن ، المرجع السابق ذكره ، ص147 .

تسود اللامعيارية مجتمعاً فإن الناس يسعون إلى تحقيق أهدافهم بكافة الوسائل ، حتى ولو كانت غير مشروعة وذلك لاختفاء الخط الفاصل فيما بين القيم والمعايير الأصلية التي تحدد السبل المعيارية لبلوغ الغايات وبين القيم والمعايير الجديدة التي تشـــجع الأفراد على بلوغ تلك الغايات بأية وسيلة .

والفرد اللامعياري أصبح روحيا لا يستجيب إلا لنداء نفسه ولا يخضع لمسؤولية أحد، وإيمانه الوحيد هو فلسفة الرفض ومرة أخرى فإن اللامعيارية هي حالة ذهنية يتحطم أو يضعف بموجبها بدرجة كبيرة إحساس الفرد بالتماسك الاجتماعي.

تفسير السلوك الاجرامي عند ميرتون

"يرى ميرتون أن أســباب الجريمة والجنوح تكمن في ردود فعل الفرد وتكيفه مع الضــغوطات التي تفرزها ثقافة مجتمعه وتلك المنبثقة عن البنية والتنظيم الاجتماعي"[57].

إن المبدأ الذي تتبناه نظرية الأنومي لدراسة السلوك المنحرف، بعامة ،والسلوك الإجرامي، بخاصـــة، يختلف عن بقية المبادئ والاتجاهات النظرية ذات البعد الحتمي الذي يربط بين السلوك المنحرف وبعض المتغيرات المحددة عند الحديث عن تلك الاتجاهات سواء البيولوجية منها أو الاجتماعية ، ولذا تعد نظرية الأنومي أكثر عمومية ومناسبة لتفسير السلوك المنحرف في مختلف المجتمعات.ونظرية اللامعيارية،أو الآنومى، تفســر لنا أن الفرد عندما يفشــل في إقامة علاقة ســويه مع المجتمع الذي يعيش فيه، تسـيطر عليه حالة نفسـية ، فيضــطر إلى ارتكاب السلوك الإجرامي للتغلب على تلك الوضعية. فالعلاقة بين الفرد والمجتمع قد يكون لها اثر في حمل الأفراد على الانحراف وتنتج حالة فقدان السيطرة ، وفقدان الهدف ، وغياب معايير توجيه السلوك. وبالنتيجة يمكن القول أن هذه النظرية تفسر الهجرة غير الشرعية من منطلق أن المهاجر او المهجر يشعر بأنه غير قادر للوصول إلى الوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف التي وضعها المجتمع لأفراده، بسبب عدم توافر الفرص الوظيفية، أو لأنه لا يستطيع الاندماج

(2)مصطفى عبد المجيد كاره، مقدمة في الانحراف الاجتماعي ، المرجع السابق ذكره، ص 248 ،

في الثقافة المجتمعية، فيُجبر على الانســـحاب. وهذا الموقف يعتبر نمط من أنماط عدم المعيارية، على هذا الأساس يعد سلوك المهاجر او المهجر غير الشرعي سلوك منحرف، و يقوم المجتمع بإضفاء وصمة الانحراف عليه، مما يؤدي إلى بلورة نقمة الجمهور ضد الشخص الممارس لهذا السلوك، و أيضا تأكيد نقمة الفرد الموصوم نحو نفسه .

2 – المدرسة الجغرافية :

تقوم هذا المدرسة على أساس تقصي الأساليب التي يسلكها الأفراد في تنظيمهم للفضاء الجغرافي والمكان ومن أهم نظرياتها :

النظرية الحتمية البيئية :

تفسر هذه النظرية تأثر الإنسان ببيئته، فهي ترى أن البيئة تسيطر على الفرد بما فيها من مناخ معين وغطاء نباتي وحياة حيوانية وبقية الجوانب الأخرى، ومثال ذلك: تأثير البيئة على يعيش في بيئة جبلية يكون تأثيرها بالإيجاب على تقوية جسم الإنسان، فإذا كان الإنسان بحرية فهي تقوي عضلات اليدين. وقد أدى هذا التأثير عضلات الأرجل، أما إذا كانت الشديدة الشعوب وخاصة بين الآسيويين والأوربيين، فالحرارة المتباين والتناقض الواضح بين تعوق العمل أما الحرارة المعتدلة فهي بمثابة عامل منشط، ومع توفر الغذاء يتوفر معه العمل ظهور هذه النظرية. وهو ما استرعى انتباه الفلاسفة لدراسة هذه الحالة ، وأدى إلى

ومنهم ابن خلدون: حيث فسر علاقة الإنسان ببيئته أثر المناخ على طبائع الشعوب وتأثير بشعوب السودان والذين وصفهم بالخفة الهواء على ألوان البشر، وضرب مثلاً على ذلك تجعلهم أسرع فرحاً وسروراً وأكثر والطيش وكثرة الطرب، والسبب في ذلك هو الحرارة التي أن "حياة الإنسان حيث يرى كما تحدث ابن خلدون عن الأقاليم الجغرافية وتأثيرها في.انبساطاً

هناك سبعة أقاليم. وتتميز الأقاليم، من الثالث إلى الخامس، بالاعتدال الذي يميز طبائع سكانها وألوانهم أما الأقاليم غير المعتدلة، وهى تلك التي تقع في الأول والثاني والسادس والسابع فسكانها متوحشون غير مستأنسي[58].

الباردة في أوروبا وسكان وتناول أرسطو: في كتابه عن السياسة " الفرق بين سكان المناطق أساس حريتهم لكنهم غير آسيا. فسكان أوروبا بالنسبة له يتميزون بالشجاعة التي كانت السيطرة أو الإمساك بزمام ماهرين في الإدارة والفهم والتنظيم، وبالتالي يفتقدون إلى إمكانية لكنهم يفتقرون إلى الجرأة مما جعلهم الأمور. أما سكان آسيا فلديهم الفكر والمهارة الفنية محكومين بغيرهم . أما الإغريق في ذلك الوقت كانوا يعيشون في منطقة وسط بين المجموعتين [59]. الآسيويين والأوروبيين، مما جعلهم يجمعون بين مميزات

وتفسر هذه النظرية، من خلال كون البيئة تشكل سببا رئيساً ومباشراً، موضوع التدفق نحو الدول المتقدمة لوجود فرص عمل أفضل وتوفر مراكز حضارية، من مرافق وتسهيلات اجتماعية واقتصادية .

دور في تهيئة الإنسان وفقاً لمتطلباته وتتجلى ظاهرة الهجرة من خلال البيئة ومالها من دراستها، على أساس تاريخي من خلال تحليل جهود الإنسان في واحتياجاته، لذلك فانه ينبغي علاقاته مع البيئة عبر التاريخ، فهو يستغل التنوع في عناصر هذه البيئة حيث يختار ما واليدوية. فالعامل الحاسم هنا هو قدرات الإنسان وإمكانياته يتلاءم منها حسب مهاراته الآلية الجسور والسدود وشق القنوات المائية والأنفاق الجبلية وغيرها، وهذا التي ظهرت في إقامة إحدى العوامل الهامة التي تؤثر فى الإنسان، ومع ذلك فهي ليست هو ما يجعل البيئة تعد العامل الوحيد .نجد أن علماء الاجتماع لا يركزون على تأثير البيئة عند دراسة الهجرة وذلك لعدة أسباب منها :

---

(1) عبد الرزاق مسلم ماجد ، دراسة ابن خلدون في ضوء النظرية الاشتراكية ، بغداد : وزارة الإعلام ، 1976 ، ص29 .

(1) صلاح مصطفى الفوال ، علم الاجتماع البدوي ، لقاهرة: دار غرين للنشر والتوزيع ، :2002، ص34 .

التي تؤثر على الإنســان لكنها ليســت 1 – النظرة الأحادية فالبيئة تعد إحدى العوامل الهامة العامل الوحيد فهناك عوامل اجتماعية، تاريخية ، اقتصادية .

أســاســياً في الحد من العزلة و إزالة العوائق بين البلدان التقدم التقني الذي يلعب دوراً 2 – فبفضل تطور وسائل المواصلات و الاتصال أصبح العالم قرية واحدة.

البيئة على الإنســان. حيث 3 – الخلفية التاريخية والحضــارية لبعض الدول يحد من ســيطرة وحضـاراتها لهما وبذلك لا نستطيع توجد بعض الدول تتشابه في ظروفها البيئية ولكن تاريخها الاعتماد على هذه النظرية لتفســير ظاهرة الهجرة وســنســتعين بالنظرية الاقتصــادية لتغطية موضوع الدراسة .

3– المدرسة الاقتصادية :–

تعطي هذه المدرســة دورا للعوامل الاقتصــادية في فهم مجمل الظواهر الاجتماعية بكل تعقيداتها، وقد ذهبت فى بعض اتجاهاتها إلى دراســة الأســاس الاقتصــادي للمجتمع، وتحويل الجوانب والمستويات الأخرى إلى مجرد انعكاس ميكانيكي لهذا الأساس المادي.

نظرية الصراع :–

تُعَدُّ نظرية الصـراع الطبقي كطليعة للفكر الماركسـي، فهي ترى أن كلا من الصـراع الطبقي والصــراع الثقافي يحدث نتيجة لغياب الانســجام والتوازن والنظام في محيط اجتماعي معين، ولوجود حالات من عدم الرضــا حول الموارد المادية مثل الســلطة والدخل والملكية او جميعها معا، ويشــمل الصــراع كل الجماعات ســواء كانت صــغيرة كالجماعات البســيطة، أو كبيرة كالعشــائر والقبائل والعائلات والتجمعات الســكنية في المدن وحتى الشــعوب والأمم .وتفترض نظرية الصــراع حدوث تنافس مادي طبقي بهدف يســعى الي الحصــول والســيطرة على المنافع ورغبات الآخرين، وهناك كذلك الصراع السلمي القانوني بين الجماعات .

وبهذا الصـــدد توضـــح رانيا عبد اللطيف بأنه :"هناك علماء عدة تحدثوا عن الصـــراع مثل(ماركس، وجورج زمل، ودارندورف).إذ اعتبر ماركس بأن المجتمع مقســـم بين طبقتين، إحداهما تملك وسائل الإنتاج والأخرى تملك العمل، واعتـبر ماركس بأن هناك صراع طبقـي بين من يملك ومن لا يملك "[60].

إن الفكر النظري حول الصـــراع الاجتماعي هو فكر قديم جدا، ولعل نظرية كارل ماركس حول الصـــراع الطبقي تمثل حصـــيلة لتراكم الزاد المعرفي لهذه النظرية، فالصـــراع الاجتماعي الطبقي عند ماركس له جذور اقتصادية تشكل الطبقات الاجتماعية أساسه بالنسبة للمجموعات البشـرية، فالصـراع الطبقي حسـب الماركسـية هو القوة المحركة للتاريخ. وتفسـر هذه النظرية الهجرة من خلال معرفة العوامل الاقتصـــادية المشـــجعة على الهجرة والمتمثلة في زيادة حجم الفقر، وتدني مستوى المعيشة، والتي تعد من أهم آثار البطالة .

إن مشـكلة الهجرة إلى أوروبا تكاد تكون مشـكلة اقتصـادية بالأسـاس، فبالرغم من تعدد الأسـباب المؤدية إلى هذه الظاهرة، إلا أن الدوافع الاقتصـادية تأتي في مقدمة هذه الأسـباب. ويتضح ذلك من التباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين البلدان المصدرة للمهاجرين، والتي تشهد ـ غالبًا ـ افتقارً إلى عمليات التنمية، وقلة فرص العمل، وانخفاض الأجور وتدنى مستوى المعيشـــة، وما يقابله من ارتفاع مســـتوى المعيشـــة، والحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول المستقبلة للمهاجرين .

من خلال هذه النظرية نجد أن التوزيع غير العادل للثروة في المجتمع يحدث الصـــراع الدائم بين من يملكون هذه الثروة و الذين لا يملكون ذلك. و يشـهد العصـر الحالي نظاما عالميا يقود إلى الثراء الفاحش، و يلاحظ أن الديمقراطية أفرغت من مضـــمونها في عصـــر العولمة بحكم الأثرياء الجدد، فاختلّت توازنات التنمية، و ارتفعت البطالة في الدول كلها (الغنية و الفقيرة على السواء)، وظهرالفقر، و اشتدت حدة المعاناة، وأصبح الوضع لا يطاق، وخصوصا ونحن

(1) رانيا محمد عبد اللطيف ، تحليل النظريات الاقتصادية ، القاهرة : الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، 2007 ، ص 36.

على أبواب الأزمة الاقتصادية العالمية فبدا الصراع واضحا بين الطبقات، مما دفع البعض إلى البحث عن منافذ الهجرة غير الشرعية .

تفسر هذه النظرية ظاهرة الهجرة من وجهة نظر مادية بحتة، فعلى الرغم من الواجهة الإنسانية للنظرية لكن في حقيقة الأمر هي ذات نزعة لا إنسانية، فهي تجرد الإنسان من الجوانب الروحية وتصوره كآلة،او حيوان تقوده غرائزه البيولوجية .

رابعاً: عوامل وآثار مهنة التهجير غير الشرعي

تمهيد

تجاوزت أنشـطة شـبكات تهريب الأشـخاص الي عبور القارات والدول حيث بدأت تقيم تحالفات اسـتراتيجيه مع نظيراتها من المنظمات الإجرامية التي تقع خارج الحدود الوطنية، وما شـجعها على ذلك هو ضـعف آليات الوقاية على المسـتوى الدولي. والأهم من ذلك هو عدم دراسـة ومراجعة العوامل المسـببة لهذه الظاهرة ومحاولة توطيد أواصـر التعاون الأمني بين دول الشمال ودول الجنوب. أن الوعي بهذه الظاهرة يدعونا الي التعمق في تناول جوانبها الخفية المضـمرة، والتركيز بصـورة خاصـة على عوامل نشأتها وخصـائصـها النوعية، فمعظم الدراسـات السـوسـيولوجية التي عالجت ظاهرة الهجرة غير الشـرعية، لم تسـاعد بصـورة جذرية في تحديد العوامل الدافعة للهجرة والآثار المترتبة عليها وذلك لغموضها وتداخل أبعادها. **وفي هذا الفصل سـيتم تناول أبعاد الظاهرة من خلال تحديد عناصـرها وآثارها، وذلك عبر تبويبها إلى عناصـر مترابطة متكاملة هي:**

أولاً : عوامل مهنة التهجير غير الشرعي.

ثانياً : آثار مهنة التهجير غير الشرعي .

ثالثاً: دور القوانين والتشريعات الليبية في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

رابعاً : الاتفاقيات والملتقيات الاقلمية الدولية بشأن الحد من الهجرة غير الشرعية

أولاً عوامل مهنة التهجير غير الشرعي :-

لفهم ظاهرة الهجرة غير الشـــرعية التي أصـــبحت تؤرق بال الدول المســـتقبلة لها لابد من تقصـي أسـباب احتراف الشـباب لهذه المهنة والتي يمكن تصـنيف عواملها حسـب الأهمية على الشكل التالي :

1 – العوامل الجغرافية . 2 – العوامل الاقتصادية.

3 – العوامل السياسية. 4 – العوامل الاجتماعية.

1 – العوامل الجغرافية

تعد ليبيا ذات موقع جغرافي متميز، فهي تشـــكل مدخلاً اســـتراتيجياً إلى أوســـاط القارة الأفريقية، من جهة، وبوابة رئيســـة تجاه أوروبا عبر البحر المتوســـط من جهة أخرى. ويذكر حركات في هذا الســـياق" لقد منح هذا الموقع ليبيا مكانة خاصـــة في ربط المشـــرق العربي بالمغرب العربي، إضـافة إلى كونها حلقة وصـل بين بلدان أطراف الصـحراء وأوروبا، ولفترات طويلة من التاريخ قامت ليبيا بالتعامل التجاري والاقتصـادي بين شـعوب البحر المتوسـط ودول الصحراء الكبرى"[61].

وقد منح هذا الموقع ليبيا القدرة على أن تلعب دورا ذا أهمية في التجارة فهي تحتل موقعا (°18 متوسطا في شمال أفريقيا، و تقع بين خطي طول(°9 و °25) شرقا، و دائرتي عرض الصـحراء الكبرى جنوباً، يحدها من من وتغطى رقعتها الشاسعة الجزء الأكبر و °33) شمالا،

(1) إبراهيم حركات ، دور الصحراء الإفريقية في التبادل والتسويق خلال العصر الوسيط، طرابلس : مجلة البحوث التاريخية، ط3، 1981، ص21 .

الغرب الجزائر وتونس بحدود الشـــرق مصـــر والســـودان ومن الجنوب تشـــاد والنيجر، ومن صـــحراوية يبلغ طولها مجتمعة حوالي (4065) كيلو متر مربع كما تمتلك ليبيا ســـاحلا بحريا كيلو متر، من بئر الرملة إلى رأس أجدير[62]. يبلغ طوله يزيد عن 1900

ويظهر بجلاء من هذا التحديد اتساع رقعة ليبيا حيث تمتد شواطئ الليبية، وتتوغل في القارة حوالي 1500 كيلو متر. ويقدر مجمل مســـاحتها بحوالي 1,760,000 كيلو متر الي جنوبا مربع، كما يحيط بها من الشـــرق والغرب والجنوب حدودا يبلغ طوالها ما يزيد عن5965 كيلو متر، ويبلغ طول الحدود البرية 4065، أما الباقي فهو طول الشريط الساحلي حيث يبلغ 1900 كم[2] .

إلى ليبيا عند تقسيمه لمناطق العالم إلى ثلاثة أقسام هي قارة Herodot ويشير هيرودوت آسيا وأوروبا وقارة ليبيا[3]. فهي وبحكم موقعها كانت مكاناً لنشوء العديد من الحضارات، وهي تعتبر حلقة وصـل بين المشـرق والمغرب والشـمال والجنوب، فكان الجزء الشـرقي من السـاحل الليبي على اتصـال بالحضـارة اليونانية وجزئها الغربي على صـلة بالحضـارة الفينيقية، وهو ما أدى إلى ظهور اختلاف في الثقافات التي سادت المنطقة، فكانت في الغرب ثقافة فينقيه شرقية وكانت في الشرق ثقافة يونانية غربية [4].

وســـاعد هذا الموقع على إنعاش التجارة بين المناطق الإفريقية المختلفة وجزر البحر صالحة لاستقبال السفن على مدار السنة. وتشكل تلك الموانئ منافذ جيدة المتوسط، فموانئها الأقطار الأفريقية كالنيجر وتشاد ومالي مع العالم الخارجي. وقد أدى هذا الموقع لتجارة بعض

(1)عبد القادر مصطفى المحيشي وآخرون، جغرافية القارة الأفريقية وجزرها، طرابلس: دار ليبيا للنشر والتوزيع والإعلان، 2000، ص249 .
(2) طاهر جاسم محمد ، دراسات تاريخية في العلاقات العربية الإفريقية ، بيروت، ط1 : دار شموع الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع ، 2003 ، ص86 .
(3) تاريخ هيرودوت ، ترجمة عبد الآلة الملاح ، أبو ظبي: المجمع الثقافي ، 2001، ص139.
(4) رشيد الناخوري ، المغرب الكبير العصور القديمة ، بيروت: دار النهضة العربية ، 1981 ، ص22 .

الي أن تلعب ليبيا دوراً خطيراً خلال تاريخها السياسي مع جميع هذه البلدان. مما ساعد على ما حظيت به من أهمية في حياة الإقليم السياسية والاقتصادية والبشرية، حيث يتم تبادل السلع التجارية عن طريق الساحل البحري الذي يبلغ طوله 1900 كيلو مترا ولا يفصلها عن سواحل أوروبا سوى هذا البحر[1]. وبهذا الموقع الجغرافي الهام كانت ليبيا محل استقطاب العديد من الحضارات كالحضارة الفينيقية و الإغريقية والرومانية مما جعلها تحتك بالعديد من الشعوب والحضارات المجاورة لها وتبادل السلع التجارية معها[2]. ويضاف الي هذه الميزات أن طرق المواصلات البرية والبحرية كانت ميسرة أمنة فيما بينها وبين دول الشرق الأوسط وغرب أفريقيا.

وبهذا الموقع فان ليبيا كانت جسر عبور للعديد من الهجرات والحضارات، وتحديدا هجرات وحضارات شعوب البحر المتوسط ووسط وجنوب القارة، الأمر الذي ساعد على تمكين العديد من هذه الحضارات المتوسطية من العبور إلى مناطق أفريقيا جنوب الصحراء عن طريق القوافل والمنافذ التي تمر عبر الأراضي الليبية[3]. كما أدى هذا الموقع إلى تأثرها، ومنذ أقدم العصور، بالأحداث التاريخية المهمة التي عرفتها منطقة البحر المتوسط. ولهذا فانه يظهر تأثراً مباشراً التقاء و امتزاج التيارات الثقافية والحضارات العربية الإسلامية مع الفينيقية و فيها بوضوح الحضارية وقد جعل هذا الموقع بالإضافة للتنوع في المناخ والتضاريس والعراقة.الإغريقية السياحية الرئيسة في أوربا الغربية، و من ليبيا نقطة جذب سياحي عززه قربها من الأسواق داخل القارة، وبالعالم الخارجي بشبكة من ارتباطها بدول الجوار بشبكة من الطرق المعبدة الخطوط الجوية والبحرية.

---

(1) عبد العزيز طريح شرف ، جغرافية ليبية ، منشورات مركز الإسكندرية ، 1996 ، ص ص 10-11 .

(2) يسري عبد الرزاق الجوهري ، شمال أفريقيا دراسة في الجغرافيا التاريخية والإقليمية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية : 1986 ، ص332 .

(3) نجمي رجب مضياف، مدينة غات وتجارة القوافل الصحراوية ، ط1، مركز جهاد الليبين للدراسات التاريخية ، 1999، ص142.

وفى الوقت الحاضـر نحد بان هذا الموقع الجغرافي المتميز في قلب القارة الإفريقية شـاملاً يمثل سلاحاً ذو حدين، فهو من حيث الاقتصاد والاتصال والعبور والتواصل مع القارة الإفريقية يشـــكل الشـــريان النابض للقارة، إلا أنه يعد كذلك مدعاة لجذب المهاجرين وتنافس الدول الاستعمارية، ومحل اهتمام من قبل الدول العظمى. إذ قد سبق أن دارت رحى عدة حروب بين ايطاليا وألمانيا وانجلترا كمحاولة للسيطرة على الدولة بسبب موقعها الاستراتيجي المتميز.

كما أثر الواقع الجغرافي لليبيا على الهجرة والتواصـل البشـري بكافة أشكاله، فهذه الحصـيلة التاريخية الإسـتراتيجية للموقع هي نتاج تاريخي خلف إرثا على صـعيد التواصـل والعبور بين كافة الأقطار الإفريقية، وهو ما ساعد على تنامي احتراف مهنة التهجير غير الشرعي[1] .

2 – العوامل الاقتصادية :

لاحتراف مهنة التهجير غير الشـرعي عوامل متعددة لعله من أهمها العوامل الاقتصـادية، فهي التي تتصدر الأسباب الداعية لتفاقم حدة هذه الظاهرة. ومن ذلك أن البيئات الفقيرة التي لا تتوفر فيها سبل العيش الكريم، وتقل فيها فرص العمل تشكل عامل جذب للفئات الفقيرة والمعوزة من سـكان القارة الإفريقية بما يزيد من الطلب على مهنة التهجير ومن ثم العرض الذي يدر أرباحا عالية. والبطالة التي تعد من الأسـباب التي تدفع الأفراد للعمل في مهنة التهجير غير الشرعي.

ويذكر الحوات بأنه: "عندما تصـل البطالة إلى درجات عالية في المجتمع تكون مدمرة للاقتصـاد ومدمرة للبناء الاجتماعي، وكل منها يؤثر في الآخر، ويصـبح للبطالة تداعيات

(1) عبد العزيز طرويح شرف، المرجع السابق ذكره ، ص 11.

اجتماعية متعددة مترابطة ومؤثرة في بعضها البعض" [2]. ولمشكلة البطالة أسباب تختلف من مجتمع الي أخر، وكذا سبل علاجها التي تختلف هي الأخرى باختلاف الشعوب.

وفي هذا السياق يشير الزنتاني الي أنه:" لم تستطع ليبيا في مرحلة التطبيق الاشتراكي أن تحل مشكلة البطالة حلا جذريا وهذا يعود إلى أن مشروعات الدولة في مجال الإنتاج الزراعي أو الصناعي لم تبلغ غايتها التي يمكن عندها امتصاص كل الأيدي القادرة على العمل أو إصدار قانون التأمين الاجتماعي الشامل[1].

ولعل الأسباب الحقيقية للبطالة في ليبيا تكمن في الزيادة المضطردة في عدد السكان وهذه الزيادة تفوق الطاقة الإنتاجية الكلية، كما أن التقدم العلمي واستخدام التقنيات المتطورة والحديثة في مختلف القطاعات الصناعية والزراعية والخدمات قد ساعد على توفر عدد كبير من الأيدي العاملة، بالإضافة إلى نقص التعليم والمهارات لدى بعض الأفراد مما يشكل صعوبة في إيجاد فرص عمل، وهذا ما يشجع تلك الفئات على احتراف مهنة التهجير غير الشرعي وهي تعد من المهن التي تمنحهم أفضل مردود بأقل مهارات. إن قوة الاقتصاد الليبي هى أحد أقوى العوامل الجاذبة للعمالة الوافدة حيث لم تدرج ليبيا من ضمن الدول التي تعاني من البطالة حسب ما ورد في التقرير السنوي " إن دول المغرب العربي الثلاث (تونس والجزائر والمغرب) تحتاج إلى خلق حوالي مليون فرصة عمل سنويًا من أجل الحد من ظاهرة الهجرة "[2].

ومع ذلك فان البطالة تعد سببا رئيسا لاحتراف هذه المهنة وذلك بسبب الإغراء المادي الذي تحققه لمزاوليها وعزوفهم عن المهن الأخرى التي تتطلب مهارات غير متوفرة لهؤلآ وتحقق إيرادات اقل. وهناك مجالات عمل يتحاشاها المواطنون بالرغم من توفر فرص فائضة فيها

---

(2) علي الحوات ، الهجرة غير الشرعية الى أوربا عبر بلدان المغرب العربي ،المرجع السابق ذكره ، ص ص44-45 .

(1) محمد عبيد الزنتاني ، الهجرة غير الشرعية والمشكلات الاجتماعية ، الإسكندرية : المكتب العربي الحديث ، ص99 .

(2) التقرير الاقتصادي الموحد ، المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، الجزء الأول ، 2009، ص 6.

لأســـباب ثقافية واجتماعية كالعمل عند الغير، كما يتفادى البعض حرفا مثل العمل بجهاز النظافة او حماية البيئة. ويضاف الى هذا بعض المظاهر الاجتماعية المرضية مثل حالة البذخ والترف الاجتماعي التي يمارسها بعض أفراد المجتمع، و التي خلفت حالة من الفوضى وتراجع القيم والفوضـــى و اللامعيارية، والتي دفعت بضـــعاف النفوس إلى احتراف مهن غير شـــرعية [1]. أن هناك أسباب (هدفها الربح السريع. وهناك أيضا بطالة المتعلمين ويذكر لنا الهاشمي للبطالة مرتبطة بالتعليم يمكن أن نذكر التالي:

والعزوف عن التوجه) 1 – التوجه العام نحو طريق التعليم المعتاد (الكلاسيكي آو الأكاديمي نحو التعليم المهني، حيث يظهر التضـــخم والترهل في أعداد من يخوضـــون مجال التعليم الأكاديمي والكليات الإنسانية خاصة (كليات التربية والآداب والاقتصاد والعلوم السياسية)[2].

2 – التوجه العام للناس والمتعلق باهتماماتهم وميولهم وتوجهاتهم القيمية، نحو التدريس مثلاً كمهنة محترمة بصـورة عامة وللمرأة بصـورة خاصـة. ولهذا تجد أعدادا كبيرة من الفتيات يقبلن على الكليات المعنية وخاصـــة في البلدان العربية، على ســـبيل المثال، بلدان الخليج والعراق وليبيا[3]. ومن اتجاهات الناس الأخرى، أن بعض الكليات (الإنسانية) وتخصصاتها لا تحتاج لسـنوات دراسـة تزيد عن أربع سـنوات، أو لا تحتاج إلى تكاليف مادية كبيرة إذ أنها لا تتطلب حصصاً تدريبية أو مختبريه[1].

---

(1)حميد الهاشمي ، ورقة عمل بعنوان عندما يكون التعليم سببا للبطالة ، المؤتمر الوطني للتعليم المنعقد في ليبيا: للفترة من 2-1996/4/4، ص2 .

(2) عبد الله أبو بطانة، أنماط التعليم العالي التي يحتاجها الوطن العربي حتى عام 2000، مجلة اتحاد الجامعات العربية، عدد خاص بأبحاث المؤتمر العام السادس للاتحاد المنعقد في صنعاء – تموز (يوليو) 1988، ص 293 .

(3) حميد الهاشمي ، ورقة عمل بعنوان ازدياد فرص الفتاة الليبية في التعليم وارتفاعه الملحوظ ، ليبيا: مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المنعقد في كوبنهاغن (الدانمارك) – آذار (مارس) 1995.

(1) محمد سيف الدين فهمي، التخطيط التعليمي، مكتبة ألا نجلو المصرية، ب. ت، ص.ص 11-12.

3- فشل أو سوء سياسة التخطيط والبرمجة المركزية (التنسيب) في توزيع الطلبة المتحصلين على شهادة الثانوية العامة، حيث يتم ذلك خلافا لاتجاهاتهم و استعداداتهم ورغبات الكثير منهم مما يؤدي إلى الفشـل والتأخر الدراسـي، أو إلى مخرجات ذات كفائه ضـعيفة أو غير مؤهلة وغير راغبة في العمل، الأمر الذي ينشـأ عنه نوع من البطالة. كما ن التأثير قد يمتد نتيجة فشل سياسة التنسيب هذه إلى أزمة تلحق التخصصات الأخرى، او طلبة آخرين راغبين بهذه التخصصات، حيث يشغل زملاؤهم هؤلاء الكراسي المخصصة لهم. ويذكر حميد الهاشمي مثالا واقعيا فى ليبيا: "مفاده انه يلاحظ أن بعض التخصصات الطبية وخاصة الصيدلة قد وصل مرحلة الاكتفاء الذاتي من العناصر البشرية، في حين أن العديد من المجالات الطبية الأخرى لا تزال في حاجة إلى الطاقة البشرية. وهذا يحتم ضرورة المزيد من التنسيق بين احتياجات قطاع الصحة من العناصر البشرية وطرق إعداد الطلاب في كليات الطب وتوزيع الطاقات البشرية على التخصصات التي يحتاجها القطاع[2].

والنتيجة النهائية هى أن الفوارق الاقتصادية بين أفراد المجتمع، وللأسباب المذكورة، قد ولد الشعور بعقدة الإهمال لدى الشباب ورغبتهم في بناء ذات مستوى معيشي أعلى وذلك بإتباع أساليب غير شرعية منها مهنة التهجير غير الشرعي لتحقيق غاياتهم وطموحاتهم التى تحث عليها الثقافة السائدة.

وفي هذا يشير الهرماسي "من واقع الاحتياج والبطالة تراءت المنافذ اللاشكلية وباتت أمرا مرغوبا فيه، فكانت الهجرة غير الشرعية السبيل الوحيد للرقي الاجتماعي أمام الشباب الذي يشكو من انسداد الأفق وفقدان الأمل في إمكانية الحراك الاجتماعي ولو جزء مما حققه الجيل

(2) حميد الهاشمي ، Qais Al Nouri, Changing Family Value and Higher Education in Libya, International journal of Contemporary Sociology, vol. 32 no. 1, 1995, p.p. 133 – 142.

الذي سبقه"[1]. وبهذا تحتل حرفة التهجير غير الشرعي مساحة كبيرة في عقلية الشباب لحل الكثير من الصعاب والمشاكل الفردية والاجتماعية

3 – العوامل السياسية :

يتمتع نظام الحكم في ليبيا بنظام سياسي فريد في هذا العالم، حيث يتمتع فيه الفرد الاجنبى وخاصة الاقريقى بكامل حرياته وحقوقه الإنسانية، نظام لا يميز بين بني الإنسانية لا بالعرق ولا باللون، وبهذا الخصـــوص أعلنت القيادة الليبية " أن ليبيا هي وطن لجميع الجنســـيات من العالم[2].

إن الاستقرار السياسي الذي تعيشه ليبيا خلق عامل جذب للهجرة بنوعيها الشرعية وغير الشرعية، خاصة بالنسبة للدول التي تعاني من أوزار الحروب الأهلية والصراعات على السلطة، وهو ما أورده الحوات بقوله: أن قارة أفريقيا تنطبق عليها هذه الخصـائص حيث شـهدت حروبا أهلية وعرقية لا حصر لها، هذا إلى جانب الصراعات السياسية، فكل هذه المعطيات تشكل بيئة ســياســية غير مســتقرة وغير آمنة، مما يدفع الناس للهجرة والهروب إلى مجتمعات أو مناطق آمنة[3].

فالشعور بالاضطهاد والخوف من المجهول وعدم توفر الحريات كلها أمور تدفع بالكثير من الأفراد والجماعات إلى الهجرة ولو في شكلها غير الشرعي حيث يعد عدم الاستقرار الناجم عن الحروب الأهلية والدولية سببا رئيس للظاهرة، إذ يقصد المهاجرون السريون المناطق الأكثر أمنا ومن بعد ذلك يطلبون ما يعرف باللجوء الســياســي. وهذا يعني أن بقاء المشـــاكل والنزاعات السياسية وما يرافقها من أعمال عنف في القرن الأفريقي، بالإضافة إلى وجود صمت سياسي

(1) محمد عبد الباقي الهرماسي ، المجتمع والدولة في المغرب العربي ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، 1987، ص130.
(2) محمد المبروك يونس ، ليبيا في العلاقات العربية الأفريقية ، الزاوية: مطابع الوحدة العربية ، 1994، ص108.
(3) على الحوات ، الهجرة غير الشرعية الى أوربا عبر بلدان المغرب العربي، المرجع السابق ذكره ، ص46.

الأزمات السياسية والتخفيف من إقليمي ودولي وعدم وضع حلول ومعالجات مناسبة لتلك الهجرة غير القانونية و التي ستظل حدتها وتأثيراها يعتبر العامل الأساس لاستمرار ظاهرة دائماً وباستمرار متدفقة.

وتستغل شبكات التهريب وهي شبكات متعددة الجنسيات هذا التفاوت، في التشجيع على الهجرة غير الشرعية من خلال استغلال الظروف الصعبة التي يعيشها الأفراد في الدول الفقيرة، لكي تجمع من ورائهم مبالغ مالية طائلة بعد إغرائهم وتقديم العروض الخيالية لترحيلهم إلى دول استقبال الهجرة السرية. وقد تكونت هذه الشبكات وانتشرت في مختلف مناطق العالم لتقدم خدمات الاتصال والموصلات وغيرها التي أسهمت في انتشار الظاهرة، ورغم محاولة الكثير من الدول تثبيط نشاطها إلا أنها استطاعت الصمود بشكل او بآخر أمام مختلف القوانين و الأساليب المتاحة لمكافحتها والوقاية منها، وبقيت تواصل نشاطها بكل إصرار في تهريب البشر مادام الطلب و الإقبال على الظاهرة في تزايد مستمر.

ويؤكد الحوات على استتباب الأمن وضرورة الاستقرار السياسي للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية حيث يقول: إن موجات الهجرة واللجوء والتشرد لن تتوقف مالم تتخذ إجراءات في استقرار الحياة السياسية في إفريقيا. إذ هذه الحركة قسرية لا خيار للإنسان فيها، فالإنسان بطبعه يبحث عن الأمان الاستقرار[1]. وهذا يؤكد على ضرورة الاهتمام بعوامل الاستقرار السياسي والذي يتطلب تنمية مستديمة قائمة على مشاريع وإنجازات ملموسة تسمح بتثبيت المواطنين في أماكن إقامتهم الأصلية.

4 – العوامل الاجتماعية :

(1) علي الحوات ، الهجرة غير الشرعية الى أوربا عبر بلدان المغرب العربي، المرجع السابق ذكره ، ص46.

لا يمكن تحديد العوامل الاجتماعية المسببة لامتهان الشباب مهنة التهجير غير الشرعي بمعزل عن العوامل الأنفة الذكر فهي مترابطة مع بعضها البعض ارتباطا وثيقا. فالاختلال الحاد بين عدد السكان ومستوى الموارد المتاحة يؤدي الي مآزق اقتصادية واجتماعية متنوعة تزيد من تفاقم حدة الوضع القائم، الذي يؤلف بالنتيجة ارتفاع نسبة الأمية، وعدم مواكبة التطور التقني، وانتشار ظاهرة تشغيل الأحداث، وتردي المركز الاجتماعي للمرآة، وخضوع السلوك الفردي للتقاليد والعادات الباليه. ولهذا الوضع أثره على تهيئة المجتمع لنسق مختل طبقيا وأسريا و قيميا. و من خلال الاطلاع على بعض الدراسات والمصادر التي تناولت ظاهرة الهجرة غير الشرعية من حيث أسبابها ونتائجها، بالإضافة الي للقاءات منفردة مع عدد من أعضاء شبكات التهجير غير الشرعي توصلت الباحثة إلى تحديد بعض العوامل الاجتماعية المسببة لمزاولة الشباب لهذه المهنة، وهي كما يلى :

1 – رغبة الشباب في تحقيق المورد المادي السريع دون التوقف أمام مشروعية او عدم مشروعية تلك الأموال ومصادرها.

2 – انخفاض المستوى التعليمي والثقافي لهذه الفئة، وكذلك قلة وضعف مهاراتها وكفاءتها المهنية مما يضطره لمزاولة هذه المهنة التي تمثل امتهانا للإنسان واستهانه بحقوقه وحرياته.

3 – ضعف الوازع الديني والتماسك الأسري اللذان يشكلان أهم عناصر الحصانة الذاتية التي يتمكن الفرد من خلاله المحافظة على سلوكياته السوية وقيمه، على الرغم مما يشاهده من إغراءات مادية .

4 – البطالة وما تسببه من تعطيل للطاقات الطبيعية بسبب الفراغ، لاسيما بين الشباب، والتي من شانها أن تخلق لديهم الاستعداد النفسي لقبول اي عمل يحقق لهم مردودا ماديا، دون النظر الي الأسلوب والنتيجة.

5 – سيادة الروابط القبلية و العلاقات الاجتماعية، و سيادة قيم التضامن الاجتماعي السلبي والتي تتجلى بوضوح من خلال عدم الإبلاغ عن أعضاء تلك الشبكات لما يمثلونه من مكانة اجتماعية في القبيلة، من ناحية، والتساهل في تطبيق القوانين و الأحكام لنفس الأسباب.

6 – تجاوز خط الاعتدال ورفض الواقع المحيط بالفرد بما يحمله هذا الواقع من نظام قيمي ومعايير غير مرعية، إضافة الي سوء توزيع الثروة و الأشياء ذات القيمة بين مختلف طبقات المجتمع و فئاته، وما يترتب على ذلك من ممارسة السلوك غير المحمود.

7– الشعور بالحرمان وعدم إشباع الحاجات الضرورية التي يعتبرها الأفراد أساسية أو مرغوبة أو متوقعة، وهو ما يمثل قصورا وتعارضا فيما ما بين الأهداف التي تحددها ثقافة المجتمع لأفراده وبين الوسائل المشروعة المتوفرة التى تتيحها الأنظمة الاجتماعية .

يتضح مما تقدم أن العوامل الاجتماعية لمهنة التهجير غير الشرعي تتمثل في منظورين :

الجانب الاجتماعي

ويظهر من خلال بعدين هما :

البعد الأول:

ويربط احتراف مهنة التهجير غير الشرعي بالتغيرات التى طرأت على البناء الاجتماعي بما في ذلك النظم والعلاقات الاجتماعية، مثل: الحراك الاجتماعي والصراع الثقافي ونظام التكتلات الاجتماعية و العوامل الاقتصادية والسياسية وعمليات توزيع الثروة والدخل والعمل، وغيرها.

البعد الثاني:

ويربط مهنة التهجير غير الشرعي بما استخدم من تفاعلات وعلاقات فيما بين الأفراد داخل البناء الاجتماعي.

الجانب الفردي :

ويكمن في الضغوط النفسية الداخلية التي تؤثر مباشرة على الفرد فتدفع به إلى مزاولة هذه المهنة.

ثانيا: آثار مهنة التهجير غير الشرعي :

إن مزاولة مهنة التهجير غير الشرعي هي حدث اجتماعي يتأثر بالزمان والمكان والثقافة، فهذه المهنة كانت في الماضي تمثل سلوكا مشروعا، إلا أنها أصبحت اليوم من جرائم المجتمع الحديث، وهى بذلك مثلها مثل بعض الممارسات التي أصبحت تشكل جرائم مستحدثة مستجدة في عصرنا هذا، و التي اختلف معناها من مجتمع لأخر نظرا لاختلاف الثقافات والأديان والحضارات .

إن القاسم المشترك الذي تتفق عليه كافة الثقافات وعلى مر العصور بشان الأفعال غير الشرعية هو أن أي عمل أو سلوك مجرم، يجب أن يكون عملا يلحق الضرر بالجماعة التي تحظره أو بأفرادها، وهذا هو ما نسميه ضريبة الجريمة التي يدفعها المجتمع رغم أنفه وهو ما يدخل ضمن أطار ما نطلق عليه صفه الآثار الاجتماعية، إذ أن كل جريمة مهما اختلف نوعها إنما هي تؤثر سلبا على المجتمع حيث تهدد أمنه واستقراره، غير أن هذا الأثر يختلف من جريمة إلى أخرى.

وفي وقتنا الحاضـــر أصـــبحت مزاولة التهجير غير الشـــرعي من الجرائم التي يعاقب عليها القانون، ولهذا النوع من الجرائم آثارا واسعة وانعكاسات عميقة وهذا ما ادى بالباحثة الي اختياره كموضـوع لهذه الدراسـة. وبذلك فانه من الآثار أو الانعكاسـات التي يتضـمنها هذا المحور، ما يلي:

1- أثار اجتماعية :-

لمزاولة مهنة التهجير غير الشـرعي آثارا اجتماعية واسـعة على جميع البلدان والمؤسـسـات ذات العلاقة، إضـافة إلى تأثيرها الاجتماعي المباشر على المهجر نفسـه، ومن خلال بحث هذا الواقع الاجتماعي يمكن تحديد أثاره على الفرد والمجتمع كالتالي :

أ – على مستوى الفرد:-

1 – عدم شـعور الفرد بالمسـؤولية الايجابية نحو ذاته و أسـرته ومجتمعه، وهي تتجلى بوضـوح من خلال مطاردة المتهم بهذه المهنة او مداهمته وسـط الأسـرة والعائلة و ما يتسـبب فى تصـدع النســـيج الاجتماعي وتفكك الروابط الأســـرية ومن ثم يهيئ لاندثار الثوابت التي تقوم عليها المجتمعات المنظمة المتحضرة كالتضامن والتكافل الاجتماعي والترابط والمساواة والعدالة.

2 – عدم احترام أعضـاء شـبكات التهريب للقانون والقيم مما يحدث عبئا على المجتمع فيؤثر في تقدمه وتنميته، ويعيق مسيرته .

3 – الضـرر الذي يلحقه المهجر بنفسـه بإضـفاء وصـمة الانحراف. فالأوسـاط التقليدية ترفض اندماج العاملين بهذه المهنة في المجتمع، بل ان بعض العائلات ترفض تزويج بناتها لمزاولي هذه المهنة، مما يخلق حالة من العزل الاجتماعي وفي هذا يذكر الدوري " أن هذا الســـلوك يحدث بســبب النزعة الفردية المتطرفة وانفصـــال الفرد عن الثقافة التي يعيش فيها. وينشـــأ هذا النوع من السلوك نتيجة ضعف درجة التضامن الاجتماعي داخل المجتمع، حيث لا يجد المهجر

من يسانده عندما تحل به أي مشكلة وتصبح الهجرة السرية من الاستراتيجيات الحيوية التي يحددها لنفسه[1].

4 – فقدان الشعور بالإنسانية الى درجة الاستهانة بالنفس التي كرمها الله، وذلك من خلال المغامرة بحياة المهاجرين عبر استخدام قوارب الموت.

ويشير الحوات فى هذا الصدد "بأن المهاجر أحيانا يركب القارب لعدة أميال في البحر بعدها يطلب منه المهربون النزول من القارب بحجة وصوله ايطاليا وهو في الحقيقة لا يزال على الشاطئ الليبي، وإذا رفض النزول او تردد يلقى به في البحر حيث يواجه القاء القبض عليه او الموت البطئ غرقاً [2].

5 – خلخلة البناء الأسري بسبب ملاحقة رجال الأمن للأب بصفته يمثل السلطة الضابطة او الموجهة، فالأسرة في مجتمعنا الليبي هي أسرة أبويه، فإذا ما غاب الأب بسبب السجن او المطاردة، حرم الأبناء من هذا التوازن في التنشئة بين الأب والأم، ولنتيجة لفقد التوازن يتعرض بعض الأبناء للانحراف خاصة أن الأم في هذه الحالة لا تستطيع لوحدها مراقبة وتوجيه سلوك أبنائها.

ب–على مستوى المجتمع :–

1 – ارتفاع معدلات الانحراف والجريمة حيث أنه إذا لم يجد الوافدون فرصا مناسبة للعمل، فقد يلجأ البعض إلى السلوكيات الإنحرافية والإجرامية، خاصة وأن تكيفهم مع الأوضاع الجديدة لا

(1) عدنان الدوري ، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الاجرامى ، الكويت: ذات السلاسل ،1984، ص 112.
(2) علي الحوات ، الهجرة غير الشرعية الى أوربا عبر بلدان المغرب العربي ، المرجع السابق ذكره ، ص108 .

يتم بسهولة، وفي هذا يشير الحوات "تتداخل الهجرة غير الشرعية بالتهريب والمخدرات والإرهاب" [1].

ويبدو واضـــحا من خلال التقارير.[2]حيث ارتفع معدل الجريمة المرتكبة من قبل المهاجرين، فكلما زادت مؤشرات الهجرة زاد مؤشر ارتفاع الجريمة وتنوعت الجرائم ونذكر منها القتل العمد، السرقة بالإكراه، السطو المسلح، التزييف والتزوير ،النصب والفساد الأخلاقي.

2 – تلوث البيئة الطبيعية والثقافية، حيث ينشأ ما يطلق عليه التلوث الثقافي الناتج عما يتسلل الي المجتمع المستقبل من عادات وتقاليد قد تكون غير مناسبة لما هو سائد، فيسبب ذلك نوع من الصراع الثقافي الذي يترك آثارا سلبية على الثقافتين، وهو ما نلاحظه جليا في اغلب نتائج الدراسات والبحوث التي تناولت أثار الهجرة غير الشرعية.

3 – الشعور بالاغتراب وفقدان الهوية الثقافية نتيجة صعوبة التكيف مع المجتمع الجديد، وهذا ما أظهرته الدراسات التي تناولت الهجرة غير الشرعية وصعوبة الاندماج وخصوصا دراستي حميد الهاشـــمي [1] . و محمد رمضـــان[2]. حيث بينت الدراســـة الأولى آثار الاندماج على شخصية المهاجر العراقي من جهة والمجتمع الهولندي من جهة أخرى. أما الدراسة الثانية فقد وضحت أبعاد الاغتراب الاجتماعي للفرد الجزائري وصعوبة التكيف في بلاد المهجر، وفي هذه

---

(1) علي الحوات، الهجرة غير الشرعية الى أوربا عبر بلدان المغرب العربي، المرجع السابق ذكره ، ص108 .

(2) ورقة عمل حول الهجرة والتبادل البشري في غرب المتوسط الادارة العامة للشؤون الأوروبية باللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي ، طرابلس : 2004.

(1) حميد الهاشمي ،المهاجرون العرب وإشكالية الاندماج الاجتماعي في البلدان الغربية، المهاجرون العراقيون في هولندا نموذجا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية في جامعة تونس، للسنة الدراسة 2005–2006 مجلة علوم إنسانية، السنة الرابعة: العدد 30: أيلول (سبتمبر) 2006 .

(2) دراسة محمد رمضان ، الهجرة السرية في المجتمع الجزائري: أبعادها وعلاقتها بالاغتراب الاجتماعي. دراسة ميدانية ، مجلة علوم انسانية ، السنة السابعة: العدد 43: خريف 2009 .

الفقرة يشـير الحوات: " في جميع الأحوال سـيقتلع المهاجر من روابطه الاجتماعية بما في ذلك اقرب رابطة وهي الأسرة والقبيلة اللتان تحددان شخصيته وهويته ونظرته لذاته وللحياة.[3].

4 – زيادة الكثافة السـكانية وما ينتج عنها من التكدس والتزاحم السـكاني مما يسـبب انعدام التوازن بين ما هو موجود وما هو مطلوب، ويؤدي بالتالي إلى انكماش في كم وكيف الخدمات المتاحة، حيث يزاحم الوافدون الجدد المواطنين فينخفض نصـيب الفرد من الخدمات بكل أنواعها .

5 – تعريض حياة الأبرياء من المهاجرين إلى الضياع والخوف من إلقاء القبض عليهم، فالواقع يحتم علي المهاجر الاختفاء قبل الهجرة غير الشـرعية والعيش في أماكن غير لائقة للسـكن بالإضـافة إلى الوضـع غير القانوني أثناء الإختفاء مما يمنح المبررات للمجتمع الغربي بالمس بكرامة الإنسان وتخويف الرأي العام وخصوصا المهاجر المسلم واتهامه بتهم جاهزة لعل أهمها تهمة الإرهاب .

6 – ظهور بعض الآثار الصـحية نتيجة الاحتكاك بالمهاجرين الذين يحملون أمراضـا متوطنة مثل الملاريا والالتهاب السحائي والإيدز والسل فهم لا يملكون ضـمانات او شـهادات صـحية، مما يعرض مسـئولي الأمن وأعضـاء شـبكات التهجير والمجتمع بكامل أعضـائه إلى خطر الإصابة وبالتالي يصبح الجميع مهددا بخطر الإصابة بهذه الأمراض.

2 – **أثار اقتصادية** :–

للهجرة غير شـرعية أسـباب اقتصـاديه سـلبيه بعضـه يرجع الي الفرد و البعض الأخر الي الوضع الاقتصادي السائد في المجتمع الليبي، نفصل ذلك فيما يلي:

(3) على الحوات ، الهجرة غير الشرعية الى أوربا عبر بلدان المغرب العربي، المرجع السابق ذكره ، ص ص 106 - 107 .

أ – على المستوى الفردي :-

يلعب الفقر دوراً في حث الشـــباب علي امتهان التهجير غير الشـــرعي وذلك راجع الي التفـاوت في توزيع الـدخول و ارتفـاع معـدلات العوز و الاحتيـاج في مقـابـل ازديـاد و تنوع الاحتياجات و الأهداف و الطموحات و من المعروف و المسـلم هناك علاقة طرديه بين الفقر و الاحتياج من ناحية و الجريمة من ناحية أخري وذلك مع ضـرورة أن تتوفر ظروف مسـاعده أخري بذلك فان الأفراد ذوي الدخول المحدودة هم الأكثر انجذابا للانخراط في الأنشطة الإجرامية بين عدم توفير العدالة في التوزيع وبين الجريمة، الأمر الذي يدفع أعضـــاء شـــبكات التهريب البشري ومزاولي مهنة التهجير غير الشرعي الي الاتجاه نحو تحقيق الهدف الأساسي لديهم هو الحصول على المال بأي طريقة كانت مع السعي لبلوغ الهدف المنشود بسرعة، دون التفكير في عواقب ونتائج ســـلوكهم، إذ نجد هؤلاء ينخرطون في إشـــباع نزواتهم دون أي وازع أخلاقي و يبددون الأموال التي يتحصـــلون عليها بطرق غير شـــرعية في إشـــباع شـــهواتهم و نزواتهم، ما يستنفذ مدخراتهم و يدفع بهم لسلوك ذات الطرق غير المشروعة في الحصول على المال.

وفي هذا يذكر الحوات بأن:" الفقر النسـبي أو المطلق يعد عاملاً وسـببا من أسـباب التفكك العائلي، إذ يلاحظ بأن ضـــعف الموارد الاقتصـــادية للعائلة يجعلها عاجزة عن تلبية متطلبات الحياة الأساسية " [1] .

والفقر حســب تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعنى: "قصـــور القدرة الإنســـانية عن الوفاء بأحقيات البشـــر فى حياة كريمة، و الذي يرى في الضـــعف الاجتماعي أو قلة الحيلة

(1)علي الحوات ، الهجرة غير الشرعية الى أوربا عبر بلدان المغرب العربي ، المرجع السابق ذكره، ص90 .
(2) تقرير التنمية الانسانية العربية ، المرجع السابق ذكره ، ص93.

مسببا أساسيا للفقر، حيث تعد القدرة على العمل رأس المال الوحيد، أو الأهم للغالبية الساحقة من الفقراء [2].

بذلك فان الفقر يعد عاملا أساسيا للجريمة وأثرا اقتصاديا في آن واحد. فالفقر من الأمراض ألاجتماعيه، التي تدفع الفرد الي الشعور بالحرمان وعدم المساواة في توزيع الثروة، ومن ثم التمادي في الكسب غير المشروع، الامر الذي من شانه ان يخلق أوضاعا اقتصادية متفاوتة، ويقوي دعائم الطبقية الاجتماعية على نحو بارز.

ب- على المستوى الاجتماعي :-

للهجرة الغير الشرعية أثار اجتماعية سلبيه نذكر منها:

1 – ما تنفقه الدولة على أجهزة الشرطة في سبيل تنفيذ إجراءات الوقاية والمكافحة في مجال جرائم التهريب البشري، وما تنفقه على الأنظمة المكونة لجهاز العدالة الجنائية التي تتولي مهمة التحقيق و المحاكمة و التي تتولى توقيع العقاب على مرتكبي الجريمة (السلطة القضائية و المؤسسات الإصلاح والتأهيل) ، وعلى دور الإيواء والرعاية .

2 – فقدان عمل وإسهام شريحة كبيرة من الشباب الذين هم في سن العمل والإنتاج، وبعضهم مؤهل علميا وفنيا بمزاولتهم لهذه المهنة التي تجعل منهم طاقة مخربة غير بناءة، وهذا يعني خسارة المجتمع و فاقد لما انفقه من تنشئة وتربية وتعليم، مما يشكل عبئا أضافيا على المجتمع و مؤسساته.

3 – لعله من أهم الآثار الاقتصادية لهذه المهنة زيادة معدلات البطالة، حيث تكون العمالة الوافدة عادة أكثر تقبلا ورضاء للأجور ونوع الأعمال، وبالتالي ما يشكله ذلك من عنصر منافسة قويه للعمالة الوطنية .

4 – ارتفاع تكاليف المعيشـــة حيث أن ازدياد أعداد العاملين الوافدين غير المهنيين وغير المدربين، يجعل التنافس على السلع والخدمات يشتد، فتتحرك آلية الأسعار إلى الأعلى، بحكم معادله العرض و الطلب.

3 – آثار سياسية :-

تمثل ليبيا بلد جذب واســـتقطاب للمهاجرين، وتمثل بلد عبور اســـتراتيجي للهجرة إلى اتجاهات أخرى من العالم. ولطبيعة العلاقات المتميزة لليبيا مع الأطراف الأخرى المشـــكلة للظاهرة كدول طاردة ودول مســـتقبلة، حرصـــت ليبيا على أن تكون حذرة في التعامل مع هذه الأطراف حفاظا على علاقاتها المتميزة ببلدان القارة الأفريقية التي تعتبر بلدانها مصـدرا للهجرة، وبالدول الأوروبية التي تمثل الدول المستقبلة للهجرة، خاصـة وأن ليبيا تعد عنصرا فاعلا ومؤثرا في القارة الأفريقية ولها وزنها السـياسـي والاقتصـادي والاجتماعي، خاصـة وأن أصـبحت ليبيا تمثل المتحدث باســم القارة الأفريقية والناطق شــبه الرســمي لمنظومة الاتحاد الافريقى، كونها الدولة المؤســســـة. "وتعد ليبيا البلد الأول القائم بالشــؤون الأفريقية كالتدخل في حل نزاعاتها، وتقديم المعونات، وحمل أعباء القارة بمجملها [1] .

إن الخطوات و الإجراءات التي تتم على صـــعيد القارة من لقاءات واجتماعات ومؤتمرات يجمع بينها ظرف الواقع والقاسم المشترك المتمثل في انعكاسات وآثار الهجرة غير الشرعية التي ترهق الجميع. ورغم ذلك يبقى النصـــيب الأوفر من الآثار والمصـــاعب تعانيه ليبيا أكثر من سواها، فقد ترتب على الظاهرة آثارا سياسية جمة، تحتاج إلى توفر إمكانيات طائلة ووقت وجهود متواصـلة. فمسـاحة ليبيا واسـعة، الأمر الذي يجعل من أمكانية السـيطرة المطلقة على الحدود والمتسـللين أمرا صـعبا، على الرغم من أن ظاهرة الهجرة غير الشـرعية تسـبب مشـاكل معقدة

(1) ورقة عمل حول إدارة الهجرة ، الإدارة العامة للشؤون القنصلية الليبية ، طرابلس : 1998 ، ص7.

ببقائها، وتســـبب فى خلافات بمحاولة الخلاص منها ومن تبعاتها. فهناك المنظمات الدولية، والمؤسـسـات المدنية، وجمعيات حقوق الإنسـان التى يسـعى اغلبها لإرضـاء الدول الكبرى، وليس العمل على الإنصـاف والعدالة، فعملها يتفق واتجاهات ومآرب سـوء ظن الدول الكبرى في الدول الأصغر، وذلك كواجهة تساعدها فى وصفها بالمصداقية والنزاهة والشفافية، مع خلق آلية تعمل من أجل إثبات وجودها وكسب ود الرأي العام العالمي.

ويذكر الحوات :" أن الأخطار السـياسـية في مقدمة ما يمكن أن تفرزه هذه الظاهرة من آثار. فالأخطار التي تكمن وراء تدفق مئات الآلاف من الأفراد بطريقة تتســـم بالغموض وخارج دائرة المألوف قانونا والمصـرح به، وخارج المنافذ المحددة لعبور الأشـخاص، تشـكل عبئا ثقيلا على كاهل دول العبور، وذلك بما يتطلبه تدفق الأعداد من اسـتحقاقات مادية وبشـرية وفنية لرصـد ومتابعة وكشف وضبط هذه الحالات، وهو ما يشكل تدفق هذه الأعداد التي تختلف في طبيعة شخصيتها وثقافتها ومقاصدها من خطر الأمن السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وما تشكله من حالات فوضى حقيقية تعصف بأمن الدولة واستقرارها. [1]

لقد شكلت ظاهرة الهجرة غير الشرعية الى ليبيا أزمة داخلية، والشواهد لا تحصى، وخارجية أثرت حتى على مســـتويات التعاون الدولي فيما بينها وبين بعض الدول، ولذلك طلبت ليبيا مساعدة المنظمة الدولية للهجرة، للحد من الظاهرة ومعالجتها وفق الأسس الإنسانية والقانونية. وسنتناول هذه الأسس بشئ من التفصيل في المبحث التالي :

ثالثا :دور القوانين والتشريعات الليبية في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية

بالرغم من أهمية جرائم الهجرة السـرية فإن التصـدي لها بالوقاية والمكافحة قد اسـتوجب أن يشـــمل الردع والعقاب أفعالا متعددة تدخل ضـــمن الإطار القانوني المتعلق باقتراف عمليات

(1) علي الحوات ، الهجرة غير الشرعية الى أوربا عبر بلدان المغرب العربي ،المرجع السابق ذكره ، ص117 .

تهريب البشر. ومن اجل استئصال جرائم الهجرة السرية وقطع مصادرها ومساعدة مرتكبيها بما يمكن الجهات المعنية من التصـــدي لها والوقاية منها وزجرها عند الحاجة. فالعقوبات يجب أن تكون متلائمة مع خطورة الأفعال الســـلبية التي تقع على الفرد والمجتمع والدول ونتائجها على راى الباحثة تهاون في تنفيذ القانون أنما يعنى المزيد من الإجرام المنظم. ولذلك فقد قامت الدول المســـتقبلة ودول العبور باتخاذ جملة من التدابير التي اعتبرتها أكثر فاعلية في معالجة الهجرة غير الشرعية.

وبالنســـبة لليبيا كان لقرار هدم البوابات على الحدود البرية مع الدول المحيطة الأثر البالغ في توسيع المجال أمام المهاجرين بالطرق القانونية وغير القانونية، فأصبحت ليبيا من أسهل و أيســـر الدول في العالم من حيث الدخول إليها والخروج منها، بما أدى الي أن زادت تيارات الهجرة الي ليبيا دون قيد او شرط .

رابعا: الاتفاقات والزيارات والمؤتمرات الدولية بشان الهجرة غير الشرعية .

ســـاهمت ليبيا فى مكافحة الهجرة غير الشـــرعية، وكان الدافع من وراءها ليس تحقيق مصالح سياسية او اقتصادية فقط و أنما مصالح اجتماعية كذلك، فقد أوضحت في برقية إلى رؤســـاء دول الاتحاد الأوروبي أوضـــحت فيها لهم بان الحل يكمن فى هو نقل التنمية الى أفريقيا وإقامة المشاريع وإيجاد سوق عمل فيها. وفي سبيل معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية تم عقد مؤتمر شـــراكة بين الدول الأوروبية بمشـــاركة ليبيا خلال الفترة 27-1995/11/28، بمدينة برشلونة الاسبانية تحث عنوان " من أجل تدعيم التعاون بين دول الشمال والجنوب"[1].

(1) مجلة الأمن العام، طرابلس : العدد 51 ، ص26 .

خلال هذا المؤتمر تم إدراج الهجرة في بند العلاقات الخارجية الأوروبية باقتراح مقدم من ألمانيا ومعارضة كل من فرنسا وايطاليا واسبانيا مما دعا هذه الدول وباقتراح فرنسي، إلى إنشاء تجمع (5+5) الذي يضم كلا من :

(فرنسا، ايطاليا، اسبانيا، البرتغال، مالطا) ودول اتحاد المغرب العربي وهي : (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا) والتي هي بلدان عبور أكثر من كونها بلدان مصـدرة للهجرة وذلك في محاولة للاتحاد الأوروبي للتقريب بين وجهات النظر بشـأن مشـكلة الهجرة غير الشـرعية. وعقد اجتماع المجلس الأوروبي يومي 16 -2002/11/17 وتم الاتفاق على معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.(2)

ولوحظ[1]. في إطار حوار تجمع 5+5 أن ما تعيشـه البلدان النامية من تدهور في الأوضـاع الاقتصادية والاجتماعية يجعل المجموعة الدولية ملزمة بالتعاون في سبيل تحسين هذه الأوضاع ، إذ أن مكافحة الهجرة السرية تتطلب تنسيقا مشتركا بين مختلف الدول في إطار التعاون بين الشمال والجنوب، يقوم على انتهاج سياسية تشجيع الاستثمار المحلي لنقل مراكز العمالة، وذلك بتقديم مساعدات مالية في شكل قروض تصرف لتنمية الاقتصاديات في بلدان الأصل وبلدان العبور، انطلاقا من حقيقة أن ما تبذله الدول النامية من جهود لتامين الأمن الاجتماعي وتدعيم مقوماته لا يمكن أن تكون لوحدها فعالة ما لم تعاضدها المساعدات المادية.

كما لوحظ في إطار آلية الحوار(5+5) انشـــغال الدول الموقعة على مكافحة والحد من ظاهرة الهجرة غير الشـــرعية يعود لأســـباب مختلفة، فبينما يعود انشـــغال بلدان الجنوب إلى المعاملة ألا إنســـانية التي يلقاها المهاجرون في بلدان الإقامة وما يعانونه من ممارســـات عنصـرية، يتعلق انشـغال الدول الأوروبية بالهجرة غير الشـرعية فيما يتعلق بضـرورة التعاون

(2) محضر الاجتماع غير الرسمي الأول لفريق العمل (11) ، حول هجرة العبور المتوسطية المنعقد في فيينا 2004 ، وزارة الخارجية .
(1) واقع وانعكاسات 5+5 ، مجلة حقائق ، العدد 937 ، من 11الى 17 ديسمبر، 2003 .

لمعالجة أسـباب الهجرة وخصـوصـا على المدى البعيد من خلال برامج ترمي إلى تنمية طاقة التشـغيل وتحسـين ظروف العيش والحد من الفوارق في مسـتوى العيش في المنطقة الاورومتوسطية .

وفي 14 / 2003/4 ف وافق الاتحاد الأوروبي على إرسال وفد من الخبراء إلى ليبيا لمعرفة وتقييم مدى نية الجانب الليبي في التعاون مع الاتحاد الأوروبي لمنع ومكافحة الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر المتوسط [2].

وفي اطار هذا التعاون تم تبادل الزيارات والبعثات واللقاءات بين الجانبين وفقا للآتي :

1 – زيارة وزير الداخلية الايطالية لليبيا بتاريخ 2003/7/29 ف.

هدفت الزيارة الى العمل المشترك في التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية وتم فيها التوقيع على مذكرة تفاهم تتضمن النقاط التالية [1].

1 . قيام السلطات المختصة في البلدين بجهود مشتركة للحد من تيارات الهجرة غير الشرعية من خلال وضع الأسس العملية المشتركة وتفعيلها .

2 . وضع برنامج مشترك لمكافحة المنظمات الإجرامية ذات العلاقة بنشاط الهجرة غير الشرعية عن طريق البر والبحر.

3 . وضع مخطط مشترك لعمليات المساعدة والإنقاذ للمهاجرين الذين يتعرضون للكوارث في عرض البحر وفي الصحراء.

(2) ورقة عمل حول الهجرة والتبادل البشري في غرب المتوسط ، الادارة العامة للشؤون القنصلية ، 2003 .
(1) تقرير عن زيارة وزير الداخلية لجمهورية ايطاليا ، الإدارة العامة للشؤون الأوروبية ، 2003 .

4 . التزام ايطاليا بتقديم المساعدة الممكنة للسلطات الليبية المختصة للحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين.

5 . القيام بتحركات مشـــتركة من قبل الأجهزة المعينة في البلدين لمكافحة المنظمات الإجرامية من خلال تشـــكيل فرق عمل للمتابعة الميدانية وتجميع المعلومات واقتراح كافة الحلول والإجراءات الوقائية .

6 . إعداد ملحق يتضمن طرق تنفيذ للنقاط السابقة وكل المسائل الفنية وتحديد أساليب العمل في الحدود البرية والبحرية، وكذلك توفير المعدات الفنية اللازمة لتنفيذ ما جاء في هذه المذكرة.

2 – زيارة عمل مدير الشرطة الايطالية إلى ليبيا 2003/7/29 ف.[1]

كانت هذه الزيارة بخصـــوص متابعة قضـــايا الهجرة غير الشـــرعية المتداخلة بين البلدين وعقد الاجتماع مع نظرائه بليبيا، وتوصل الطرفان من خلال ذلك إلى[2]

1 .البدء في تنظيم عمليات الترحيل للمتسللين .

2 . قيام الجانب الايطالي بإرســـال خبير فني في مســـائل الترحيل للتنســـيق مع الجانب الليبي بالخصوص .

3 .عقد اجتماع بين خبراء الشـــرطة الجنائية الدولية في كل من البلدين من اجل تبادل المعلومات حول الشبكات الإجرامية العاملة في مجال الهجرة غير الشرعية.

---

(1) تقرير عن زيارة وزير الداخلية لجمهورية ايطاليا ، المصدر السابق ذكره 2003.
(2) تقرير حول زيارة وزير الداخلية الايطالي الى ليبيا ، المصدر السابق ذكره .

4 .عقد لقاء في طرابلس لخبراء في مجال خفر السواحل الليبي والايطالي لوضع دراسة مشتركة لإمكانية العمل المشترك في البحر .

5 .القيام بدراسة مشتركة لاحتياجات الأجهزة الأمنية الليبية _الايطالية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية .

6 .الاســـتفادة من الاتفاقيات القضـــائية الموقعة من قبل كلا الجانبين مع الدول الأخرى في عمليات الترحيل .

7 . تكليف منسـق امني بسـفارة كل من البلدين لدى الأخرى من اجل سـرعة تبادل المعلومات والتنسيق في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية .

وبعد ذلك عقد اجتماع الفريق الخاص بالتدريب والتكوين الذي وضـع عددا من الملاحظات التى نذكر منها [1].

– أعداد برنامج لتكوين وتدريب ضـباط الشـرطة ا لليبية مدته 6 أسـابيع بايطاليا وعددهم لا يزيد عن (15) طالبا او متدربا، واجتماع خاص بدراســـة قائمة الاحتياجات الليبية من الإمكانيات الفنية والتقنية بين الجانبين الليبي والايطالي، وتعهد الجانب الايطالي بتعاونه وتقديم المساعدات اللازمة خلال المدة القادمة وقد تم حصر الاحتياجات المطلوبة في الأتي [2].

1) تجهيز معسـكر لإيواء المتسـللين بالقرب من مدينة طرابلس يتسـع لعدد (1000) شـخص، على أن يتم إنشاء معسكرات أخرى لاحقا على الشريط الساحلي والمناطق الجنوبية في ليبيا.

(1) محضر اجتماع الجانبين الليبي والايطالي بشان دراسة قائمة الاحتياجات الليبية من الإمكانيات الفنية والتقنية ، الاتصال الخارجي ،2003 .
(2) محضر اجتماع الجانبان الليبي والايطالي ، المصدر السابق ذكره .

2) تزويد الأجهزة الأمنية في ليبيا بالمعدات الآتية :

-عدد 100 منظار ليلي .

-عدد 150منظار نهاريز

-عدد 5 مختبرات جنائية محمولة .

-عدد 100جهاز لاسلكي ثابت يعمل على المدى الطويل .

-عدد 300 جهاز GPS.

-عدد 15 سيارة سعة الواحدة 40 راكبا .

-عدد 20 سيارة سعة الواحدة 25 راكبا، على أن تكون ملائمة لعبور المناطق الصحراوية.

-تجهيز عدد 50 نقطة عبور على طول الســـاحل الليبي بكافة المعدات اللازمة للانقاذ البحري أي بمعدل من 40-50 كليو مترا تتولى مهمة نقطة خفر او مراقبة رادارات وفرق إنقاذ.

3 – زيارة وزير الداخلية الإيطالي جوسيبي بيسانو لليبيا يوم 26/9/ 2004 ف.[1] .

كانت زيارة عمل رافقه فيها وفد امني هام وذلك من أجل العمل المشترك وللاستفادة من ليبيا أوروبا وفي ختام الزيارة أعلن عن حجم كمركز تجميع إقليمي لمكافحة الهجرة غير الشرعية إلى روما طرابلس للتعامل مع المعدات والمســـاعدات الفنية التي اتفق الطرفان على أن تزود بها ملف الهجرة والمتمثل في:

30آلية عسكرية – عدد

– طائرتين بمحركين

(1) محمد المصراتي، (وزير الداخلية)، إيطاليا وأوروبا وإعادة فتح ملفات الهجرة غير الشرعية، 2004/11/4 .

مروحية – IB 412

طائرتي – ITR 42 استطلاع بحري

والشرطة الليبية ويساعدهم 150 سفن بحرية يعمل على متنها أفراد من خفر السواحل عدد 4– شرطيا إيطاليا.

وبالفعل فأن اغلب النقاط المشار اليها قد تم تنفيذها، ومن ثم فقد انعكست نتائج التعاون الليبي الايطالي على تحقيق ما يلي (2)

1) انخفاض عدد المهاجرين إلى ايطاليا بنسبة 40% استنادا الى تقرير وزارة الداخلية الايطالية .

2) تسيير رحلات جوية لإبعاد المتسللين الى بعض الدول المصدرة مثل غانا والنيجر ونيجيريا ومصر وباكستان والمغرب وسوريا .

3) تبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية من خلال المندوب الأمني المقيم بليبيا في سبيل متابعة ضبط الأفراد وشبكات التهريب .

من العرض السابق نجد بأنة لايوجد تعاون مشترك بين ليبيا ودول الاتحاد الأوروبي حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية ما عدا دولتي ايطاليا و مالطا، والأولى بسبب موقعها الجغرافي الذى جعل منها دولة منخرطة في فعاليات تطوير التعاون الخارجي مع ليبيا لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والهجرة غير الشرعية .

بارزة تتمثل في أن حكومات الدول سواء المصدرة أو وقد يؤشر كل ذلك على حقيقة غير الشرعيين أراضيها لنقاط عبور، تلجأ دوما إلى الحل المستقبلة أو التي يتخذ المهاجرون

(2) محضر اجتماع الجانبان الليبي والايطالي ، المصدر السابق ذكره .

هذه المشكلة المعقدة، وهو أمر لا ينذر فقط باستمرارية هذه الأمني الذي يعتبر الأسهل لمثل مستقبلا. الظاهرة وإنما بتفاقمها

4 – اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الهجرة غير الشرعية :

أعتمدت المنظمة الدولية للأمم المتحدة اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في وصـــدقت عليها ليبيا بتاريخ 2004/6/18، كما اعتمد نيويورك بتاريخ 2000/11/15 وبرتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال وهو البروتوكولي المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وكذلك بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو والموقعتان بتاريخ 2000/11/15 واللتان صدقت عليهما ليبيا بتاريخ 18 /6 /2004 [1].

5 – التعاون العربي الأوروبي لمكافحة الهجرة غير الشرعية:- على الصعيد العربي الأوروبي عقد في طرابلس يومي 22-2006/11/23[2] .مؤتمرا وزاريا أوروبيا أفريقيا يعد من اكبر المؤتمرات التي عقدت بين أوروبا وأفريقيا حول الهجرة غير الشرعية بمشاركة وزراء الخارجية والوزراء المسؤولين عن الهجرة والأمن، وقد تميز هذا المؤتمر بطرح قضية الهجرة وتشخيص جوانبها المختلفة وتميز أيضا بالربط بين قضيتي الهجرة والتنمية والتفريق بين الهجرة الشرعية وغير الشـــرعية. وأتفق المؤتمرون على آليات لمعالجة قضـــايا الهجرة والتنمية، لعله من أبرز موضـــوعاتها الأســـباب الكامنة وراء الهجرة من أفريقيا والمتمثلة في الفقر والتخلف والخلل الاقتصادي الديموغرافي، وعدم تكافؤ شروط التجارة، والنزاعات المسلحة، والحكم غير الرشيد والعوامل البيئية.

---

(1) عمران عبد السلام الصفراني وحسن صالح جوان ، الهجرة الدولية إلى ليبيا، المنظمة الدولية للهجرة ، 2008 ، ص122 .

(2) بشير الكوت ، ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العلاقات الأوروبية الأفريقية ، مجلة دراسات المركز العالمي لدراسات ، السنة الثامنة ، العدد الثامن والعشرون ،2007 ،ص60 .

واقر خلال هذا المؤتمر ضـرورة العمل الجماعي لإدارة شـؤون الهجرة وطرحوا مجموعة من الضـوابط للتعامل مع المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين وفق متطلبات المعاملة الإنسانية[3].

6 – اللقاء الليبي الافريقي :-

خلال شـــهر نوفمبر من عام 2006 ف [4] ، عقد لقاء افريقي على مســـتوى وزاري قصـــد مناقشـة قضـية الهجرة غير الشـرعية، وتم الاتفاق على أن تبذل الدول المصـدرة للعمالة والهجرة جهودا أكثر للحد من الهجرة غير الشـــرعية عبر أراضـــيها، وان تطور قوانينها لكي تحد من الظاهرة، وأن تزيد من مســـتويات التنســـيق والتعاون في مجال المكافحة، وأن تقوم أوروبا في المقابل بتقديم مساعدات تنموية للدول المرسلة حتى تتمكن من توظيف مهاجريها .

خامساً :- الإجراءات القانونية التي اتخذتها ليبيا لمكافحة الهجرة غير الشرعية:-

ظهرت مجموعة كوابح قانونية تســـتهدف تنظيم دخول وإقامة غير الليبين في ليبيا فالقوانين الليبية لا تجيز للأجنبي الدخول إلى ليبيا إلا إذا كان حائزا على جواز ســـفر او وثيقة تقوم مقامه، ويجب أن يكون الجواز او الوثيقة صـــادرة عن الســـلطات المختصـــة في بلده وأن يكون ساريا المفعول، وفي حالة الوثيقة يجب أن تخول حاملها من حق العودة الى البلد الذي صـدرت منه واهم الشروط التي تطلب عادة عند الدخول هي: (1) .

1 – أن يكون حائزا على جواز سفر ساري المفعول .

2 – أن يتم الدخول والخروج عبر الأماكن التي يحددها قانون كل دولة .

---

(3) بشير الكوت ، المرجع السابق ذكره ، ص61.

(4) مجيب حسن محمد ، الهجرة غير الشرعية المشكلة والأبعاد ، مجلة دراسات المركز العالمي ، السنة الثامنة ، العدد الثامن والعشرون ، 2007 ، ص99-100.

(1) مقدم محمد مسعود الراجحي ، مجلة الأمن العام ، عدد خاص 51 ، ص ص45-47 .

3 – أن يكون حاصلا على شهادة صحية تثبت خلوه من الأمراض المعدية والمتوطنة .

4 – أن يكون حاصلا على تأشيرة دخول صحيحة على الجواز الذي يحمله هذا طبعا باستثناء أعضاء السلك السياسي والقنصلي ومن في حكمهم وكذلك المعفون بإذن خاص لاعتبارات سياسية .

ويذكر محمد عبد الخالق أن هناك شروط تضاف الى ذلك وهي [83].

1 – أن يكون الجواز متضمنا تأشيرة من السلطات الليبية .

2 – أن تكون التأشيرة تأشيرة دخول أو تأشيرة مرور (عبور)، وتمنح تأشيرة الدخول للأجانب للسماح لهم بالدخول إلى ليبيا للغرض المبين في التأشيرة.

3 – أن تكون التأشيرة صالحة لمدة شهر من تاريخ منحها .

[84] . وتمنح تأشيرة الدخول للأغراض التالية

1 – لغرض السياحة، الزيارة، المهمة المؤقتة، الدراسة، العمل، الالتحاق بأجنبي.

2 – تمنح للسائحين بشرط أن يكون العدد لا يقل عن عشرة ولا يزيد عن خمسين، وتمنح التأشيرة على جواز جماعي صادر من سلطات بلدهم على ان يشمل أسماءهم وجنسياتهم وصورهم .

(1) محمد عبد الخالق ، القانون الدولي الليبي الخاص ، بنغازي :منشورات جامعة قاريونس، 1978، ص99.

(2) محمد عبد الخالق ، المرجع السابق ذكره ، ص100.

3 – تمنح تأشـيرة المرور للأجنبي وتكون صـالحة لمدة شـهر من تاريخ منحها وتخول حاملها البقاء في الأراضـي الليبية المدة التي تحدد له في التأشيرة على ان لا تتجاوز خمسة عشر يوما وتختص القنصليات الليبية في الخارج بمنح التأشيرات وإقامة الأجانب في ليبيا.

اتخذت دول العبور والدول المرســـلة للعمالة عدة إجراءات لمكافحة الهجرة تباينت فيما بينها فعلى ســـبيل المثال تعد ليبيا إحدى بلدان العبور فإن قوانينها اختلفت في عقوباتها على المخالفين لشـروط الدخول والخروج حيث نصـت المادة 30 من القانون رقم 17 لسـنة 1962 على تطبيق عدة إجراءات على المخالفين لأحكام القانون حيث فرضـت العقوبة بالحبس مدة لا تقل عن ســـنة ولا تزيد عن ثلاثة ســـنوات وبغرامة مقدارها 200 جنيه على من أدلى أمام السلطات المختصـة بأقوال كاذبة أو قدم بيانات أو أوراق غير صـحيحة ليسـهل لنفسـه او لغيره الحصـــول على تأشـــيرة لدخول البلاد او الإقامة فيها أو الخروج منها أو من دخل البلاد وخرج منها بدون تأشيرة صـحيحة صـادرة من السلطات المختصـة، كذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سـنتين وبغرامة لا تزيد على مائتي دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يبقى في البلاد رغم إنذاره بمغادرتها بعد انتهاء مدة التأشـيرة الممنوحة له او كل من خلف الشـروط المفروضـة لمنح التأشـيرة، او إحالة مدتها او حددها كما نصـت المادة 31 من القانون المشـار إليه على معاقبة كل من ارتكب أي مخالفة أخرى لأحكام القانون واللوائح الصـادرة بمقتضـاه بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر وبغرامة ثلاثين جنيها، او إحدى هاتين العقوبتين [1].

لكن القانون رقم 6 لسنة 1987 فقد تضمن جزاء خاص مشدد للمخالفات الخاصة وجزاء عام اخف على ا لمخالفات الأخرى، وبعد تفاقم الهجرة حاولت الدولة إعادة تنظيم وضـــبط بعض

(1) عمران عبد السلام الصفراني ، وحسن صالح جوان ، المرجع السابق ذكره، ص49 .

القوانين وبناء على ذلك صـــدر قانون رقم (2) لســـنة 1374 و.ر بشـــأن تنظيم دخول وإقامة الأجانب في ليبيا [2].

نصت المادة السادسة في القانون المذكور على جواز منح الأجانب تأشيرات دخول صالحة لعدد من الرحلات متى كانت طبيعة أعمالهم تقتضـــي ذلك، كما يجوز منحهم تأشـــيرة بالخروج والدخول صالحة لعدة رحلات إذا كانوا حاصلين على إقامة وذلك لمدة الإقامة الممنوحة.[3].

وهناك المادة التاســـعة من نفس القانون التي تنص على معاقبة بالحبس وبغرامة لا تقل عن إلفي دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين على :[1]

1 – كل من أدلى أمام الجهات المختصـــــة بأقوال كاذبة أو قدم إليها بيانات أو أوراقا غير صـــحيحة مع علمه بذلك، ليســـهل لنفســـه أو لغيره دخول البلاد أو الإقامة فيها او الخروج منها بالمخالفة لأحكام هذا القانون.

2 – كل من دخل البلاد او بقي فيها او خرج منها بدون تأشـيرة صـحيحة صـادرة عن الجهات المختصة طبقا لأحكام هذا القانون .

3 – كل من خالف الشروط المفروضة لمنح التأشيرة أو إطالة مدتها او تجديدها .

4 – كل من بقي في البلاد بعد إبلاغه بمغادرتها من قبل الجهات المختصـــــة طبقا لأحكام هذا القانون.

5 – كل من استخدم أجنبيا دون مراعاة للأحكام الواردة بالمادة التاسعة عشر من هذا القانون.

---

(2) مدونة التشريعات ، مؤتمر الشعب العام ، العدد (03) ، 2004/3/31 ف ، ص101 .
(3) مدونة التشريعات ، المرجع السابق ذكره ، ص102 .
(1) مدونة التشريعات، المرجع السابق ذكره ، ص103 .

كما يجوز للجهة الشعبية العامة للأمن العام تسهيل إجراءات منح تأشيرات الدخول او الخروج لغرض السياحة والاستثمار.

وقد أضيفت مادة أخرى إلى القانون رقم (6) لسنة 1987ف، برقم المادة التاسعة عشر مكرر تنص على[2] .

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ســـنة وبغرامة لا تقل عن ألف دينار كل من قام بقصـــد الحصول لنفسه او لغيره على منفعة مادية أو غير مادية بصورة مباشرة او غير مباشرة بأحد الأفعال الآتية :

1 – تهريب المهاجرين بأي وسيلة .

2 – إعداد وثائق سفر لهم ، او هوية مزورة أو توفيرها او حيازتها .

3 – تنظيم أو توجيه أشـــخاص آخرين للقيام بأي فعل من الأفعال المنصـــوص عليها في هذه المادة .

وفي جميع الأحوال يحكم بمصـــادرة الأموال المحصـــلة من الجريمة والمبالغ والوســـائل التي استخدمت فيه او أعدت لارتكابها .

أما الجزاء العام ا لوارد في المادة 20 من القانون رقم 6 لسنة 1487 فتضمن عقوبة بالحبس لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشـــهر وبغرامة مالية لا تزيد عن مائة دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين لكل من ارتكب أي مخالفة لأحكام هذا القانون او اللوائح الصادرة بمقتضاه من غير المخالفات المقررة لها جزاء خاص والمذكورة سابقا. [1].

(2) مدونة التشريعات، المرجع السابق ذكره ، ص102 .
(1) عمران ا لصفراني ، المرجع السابق ذكره، ص66 .

لكن القانون رقم 6 لسنة 1999 نص على جواز إجراء صلح من قبل مدير أدارة الجوازات والجنسية في المخالفات الواردة في المادة 19 من القانون رقم 6 لسنة 1987 في البنود (2،د) مقابل دفع مائة دينار ليبي، وهذه المخالفات تشمل كل من خالف الشروط المفروضة لمنح التأشيرات أو إطالة مدتها او تجديدها وكل من بقي في البلاد بعد إبلاغه بمغادرتها من الجهات المختصة وكل من استخدم أجنبيا دون مراعاة للأحكام الواردة بالمادة 9 من القانون ونص كذلك على جواز إجراء الصلح في المخالفات الواردة في المادة 20 من القانون رقم 6 لسنة 1987 مقابل دفع خمسين دينار.

غيران القانون رقم 2 لسنة 2004 عدل حكم هذه المادة بان شدد على العقوبة على هذه المخالفات بأن زاد قيمة الغرامة إلى الفي دينار، وأضافت المادة 19 مكرر والتي نصت على مخالفات أخرى تمثلت في تهريب المهاجرين بأي وسيلة و أعداد وثائق سفر لهم او هوية مزورة أو توفيرها أو حيازتها أو تنظيم وتوجيه أشخاص آخرين للقيام بأي فعل من الأفعال المنصوص عليها في هذه المادة جعل عقوبة هذه المخالفات بالحبس لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن الف دينار ومصادرة أداة الجريمة [85].

في عام 2005 أنشئ بموجب قرار المجلس الأعلى للهيئات القضائية رقم 7 لسنة 2005 محاكم ونيابات جزئية تخصصية منها محاكم مكافحة الهجرة غير الشرعية بالمحكمة الابتدائية الواقعة ضمن دائرتها المحكمة الجزئية التخصصية، إلا أن الأحكام التي تصدرها في معظمها مخففة، فعلى سبيل المثال أصدرت محكمة زليتن الابتدائية 29 حكما لمكافحة الهجرة غير الشرعية لا تتعدى عقوبتها ثلاثة أشهر حبس وهو الحد الأدنى للعقوبة وفق القانون كما أن

(1) عمران ا لصفراني ، المرجع السابق ذكره ص 66.

ســـتة أحكام صـــدرت فيها براءة وحكم بتخفيف العقوبة، وثلاثة أحكام بالحبس لمدة ســـنة مع الغرامة [86].

بالإضـــافة إلى العقوبات القانونية فقد أصـــدرت اللجنة الشـــعبية العامة قرار رقم 98 لســـنة 2007 بشـــان ضـــوابط وآليات تنظيم العمل والإقامة بليبيا وتقرير بعض الأحكام الأخرى حالة جديدة من حالات إخراج الأجانب تضـمنها المادة 11 والتي نصـت على عدم حصـول الأجنبي الوافد على فرصـة عمل خلال مدة الثلاثة أشـهر المحددة له في تصـريح الإقامة لغرض البحث عن عمل عليه مغادرة البلاد فإذا تخلف عن المغادرة بعد انقضـــاء هذه المدة تتولى الأجهزة الضـــبطية ترحيله على نفقته الخاصـــة من المنفذ الذي دخل منه مع إبلاغ بعثة التمثيل الدبلوماسي والقنصلي لدولته لدى ليبيا بذلك [1].

صـــدر القـانون رقم 19 بشـــان مكـافحـة الهجرة غير الشـــرعيـة، بتـاريخ (28 ـــــ يناير 2010) [2]. وتناولت بنوده :(من المادة 1 الى المادة 12) تنظيم دخول وخروج الأجانب وأحكام الهجرة غير الشـــرعية، نصـــت المادة (1) من هذا القانون يعد مهاجر غير شرعي كل من أقام في ليبيا دون أذن تصريح بالإقامة من الجهات المختصة، بقصد الاستقرار فيها والعبور الى دولة أخرى .

: يلي ما المشروعة غير الهجرة أعمال ونصت المادة (2) على اعتبار

. وسيلة بأية منها إخراجهم أو البلاد إلى الشرعيين غير المهاجرين أ. إدخال

(2) عمران ا لصفراني ، المرجع السابق ذكره، ص68.
(1) عمران ا لصفراني ، المرجع السابق ذكره ، ص87.
(2) أمانة المؤتمر الشعبي العام ، سرت : قرار 19، 2010 .

وجودهم شرعية بعدم العلم مع البلاد داخل الشرعيين غير المهاجرين نقل تسهيل أو نقل.ب بها.

الإقامة من لتمكينهم عنهم معلومات إخفاء أو إخراجهم أو الشرعيين غير المهاجرين ج. إيواء . منها الخروج أو البلاد في

لهم . حيازتها أو ، توفير ها أو ، للمهاجرين مزورة هوية أو سفر وثائق د. إعداد

هـــ. تنظيم او مساعدة او توجيه أشخاص آخرين للقيام بأي فعل من الأفعال المنصوص عليها في الفقرات السابقة .

في حين نصت المادة (3) من القانون على غرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد عن ثلاثة آلاف دينار كل من شغل مهاجرا غير شرعيا .

أما المادة (4) فنصـــت على عقوبة الحبس مدة لا تزيد على ســـنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف دينار ولا تزيد عن عشرة ألاف دينار كل من قام بقصد الحصول لنفسه او لغيره على منفعة مادية او غير مادية مباشرة او غير مباشرة بارتكاب احد الأفعال المعتبرة هجرة غير مشروعة، وتكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات وغرامة لا تقل عن خمسة عشر الف دينار ولا تزيد على ثلاثين ألف دينار إذا ثبت أن الجاني عند ارتكاب الجريمة ينتمي الى عصابة منظمة لتهريب المهاجرين .

وتضاعف العقوبة إذا كان الجاني ممن عهد إليه بالعمل في حراسة المنافذ أو نقاط العبور أو موانئ او الحدود بصفة مباشرة او غير مباشرة او بمراقبتها .

في حين جاءت المادة (5) بعقوبة السـجن وغرامة لا تقل عن عشـرين الف دينار ولا تزيد على خمسين الف دينار إذا نتج عن نقل الأشخاص المهاجرين غير الشرعيين إلى الداخل او الخارج عاهة مستديمة وتكون العقوبة السجن المؤبد إذا ترتب على الفعل حدوث الوفاة.

أما المادة (6) فقد نصـت بمعاقبة الأجنبي المهاجر غير الشـرعي بعقوبة الحبس مع الشـغل او بغرامة لا تزيد عن الف دينار في جميع الأحوال يجب إبعاد الأجنبي المحكوم عليه في إحدى الجرائم المنصـوص عليها في هذا القانون من أراضـي ليبيا بمجرد تنفيذه للعقوبة المحكوم بها .

المادة 7 نصت على عقوبة بالحبس مدة لا تقل عن سنة وغرامة لا تقل عن الف دينار ولا تزيد عن خمسـة آلاف دينار كل من يمتنع عمدا عن اتخاذ إجراء مما يجب عليه قانونا في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون فور إبلاغه عنها او اطلاعه عليها بحكم وظيفته، فإذا وقع الفعل نتيجة الإهمال كانت العقوبة الغرامة التي تقل عن خمسـة مئة دينار ولا تزيد على ثلاثة آلاف دينار.

أما المادة 8 تناولت إعفاء من العقوبات كل من بادر ببلاغ الجهات المختصـة بمعلومات مكنت من اكتشـاف الجريمة قبل تنفيذها أو أدت الي الحد من آثارها او اكتشـاف مرتكبيها او القبض عليهم .

المادة 9 تتولى اللجنة الشعبية للأمن العام ضبط الجرائم المشار إليها في هذا القانون كمالها ضـبط الأموال المحصـلة من الجريمة ووسـائل النقل المسـتخدمة في التهريب، وعليها إحالة المقبوض عليهم الى الجهات القضـائية المختصـة، وفي جميع الأحوال تحكم المحكمة بمصـادرة المبالغ المحصـلة من الجريمة ولو موهت او بدلت او حولت الى مصـادر مشـروعة، كما يحكم بمصـادرة وسـائل النقل او الأشـياء و الأدوات المسـتعملة او التي كانت معدة للاسـتعمال في

ارتكاب الجرائم المنصـوص عليها في هذا القانون الا إذا ثبتت ملكيتها للغير حسـن النية وعلى الجهة المشـار عليها ان تعامل المهاجرين غير الشـرعيين عند القبض عليهم معاملة إنسـانية تحفظ كرامتهم وحقوقهم وعدم الاعتداء على أموالهم ومنقولاتهم .

يتسـم القانون 19 بالموضـوعية والشـمولية حيث غطى معظم الثغرات التي كانت موجودة في القوانين التي سـبقته، وخصـوصـا البنود التي تناولت أحكام وعقوبات الهجرة غير الشـرعية، فقد تناول تحديدا دقيقا لأحكام المهاجر غير الشـرعي، وتشـديد العقوبة على كل من يقوم بالمتاجرة بأرواح البشـر من الأشـخاص المدنيين ومضـاعفة العقوبة لمن يقوم بالمتاجرة او المسـاعدة فيها من خفر السواحل وشرطة المواني، ولم تخلوا بنود القانون من الجوانب الإنسانية ومراعاة لكرامة الإنسان.

بـذلـك يكون الإطـار القـانوني كـاف في حـد ذاتـه لمكـافحـة ومواجهـة ظـاهرة الهجرة غير الشـرعية في ليبيا، **لكن** تعقد قضـايا الهجرة في منطقة غرب المتوسـط يخلق تحديات لجميع الدول المعنية بالهجرة وحتى على مستوى الأفراد المهاجرين أنفسهم .

إن هذه التحديات تتطلب الدعم الإنساني الصادق الخالي من الأبعاد السياسية الاحتيالية او المساومة، وان يحمل في أبعاده الدعم الإنساني للمهاجرين المعوزين وضحايا المعاناة الإنسانية وليس للأنظمة السياسية أو الحكومات، وهذا ما أعلنته ليبيا وما تنادي به في العديد من الاجتماعات الثنائية و الإقليمية، فهي تحاول ان تعرض المشكلة من واقع خبرة واطلاع على واقع الدول الطاردة كونها قريبة منها في القارة، تتمثل في انقسام العالم إلى دول غنية و أخرى فقيرة، وهذا الواقع التمييزي سبب حالات طرد وجذب، وهي حالة طبيعية تفرضها غريزة البقاء، فالهجرة من الجنوب الى الشمال هي انتقال رعايا دول ما وراء الصحراء الفقيرة إلى دول الشمال المغاربية وخصوصا ليبيا الغنية باقتصادها والمستقرة بنظامها.

الفصل الثالث

الإجراءات المنهجية

تمهيد :

يتناول هذا الفصل الإجراءات المنهجية التي اتبعتها الباحثة في دراستها، وهى كما يلى:

أولاً: نوع الدراسة :-

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية، حيث أنها لا تسعى فقط الي وصف الظاهرة والكشف عن أبعادها وطبيعتها، بل تتعداها الي تفسير العلاقة بين المتغيرات.

ثانياً: منهج الدراسة :-

تم استخدام منهج المسح الاجتماعي. والمسح هو محاولة منظمة للحصول على معلومات من جمهور معين أو عينة منه عن طريق استخدام استمارة البحث او المقابلة غير المقننة. ويقوم ذلك بناءًا على اختيار عينة تمثل مجتمع البحث في خصائصه المختلفة، وغالباً ما يحقق المسح بالعينة أغراض الباحث في الحصول على وصف ثابت ودقيق لسلوك الجمهور خاصة

إذ كانت العينة تمثل المجتمع الذي ســـحبت منه، الي جانب كونها تضـــمن للباحث جهداً اقل وتكاليف مناسبة [87].

ثالثا: مجتمع الدراسة :-

يتكون مجتمع الدراسة من المبحوثين القانطين في مدينة زوارة، والبالغ عددهم (542) مفردة.

رابعا: متغيرات الدراسة.

1. **المتغير المستقل:** ويثمتل المتغير المستقل بهذه الدراسة في العوامل الاقتصادية (تدني مستوى المعيشة ، البطالة.). و العوامل الاجتماعية وتشمل : تدني المستوى التعليمي، ضعف الدور الرقابي من قبل المؤسسات الاجتماعية، ضعف التنسيق بين التشريعات وبين الأجهزة المسؤولة عن التنفيذ داخلياُ وخارجيا.
2. **المتغير التابع** : ويمثل المتغير التابع فى هذه الدراسة وسطاء الهجرة غير الشرعية .

خامساً :إجراءات المعاينة :-

1. وحدة التحليل : وهى من الأفراد الذين تم الحكم عليهم بأحكام مختلفة بمحكمة استئناف امن الدولة، (رقم الدعوى 3/30 ق) في ســـجن عين زارة بطرابلس و ثماء الإفراج عنهم بتاريخ 20.2.2011 ، وطبق الاختيار عليهم. وقامت الباحثة التحقق من انطباق الشروط التالية وهى:-

---

(1) محمد على محمد، علم الاجتماع والمنهج العلمي، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، 1980، ص182.

أ. أعمار المبحوثين بين 20– 50 سنة .

ب.بما أن الدراسة استطلاعية على سكان مدينة زوارة، فقد حرصت الباحثة على أن يكون المبحوث من سكانها الأصليين وليس القانطين.

2. **حجم العينة** : العينة، في تقنيات البحث العلمي، تعنى اختيار عدد من المفردات التي تنتمي الي جمهور أو مجتمع معين، تحمل خصائصه وسماته. ولذلك تستخدم هذه التقنية عوضاً عن المجتمع في دراسة الظواهر الاجتماعية. وفى ضوء أهداف الدراسة وطبيعة المجتمع ونوع البيانات المطلوبة، والإمكانيات، وأخذت تحديد حجم العينة (خمسون مبحوثا). و أخذت النسبة كا الاتى ($\frac{\text{عينةالدراسة}}{\text{مجتمع الدراسة}}$ 100 x) $\frac{50}{542}$ 9.22= 100 x اي بنسبة (10%) من مجتمع الدراسة.

3. **نوع العينة** : إن اختيار عينة الدراسة تعد من الأولويات المنهجية في البحث العلمي ، والتي يجب أن تكون ممثلة لمجتمع الدراسة، حيث قامت الباحثة بتحديد واختيار تصميم العينة الأكثر ملائمة لهذه الدراسة، وهى (العينة العمدية)، وتماء اختيار هذا النوع من العينات لتوفر معلومات لدى الباحثة حول مجتمع الدراسة [1].

سادساً: الدراسة الاستطلاعية :-

نظراً لقلة الدراسات حول (العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تميز وسطاء الهجرة غير الشرعية) على مستوى الدراسات العربية، وندرتها على (حد علم الباحثة)، فقد رأت ضرورة إجراء دراسة استطلاعية، باعتبارها تمثل أول خطوة في سلسلة البحوث الاجتماعية. ويتوقف علي هذه الخطوة عمليات أخرى في الدراسات اللاحقة. كما أن هذه الدراسة الاستطلاعية

(1) احمد ظافر محسن، أكاديمية الدراسات العليا ، مقابلة شخصية يوم الأحد، 19.2.2012 .

ســاعدت الباحثة على اكتشــاف بعض الأفكار الجديدة و الآراء المتباينة التي أثرت على فهمها لمشكلة الدراسة، وذلك للوصول الي وضع الفروض ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

و أتبعث الباحثة في الدراســـة الاســـتطلاعية مجموعة من الإجراءات المنهجية المحددة والمعروفة والمتكاملة ، وهى المتمثلة في الاتى :-

1. مراجعة بعض الأدبيات و التراث العلمي فى مجال الدراســة، وكذلك العلوم الأخرى ذات الصلة الوثيقة بالموضوع.
2. استشارة ذوي الخبرة والاختصاص بمشكلة وموضوع الدراسة .
3. متابعة بعض الحالات ومقابلة بعض المســئولين التي تزيد من فهم المشــكلة المطروحة للبحث والدراسة، ومن بينهم :-
   أ. مسئولون في نيابة أمن الدولة بمجمع المحاكم بطرابلس .
   ب. مسئولون في جهاز الشرطة القضائية بطرابلس .
   ج. مسئولون في سجن عين زارة بمدينة طرابلس .

وبما أن الهدف من القيام بالدراسـة الاسـتطلاعية هو ممارسـة تطبيق الاختبارات وتشـخيص الصـعوبات التي تواجه الدراسـة وتحديد جوانب القصـور فى إجراءات تطبيق أدوات جمع بيانات البحث، وفى ضـوء ما تسـفر عنه الدراسـة الاسـتطلاعية يمكن تعديل بيانات هذه الأدوات، وهو ما يتيح الفرصــة لاسـتشـارة ذوى الخبرة العلمية والعملية، ويتم تصـحيح الأخطاء بناء على عينة تكونت من عشــر (10) مفردات فى مدينة زوارة وذلك للتأكد من وضــوح وســهولة فهم عبارات المقاييس المسـتخدمة، بالإضـافة لإمكانية الاسـتفادة من البيانات لتحديد درجتي الصـدق والثبات لعينة الدراسة.

سابعاً: مجالات الدراسة :-

1. **المجال المكاني** : تقع وحدة التحليل والاهتمام في مجتمع مدينة زواره.

2. **المجال البشرى:** تقتصر الدراسة على عينة مكونة من خمسين (50) مبحوثا.
3. **المجال الزمني:** بدأت الدراسة الميدانية بتاريخ 15.2.2011 وانتهت بتاريخ 17.7.2011 .

ثامناً: أدوات جمع البيانات:-

تتوفر في مجال العلوم الاجتماعية مجموعة من وسائل وأدوات جمع البيانات. وتختلف الأداة المستخدمة في كل بحث باختلاف أهداف البحث ومجتمع البحث الذي ستطبق فيه، ومن هنا رأت الباحثة أن الأدوات الأنسب لدراستها هي الأتي:

1. المقابلة المرنة (غير المقننة):

وهى أحدى وسائل جمع البيانات التي يقوم الباحث عن طريقها بتوجيه الأسئلة لعضو العينة. وهناك أنواع عديدة من المقابلة، إلا أن الباحثة استخدمت المقابلة غير المقننة أي المفتوحة، والتي لا تتطلب من الباحث الإعداد المسبق لصحيفة الأسئلة[1].

ولقد تمت المقابلات في جو يشبه الحديث الاجتماعي العادي، الذي يجرى بين شخصين، حيث قامت الباحثة بتقديم السؤال، ثم شرحه أو التعليق عليه، إن تطلب الأمر ذلك. وبهذه الوسيلة يستطيع الباحث الكشف عن التناقض في إجابات المبحوثين، والرجوع إليهم في تفسير أسباب هذا التناقض بهدف استكشاف أو استطلاع أبعاد الظاهرة المدروسة وجمع المعلومات

(1)مصطفى عمر التير ، مساهمات في أسس البحث الاجتماعي، مصراته،: الدار ليبيا للنشر والتوزيع ، ط1989،1، ص 138.

عنها لتحديد وصياغة الإشكالية بشكل أكثر دقة، وكذلك الإيحاء بفروض الدراسة والكشف عن الأطر المرجعية في أذهان المبحوثين[2].

2.استمارة الاستبيان :

قامت الباحثة بتصميم استمارة استبيان راعت فيها سهولة العبارات ووضوحها والاقتراب كثيراً من اللغة والمفردات المتداولة، تسهيلاً لفهمها وضماناً لاكتمال الإجابة عنها.

وتم تقسيم الاستمارة الي ثلاثة أقسام كالاتى :

1. القسم الأول : يتضمن بيانات حول البحث وأهدافه .
2. القسم الثاني : يتضمن بيانات عامة وشخصية حول المبحوث .
3. القسم الثالث : يتضمن بيانات حول جوهر الدراسة .

تاسعاً: صدق المقياس :-

مفهوم الصـــدق يعنى أن وحدة القياس تقيس بالفعل الصـــفة أو الظاهرة المراد قياســـه[1]، وللتأكد من صـدق الأداة يسـتعين عادة الباحث براى بعض الخبراء للاشـتراك معه في تقدير ما أذا كانت الأداة صادقة المحتوى أم لا[2]، وستعتمد الباحثة في صدق القياس على الآتي:

1. التقدير الشخصي للباحثة وقناعتها بصحة هذه المقاييس .

(2)غريب سيد أحمد، المرجع السابق ذكره، ص298.

(1)) مصطفى عمر التير ، المرجع السابق ذكره ، ص 138.
(2) مصطفى عمر التير ، المرجع السابق ذكره ، ص 60.

2. ملاحظات المحكمين .

وللتأكد من أن استمارة المقابلة تقيس بالفعل الصفة أو الصفات أو الجوانب التي تسعى الباحثة لقياسها، وتأكدها أيضاً من صدق المقياس، والتحقق من صدق محتوى البيانات راعت الباحثة الرجوع الى عدة طرق، من أهمها الاستعانة ببعض الخبراء فى مجال البحوث والدراسات الاجتماعية للآخذ بآرائهم وملاحظاتهم لضمان أن الاستمارة تقيس الجوانب التي تسعى الباحثة الي قياسها.

عاشراً الثبات :-

يقصد بالثبات الموثوقية [1]. وهو الأداة واتساقها [2]و لأغراض ثبات الأداة تم تطبيقها على عينة مؤلفة من (10) مفردة وكان معامل ثبات الأداة بطريقة كرونباخ ألفا القائم على أساس تجزئة البيانات الي نصفين متكافئين "المفردات الفردية والزوجية"= (0.80) وتعد هذه الدرجة مرتفعة لأنها قريبة من الحد المقبول لمعامل الثبات الذي حدده جيلفورد و نانلى على أن تكون معاملات الثبات أعلى ما يمكن فإذا زادت عن (0.80) كان هذا مفضلا[3]. كما تمثل هذه الدرجة معامل الاتساق الداخلي للاداة و بالتالي تكون قد حققت شرط الثبات.

الحادي عشر: الأساليب الإحصائية :-

اعتمدت الباحثة في تحليل بيانات دراستها على الأساليب الإحصائية التالية:

التوزيعات التكرارية ،والنسب المئوية لتحليل بيانات وخصائص العينة وفرضيات الدراسة، لان البيانات مقاسه على المستوى الاسمي من مستويات القياس. كما أن الدراسة يمكن من خلالها

(1) جابر عبد الحميد جابر ،مهارات البحث التربوي، الدوحة :دار النشر للجامعات، 1993،ص151.
(2) رجاء أبو علام ، مناهج البحث في العلوم التربوية والنفسية، الإسكندرية: دار النشر للجامعات، 2001 ، ص455.
(3)) رجاء أبو علام ،مرجع سابق ذكره، ص455.

تطوير الفروض وليس اختبارها، حيث لا يتطلب في تحليل بياناتها استخدام أساليب إحصائية متقدمة .

***صعوبات الدراسة:**

تمثلت أهم الصعوبات التي واجهت الباحثة خلال متابعة أجراء دراستها في الأتي:

1. قلة الدراسات السابقة التي اهتمت بظاهرة تهريب المهاجرين غير الشرعيين، للاسترشاد بها في المنهجية وجمع المعلومات الميدانية.
2. ندرة المصادر والمراجع التي تناولت مجتمع الدراسة تناولاً سوسيولوجي مما جعل الباحثة تركز اهتمامها على المقابلة غير المقننة والاستفادة منها في وصف الظاهرة الاجتماعية.
3. من أهم الصعوبات التي واجهت الباحثة انخفاض الحس البحثي لدى جهات الضبط الرسمي، وبعض أفراد مجتمع الدراسة مما جعل البعض يعزفون عن الإدلاء بالمعلومات المطلوبة وبالطريقة الصحيحة أو الرفض النهائي للاستمارة.
4. عدم حصول الباحثة على قوائم مجتمع الدراسة، لدى المؤسسات الرسمية، لحجة الحفاظ على أسرار أمنية، مما جعل الباحثة تعتمد في كثير من الأحيان على آراء شفوية من عدد من المسئولين وبعض المحامين.

الفصل الرابع

تحليل البيانات

تحليل العلاقة بين المتغيرات

عرض النتائج

التوصيات

المراجع

الملاحق

أولاً: البيانات الأساسية :

1.العمر بالسنوات :

جدول رقم (1)

التوزيع التكراري والنسبي للمبحوثين حسب العمر

العمر بالسنوات	التكرار	النسبة المئوية
20 - 30	23	% 46
31 - 40	22	% 44
41 - 50	5	%10
المجموع	50	%100

تبين من الجدول رقم (1)، توزيع المبحوثين حسب العمر، وهى توضح أعلى نسبة من المبحوثين تقع ضمن الفئة العمرية (20 – 30) سنة، إذ بلغت نسبتهم (46%)، يلي ذلك

من هم في المرحلة العمرية (31 – 40) ســنة، حيث بلغت نســبتهم (44 %)، بينما بلغت الفئة العمرية للمبحوثين (41 – 50) سنة، أقل النسب بلغت (10 %).

ويتضح من ذلك أن الفئات التي بلغت أعلى النسب في مهنة التهريب غير الشرعي هي الفئة العمرية (20 – 40) ســنة وبنســبة (90 %). ومن هنا يمكن القول بان فئة المبحوثين هي من فئة الشباب، والتي من خصـائصـها الاندفاع والرغبة في تحقيق الذات و أثبات الوجود. لذا ترى الباحثة بان هذه الفئة تحتاج الي الكثير من الاهتمام ســواء كان ذلك من جانب الأســرة، أو من جانب مؤســســـات المجتمع المدني، وذلك بتوفير فرص جديدة للعمل، والقضـــاء على ظاهرة البطالة.

كما يلاحظ من الجدول الســابق أن هذه النســب تأخذ في الانخفاض مع تقدم العمر لتصــل الي نســبة (10%) فقط بين الفئة العمرية (41 – 50) ســنة. والســبب فى ذلك هو التقدم في السن مع ما يرتبط بذلك من تدنى في الطموحات وزيادة المسئوليات الاجتماعية وضعف الحركة لتدنى الأوضاع الصحية .

السوال الأول :

هل للعوامل الاجتماعية أثر على وسطاء الهجرة غير الشرعية ؟

2.المستوى التعليمي :

جدول رقم (2)

التوزيع التكراري والنسبي للمبحوثين حسب المستوى الدراسي

المستوى الدراسي	التكرار	النسبة المئوية
ابتدائي	1	% 2

اعدادى	**23**	**% 46**
ثانوي	**22**	**%44**
جامعي	**4**	**%8**
فوق الجامعي	**---**	**---**
المجموع	**50**	**%100**

تبين من الجدول رقم (2) أن أعلى مستوى دراسي للمبحوثين يقع عند مستوى المرحلة الإعدادية، بنسبة (46%)، في حين بلغت نسبة ذوى التعليم الثانوي (44%)، ونسبة (8%) بلغ مستوى تعليمهم المرحلة الجامعية، بينما نجد أقل نسبة بلغت (2%)، وهى تحتل العينة ذات المستوى الابتدائي لدى المبحوثين. ولم يكن بين المبحوثين من يحمل مؤهلا في الدراسات العليا. ويدل ذلك على أن (90%) من اجمالى عدد المبحوثين يتحدد في التعليم الأساسي والثانوي.

وترى الباحثة أن المستوى الدراسي للمبحوثين يغلب عليه مستوى الاساسى والثانوي والذي يدل على أحد أمرين :

1. للتعليم دور في توعية الشباب .

2.أن المستوى الدراسي الاساسى و الثانوي لا يمكن للشباب من إيجاد فرص عمل شريفة مناسبة .

3.الحالة الاجتماعية :

جدول رقم (3)

التوزيع التكراري والنسبي للمبحوثين حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية
أعزب	28	%46
متزوج	22	%44
مطلق	---	---
أرمل	---	---
المجموع	50	%100

يوضــح الجدول رقم (3) الحالة الاجتماعية للمبحوثين والتي تشــير الي أن أعلى نســبة من المبحوثين هم من فئة العزاب حيث بلغت (46 %) من اجمالى عدد المبحوثين، يلي ذلك نسـبة المتزوجين الذين بلغت نســبتهم (44 %). ومن ناحية أخرى لم يكن هناك من هو مطلق أو أرمل من المبحوثين. وترى الباحثة أنها أمام فئتين، الأولى وهى من العزاب الذين من الممكن أن يكون الدافع لدخولهم في هذا النشـاط ناتج عن احباطات الشـباب الذين تسـد أمامهم فرص تحقيق الرغبات بالطرق المشــروعة، وبالتالي فأنهم يلجئون الي تحقيقها بطرق غير مشــروعة لكي يستطيعوا تلبية متطلبات الزواج وتكوين أسرة.

وبالنسبة للمتزوجين فان انخراطهم في هذا النشاط الخطير وغير المشروع قد يرجع الي عدم حصــولهم على عمل بديل لانســداد أبواب فرص العمل المتاحة وارتفاع معدلات البطالة. كذلك هناك المستوى الدراسـي المتدني،وضـعف كل من أنظمة الضـبط الاجتماعي: الرسمية (تطبيق القانون)، وغير الرسمية (الاجتماعية)

4.الوظيفة :

جدول رقم (4)

التوزيع التكراري والنسبي للمبحوثين حسب الوظيفة

الوظيفة الحالية	التكرار	النسبة المئوية
عاطل عن العمل	23	% 46
موظف	16	%32
عسكري	3	% 6
منتج	1	% 2
عمل حر	6	%12
تاجر لحساب الغير	1	%2
المجموع	50	%100

تبين من الجدول رقم (4) أن نسبة (64%) من المبحوثين عاطلون عن العمل، وأن نسبة (32 %) يعملون كموظفين في الدولة، ونسبة (12 %) عمل حر، ونسبة (6 %) عسكري، ونسبة (2 %) لكل من فئة العاملين لحساب الغير و فئة المنتجين. ومن هنا يمكن القول بأن البطالة تعد من أحد الأسباب الرئيسة لامتهان عمل الوسيط.

لقد أكد أحد التقارير الصادرة عن منظمة العمل العربية على ارتفاع معدلات البطالة في الدول العربية حيث وصلت الي معدلات غير مسبوقة، بلغت (21%) من اجمالى عدد القادرين والراغبين فى العمل، وبلغ اجمالى عدد العاطلين عن العمل في الدول العربية (22.8) مليون عاطل . ووصف التقرير هذه النسبة بأنها من النسب المرتفعة وبخاصة أن معدلات البطالة في أفريقيا إذ بلغت (19.5%)، وفى البلدان الاشتراكية سابقاً (13.4%)، وفى

أمريكا(9.9%)، وفى جنوب أسـيا والبلدان الصـناعية (6.7%)، وفى بعض البلدان الأسـيوية (4.2%). وأشـار التقرير الي أن حجم القوى العاملة بحسـب أخر إحصـاء بلغ 112 مليون شـخص، وطالب التقرير بضـرورة أن تتجاوز معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى العربي المستهدف نسبة (47%)من سوق العمل[1].

وأكد التقرير على وجود تسـع دول عربية تعانى من حالات عدم الاسـتقرار، وهناك نحو 6.8 مليون عامل عربي من الفقراء، وذكر أنه ليس هناك أي بلد في العالم بعيد عن المعاناة من مشكلة البطالة. كذلك فان الدول المستقبلة للعمالة الوافدة قد تأثرت هي الأخرى بهذه الظاهرة إذ بلغت معدلات البطالة فى السعودية نسبة (15%)، وفى قطر(11.16%)، وليبيا (11.12%)، أوضـح التقريرأن معدلات البطالة في الكويت (7.1%)، وفى مصـر (9.1%)، وفى المغرب (13.6%)، واليمن(1.15%)، ولبنان (8.5%)، وفلسـطين (51%). وحذر التقرير من انتشـار البطالة وخصـوصـاً بين الشـباب المتعلم في الدول العربية مؤكدا على انتشـارها بين حملة المؤهلات المتوسطة وخصـوصـاً في مصـر[1] ، كما جاء في هذه الدراسة مع العلم بان ذلك يتسق مع عامل السن (سن الشباب).

وترى الباحثة انه إذا كان للبطالة أثارا سـلبية على حياة الأفراد، فأن تحسـين الوضـع من خلال الدعم المادي في صـورة دخل سـيكون محدود الأثر. وفي هذا الصـدد فأنه لدينا كم كبير من الشـواهد على أن البطالة لها نتائج بعيدة المدى غير فقدان الدخل، بما فيها الأضـرار النفسية، و فقدان حافز العمل والمهارة والشعور بالإحباط والثقة في النفس، و إفساد العلاقات الأسرية والحياة الاجتماعية، وقسوة الاستبعاد الاجتماعي. وما مشكلة الدراسة الحالية و أتجاه

(1) تقرير منظمة العمل العربية ، برنامج تشغيل الشباب في البلدان العربية،2006،ص12.

(1) تقرير منظمة العمل العربية،المرجع السابق ذكره، ص13.

الشــباب المتعلم للعمل في مجال الهجرة غير الشــرعية إلا مثالا صــارخا لما تفعله البطالة في الشباب.

5.عدد أفراد الأسرة :

جدول رقم (5)

التوزيع التكراري والنسبي للمبحوثين حسب عدد أفراد الأسرة

عدد أفراد الأسرة	التكرار	النسبة المئوية
1	3	% 6
2	3	% 6
3	4	% 8
4	2	% 4
5	8	% 16

6	10	% 20
7	9	% 18
8	6	% 12
9	4	% 8
14	1	% 2
المجموع	50	%100

يتبين من الجدول رقم (5) أن أعلى نسبة من أفراد عينة الدراسة بلغ عدد أفراد أسرها ستة أفراد، إذ تمثل (20 %) من مجموع أفراد عينة الدراسة، يلي ذلك من يتكون عدد أفراد أسرهم من سبعة أفراد حيث بلغت نسبتهم (18 %)، في حين نجد أن من يصل عدد أفراد أسرهم إلى خمسة أفراد بلغت نسبتهم (16 %)، ومن بلغ عدد أفراد أسرهم ثمانية (12 %)، ومن يتكون عدد أفراد أسرهم من تسعة وثلاثة أفراد بلغت نسبتهم (8 %) لكل منهما، ونسبة (6 %) من أفراد العينة يتكون عدد أفراد أسرهم من واحد أو اثنين. وأخيرا نجد أن اقل نسبة للمبحوثين تتكون عدد أفراد أسرهم من أربعة عشر فردا وهى حالة واحدة، اي بنسبة (2 %).

وترى الباحثة بأن كبر حجم الأسرة يعتبر من المشاكل التي تواجه المبحوث خاصة إذ ما كانت الأسرة فقيرة أو محدودة الدخل بحيث لا تستطيع توفير متطلبات الحياة الضرورية، الأمر الذي يدفع بأبناء هذه الأسر الي المخاطرة بالعمل في مثل هذه المهنة لتأمين حاجاتهم المادية الضرورية ومساعدة أبائهم على مواجهة متطلبات الحياة. و يشير القران الكريم الي هذا بقوله تعالى : (قل لا يستوي الخبيث والطيب ولو أعجبك كثرة الخبيث) [1]

(1) سورة المائدة ، الآية 100، ص 102.

6. **الوالد على قيد الحياة :**

جدول رقم (6)

التوزيع التكراري والنسبي للمبحوثين حسب وجود الوالد على قيد الحياة

الوالد على قيد الحياة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	**34**	**% 68**
لا	**16**	**% 32**
المجموع	**50**	**%100**

يتبين من الجدول رقم (6) أن أغلبية المبحوثين لا يزال أبائهم على قيد الحياة. إذ بلغت نسبتهم (68 %)، بينما أجاب باقي أفراد العينة والذين تمثل نسبتهم (32 %) بلا، أي بمعنى أن أبائهم متوفون.

وترى الباحثة أن السبب في امتهان الأبناء لعمل الوساطة في مجال الهجرة غير الشرعية أمام سمع وبصر أبائهم قد يرجع الي ضعف سلطة الأب، اوإتباع أسلوب التساهل في المعاملة التي يتبعها الأب في تنشئة الأبناء. كما أن غياب الأب باعتباره المعيل الوحيد للأسرة يشكل مشكلة اقتصادية قد تدفع بالشباب الي الاندفاع والمخاطرة بالعمل في هذه المهنة وذلك لمساعدة أسرهم وتوفير متطلبات الحياة لهم .

7. الوالدة على قيد الحياة:

جدول رقم (7)

التوزيع التكراري والنسبي للمبحوثين حسب وجود الوالدة على قيد الحياة :

الوالدة على قيد الحياة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	**40**	**% 80**
لا	**10**	**% 20**
المجموع	**50**	**%100**

يتضـــح من الجدول رقم (7) أن والدة أغلبية المبحوثين لا تزال على قيد الحياة، إذ بلغت نسبتهم (80 %)، بينما أجاب باقي أفراد العينة، والذي يمثل نسبة (20%)، بأن الوالدة ليست على قيد الحياة.

وفى رأى الباحثة أن انحرافهم مع علم أمهاتهم يرجع الي أسلوب التدليل والتستر كي لا يعلم الأب بتصرفاتهم المنحرفة وهو المسئول الأول عن التربية والضبط، خاصة أذا كان الأب يقضى معظم وقته خارج المنزل. ومما لاشك فيه أن غياب الآباء عن الأسرة سواء للعمل اوالزواج او الوفاة، من شانه أن يؤثر على البناء الأسرى وعلى وظيفتها ويسهم في ضعف الرقابة الأبوية على الأبناء (الرصن الاجتماعي للأسرة حسب النظرية اللامعيارية لدوركايم) .

<u>السوال الثاني:</u>

هل للعوامل الاقتصادية أثر على وسطاء الهجرة غير الشرعية ؟

8. تقاضى الدخل :

جدول رقم (8)

التوزيع التكراري والنسبي للمبحوثين حسب تقاضى الدخل

تقاضى الدخل	التكرار	النسبة المئوية
نعم	27	% 54
لا	23	% 46
المجموع	50	%100

يتبين من الجدول رقم (8) أن أغلبية المبحوثين يتقاضـون دخلاً، إذ بلغت نسـبتهم (54 %)، ونسـبة (46 %) لا يتقاضـون دخلاً. وترى الباحثة أن معظم المهن توفر دخلاً متوسـطاً. وهذا يبرز وجود جانب هام لهذه المشـــكلة وهو دور الجانب المادي في امتهان هذه الحرفة، ويتبين من خلال ذلك فشـل هولاء في تحقيق طموحاتهم المادية بالوسـيلة المشـروعة، وبالتالي فإنهم يبحثون عن وسـائل أخرى بغض النظر عن مشـروعيتها من عدمه. وسـبق أن أوضـحنا في الفصـل الثاني من هذه الدراسـة أن ميرتون (Merton) يرى بأن السـلوك المنحرف هو نتاج ثغرة مخيبة للآمال بين الأهداف المفضـلة ثقافياً في المجتمع، وبين الوسـائل (الإمكانيات) التي يوفرها المجتمع فعلياً للأفراد لتحقيق هذه الآمال.

9. كفاية الدخل لسد الاحتياجات:

جدول رقم (9)

التوزيع التكراري والنسبي للمبحوثين حسب كفاية الدخل لسد الاحتياجات:

هل الدخل يكفى	التكرار	النسبة المئوية
يكفى	**2**	**%8.70**
يكفى لحد ما	**7**	**% 30.43**
لا يكفى	**14**	**%60.87**
المجموع	**23**	**%100**

يتضـــح من الجدول رقم (9) أن أعلى نســـبة من المبحوثين كان دخلهم لا يكفى، إذ بلغت نسبتهم (60.87 %)، في حين أن (30.43%) أفادوا بان دخلهم يكفى الي حد ما، وأخير نجد أن (8.70 %) فقط من المبحوثين أفادوا بان دخلهم يكفى لسد الاحتياجات الضرورية.

وفى رأى الباحثة أن انخفاض الدخل يؤثر بشكل مباشر في امتهان عمل تهريب المهاجرين غير الشـرعيين. إذ عندما ينخفض دخل الأسـرة الي الحد الذي لا يمكن أفرادها من الحصـول على احتياجاتهم الأساسية، كالمأكل والملبس والمسكن بطريق مشروع، فان ذلك سيؤدى ببعض الأفراد السـعي الي إشـباع هذه الحاجات بالطرق غير المشـروعة، مثل العمل في الهجرة غير الشرعية ، أو السرقة او غيرها. كما تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة نجاة فطيس، بعنوان (الآثار الاقتصادية والاجتماعية والصحية للهجرة غير الشرعية على سكان مدينة زوارة)، حيث أشـارت الي أن الأفراد الذين يعملون فى مكافحة الهجرة غير الشـرعية (رجال الأمن) لا يكفى دخلهم لسد حاجاتهم ولا حاجات أسرهم، إذ بلغت نسبتهم (84.2%).

10. معاناة المبحوثين من المشاكل المادية :

جدول رقم (10)

التوزيع التكراري والنسبي للمبحوثين حسب معاناة المبحوث من مشاكل مادية

هل تعانى من مشاكل مادية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	**44**	**%88**
لا	**6**	**%12**
المجموع	**50**	**%100**

يتضـــح من الجدول رقم (10) أن أغلبية المبحوثين يعانون من مشـــاكل مادية، إذ بلغت نسبتهم (88 %)، في حين أفاد (12 %) منهم بأنهم لا يعانون من مثل هذه المشاكل.

ويتضـح من معطيات الجدول أن أغلبية مجتمع الدراسـة كانت لديهم مشـكلات مادية، منها ما يتعلق بالحصـول على متطلبات الحياة التي دفعت بالشـباب الي امتهان هذه المهنة الخطيرة لتامين المتطلبات الضرورية للحياة أو للربح السريع.

السوال الثالث :

هل للبطالة دور في احتراف الشباب مهنة السمسرة والوساطة للتهجير غير الشرعي .

11. السبب في امتهان المبحوثين مهنة تهريب المهاجرين غير الشرعيين:

جدول رقم (11)

التوزيع التكراري والنسبي للمبحوثين حسب امتهانهم مهنة التهريب

السبب	التكرار	النسبة المئوية
عاطل عن العمل	**23**	**%46**
الحاجة الي المال	**12**	**%24**

الرغبة في الربح السريع	**4**	**%8**
ارتفاع مستوى المعيشة	**2**	**%4**
كثرة الأعباء الأسرية	**3**	**%6**
الفشل في الدراسة	**2**	**%4**
عدم توفر فرص العمل الشريف	**4**	**%8**
المجموع	**50**	**%100**

يتبين من الجدول رقم (11) أن أعلى نسبة من المبحوثين (46%) أفادت بأن سبب امتهانهم عمل التهريب هو أنهم من العاطلين عن العمل، في حين بلغت نسبة المحتاجين الي المال (24%)، يلي ذلك نسبة (8%) لكل من الراغبين في الربح السريع والذين لم تتوفر لهم فرص أخرى للعمل الشريف والذين يعدون بذلك من العاطلين عن العمل، ونسبة (6%) بسبب كثرة الأعباء الأسرية ، وأخيراً نسبة (4%) بسبب كل من ارتفاع مستوى المعيشة والفشل في الدراسة .

12: عمل أصدقاء المبحوثين فى مهنة التهريب :

جدول رقم (12)

التوزيع التكراري والنسبي اعمل لأصدقاء المبحوثين في مهنة التهريب

يعمل في مهنة التهريب	التكرار	النسبة المئوية
نعم	**35**	**%70**
لا	**15**	**%30**

المجموع	**50**	**%100**

يتبين من الجدول رقم (12) أن غالبية المبحوثين لديهم أصدقاء يعملون في ذات المهنة، إذ بلغت نسبتهم (70 %)، في حين أن (30 %) من المبحوثين لا يعمل أصدقاؤهم في مهنة التهجير غير الشرعي .

وترى الباحثة أن جماعة الأصدقاء تلعب دوراً أساسياً في تعليم السلوك سواء كان سوياً أو غير سوي، حيث أن الأشخاص يتعلمون او أنهم يقلدون بعضهم البعض كلما كانت صلاتهم أكثر عمقاً واستمرارية.

13. عمل أقارب المبحوثين في مهنة التهريب :

جدول رقم (13)

التوزيع التكراري والنسبي لأقارب المبحوثين في مهنة التهريب

يعمل في مهنة التهريب	التكرار	النسبة المئوية
نعم	**9**	**%60**
لا	**6**	**%40**
المجموع	**15**	**%100**

يتبين من الجدول رقم (13) أن أكثر من نصف المبحوثين لديهم أقارب يعملون في مهنة التهجير غير الشرعي، إذ بلغت نسبتهم (60 %)، أما الباقون الذين يمثلون نسبة (40%) من

المبحوثين، فانه ليس لديهم أقارب يعملون في هذه المهنة.

وبذلك يتضح بأن غياب القدوة والوسط الاجتماعي الذي ينتمي اليه المبحوث يلعب دوراً في تقليد الأفراد لسلوك الآخرين، فمهنة التهجير غير الشرعي يتعلمها الفرد من البيئة المحيطة وذلك عن طريق الاختلاط مع الأفراد الآخرين في المحيط الاجتماعي فى حالة غياب القدوة الحسنة.

14.تأييد ظاهرة تهريب المهاجرين غير الشرعيين:

جدول رقم (14)

التوزيع التكراري والنسبي حسب تأييد أو عدم تأييد المبحوثين لظاهرة تهريب المهاجرين

تؤيد ظاهرة تهريب المهاجرين	التكرار	النسبة المئوية
نعم	38	%76
لا	12	%24
المجموع	50	%100

يتبين من الجدول رقم (14) أن أعلى نسبة من المبحوثين المهربين للمهاجرين غير الشرعيين يؤيدون مهنة تهريب المهاجرين، إذ بلغت نسبتهم (76 %)، في حين بلغت نسبة من لم يؤيد هذه المهنة (24 %) فقط وذلك على الرغم من عملهم فيها.

وترى الباحثة أن تأييد المبحوثين لهذه الظاهرة جاء كنتيجة لارتفاع نسبة البطالة، وكذلك لما توفره من أرباح عالية وسريعة، كما أنها حققت طموحاتهم المادية، مثل تشييد المنازل العصرية والسيارات الفاخرة واقتناء الأجهزة الحديثة وغيرها.

15. تأييد الأسرة لظاهرة تهريب المهاجرين غبر الشرعيين:

جدول رقم (15)

التوزيع التكراري والنسبي لتأييد أسره المبحوثين لظاهرة تهريب المهاجرين:

تأييد الأسرة لظاهرة تهريب المهاجرين	التكرار	النسبة المئوية
نعم	22	%44
لا	28	%56
المجموع	50	%100

يتضح من الجدول رقم (15) أن أعلى نسبة من أسر المبحوثين لا تؤيد مهنة التهجير غير الشـــرعي، إذ بلغت نســـبتهم (56%)، وذلك لوعى أســـر المبحوثين بخطورة هذه المهنة، وما يتعرض له أبناؤهم من مخاطر، في حين بلغت نسبة من تؤيد أسرهم هذه المهنة (44%)،

وترى الباحثة أن الأسر المؤيدة لهذه الظاهرة قد يكون بسبب عدم وعيهم لخطورة هذه المهنة أو بسبب وما يحققه أبناؤهم من مكاسب سريعة، على الرغم من احتمالات تعرضهم للخطر وفقدان حياتهم من اجلها .

16. عقوبة الأسرة :

جدول رقم (16)

التوزيع التكراري والنسبي حسب عقوبة اسر المبحوثين لهم

عقوبة الأسرة	التكرار	النسبة المئوية
الضرب من قبل ولى الأمر	7	%25
مقاطعة الأهل و الأصدقاء	17	%60.71
تبليغ الجهات الرسمية	4	%14.28
المجموع	28	%100

يتبين من الجدول رقم (16) نوع العقوبة التي تطبقها اسر المبحوثين على أبنائهم الذين يرفضون عملهم في هذه المهنة. وبرغم ذلك يعصى الأبناء أبائهم ويمتهنون هذه المهنة، حيث أن أعلى نسبة وهى (60.71) أجابت بأن العقوبة هي مقاطعة الأهل والأصدقاء. وأجابت نسبة

(25%) من العينة أن العقوبة هي الضرب من قبل ولى الأمر، يلي ذلك إبلاغ الجهات الرسمية بهذه المخالفات، وذلك بنسبة (14.28%) فقط .

وتؤكد هذه النتائج ما جاء فى الجدول الســـابق رقم (15) الذي يعيد بان النســـبة الغالبة من الأسر (56%) لا تؤيد عمل أبنائهم في هذه المهنة .

17.مدة العمل :

جدول رقم (17)

التوزيع التكراري والنسبي للمبحوثين حسب مدة العمل

الفترة	التكرار	النسبة المئوية
سنتان	**17**	**% 34**
ثلاث سنوات	**15**	**% 30**
أربع سنوات فأكثر	**18**	**%36**
المجموع	**50**	**%100**

يتبين من الجدول رقم (17) الخاص بالفترة التي عمل فيها المبحوثون في مهنة التهجير غير الشــرعي، حيث أن أعلى نســبة (36%) من المبحوثين الذين عملوا في هذه المهنة كانت لمدة

أربع سنوات فأكثر، ونسبة (34%) استمر عملهم لمدة سنتين، وأخيرا نجد أن نسبه (30%) من المبحوثين عمل لمده ثلاث سنوات.

وتري الباحثة انه علي الرغم من خطورة هذه المهنة إلا أن المبحوثين يستمرون في ممارستها، وهذا دليل واضح علي ما تدره عليهم من أموال طائلة الأمر الذي يحفزهم علي الاستمرار في المخاطرة لعدة سنوات.

18.كيفية التعرف على المهاجرين غير الشرعيين:

جدول رقم(18):

التوزيع التكراري و النسبي لمعرفه المبحوثين بالمهاجرين غير الشرعيين.

كيف تعرف المبحوثين بالمهاجرين	التكرار	النسبة المئوية
الصدفة	11	%22
وسيط من المنطقة	16	%32
وسيط خارج المنطقة	8	%16
عن طريق صديق	15	%30
المجموع	50	%100

يتضـــح من الجدول رقم (18) أن هناك عدة طرق يتعرف بها المبحوثون علي الذين يرغبون في الهجرة، حيث أفادت نســبه (32%) منهم أن التعرف عليهم يتم عن طريق وســيط داخل المنطقة، ونسـبه (30%) عن طريق الأصـدقاء، في حين أفادت نسـبه (22%) من المبحوثين على انه يتم التعرف عليهم عن طريق الصـــدفة، و أخيرا نجد أن اقل نســـبه للتعرف على المهـاجرين هي عن طريق وســـيط من خـارج منطقـه زواره حيـث بلغـت (16%).

وتري الباحثة بان الخبرة و العلاقات الاجتماعية في هذه المهنة تلعب دورا بارزا في التعرف على طالبي التهجير غير الشــرعي، وذلك من خلال التعاون الذي يتم بين الوســطاء من داخل المنطقة و خارجها بالاضافه الي جماعه الأصدقاء والمعارف.

19. انتشار البطالة:

جدول رقم (19)

التوزيع التكراري والنسبي للمبحوثين حسب انتشار البطالة:

وجود المهاجرين أدي لانتشار البطالة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	29	%58
لا	21	%42
المجموع	50	100

يتبين من الجدول رقم (19) أن اعلي نسبة من المبحوثين أفادوا بأن وجود المهاجرين داخل المدينة أدي الي انتشار البطالة، إذ بلغت نسبتهم (58%)، في حين بلغت نسبة من لا تؤيد فكرة أن البطالة ترجع أسبابها الي المهاجرين (42%). وعلى الرغم من تقارب هذه النسب إلا أن أسباب البطالة في منطقة زوارة وما حولها لا يزال يؤكد على مساهمة المهاجرين بشكل كبير في تفاقم أزمة البطالة.

20. تحسين الوضع المادي :

جدول رقم (20)

التوزيع التكراري والنسبي للمبحوثين حسب تحسين الوضع المادي

تحسين الوضع المادي	التكرار	النسبة المئوية
نعم	44	%88
لا	6	%12
المجموع	50	%100

يتبين من الجدول رقم (20) أن غالبيه المبحوثين افادو بأن العمل في هده المهنة أدى الي تحسين أوضاعهم المادية، إذ بلغت نسبتهم (88%)، وعلى العكس من ذلك أفادت نسبه (12%) فقط بأن العمل في هذه المهنة لم يؤد الي تحسين أوضاعهم المادية.

وتري الباحثة باعتبارها من سكان المنطقة التي أجريت فيها الدراسة الحالية، بان الشباب الممارسين لهذه المهنة تحسنت أوضاعهم المادية بالفعل، وذلك واضح بالنظر الي المباني التي شيدت ونوعية السيارات وغيرها من مظاهر الترف والبذخ التي يعيشونها.

21. المقابل المادي:

جدول رقم (21)

التوزيع التكراري والنسبي للمبحوثين حسب المقابل المادي

المقابل المادي بالدينار	التكرار	النسبة المئوية
1500-1000	17	%34
2000-1501	9	%18
2500-2001	8	%16
3000-2501	10	%20
4000-3001	6	%12

المجموع	**50**	**%100**

يتضـــح من الجدول رقم (21) أن المتعاونين يحصـــلون علي مبالغ مالية عالية جراء مسـاعدتهم للمهاجرين علي العبور، حيث أفادت نسـبة (34%) من المبحوثين بأنهم يحصـلون علي مقابل مادي يتراوح ما بين (1000 الي 1500) دينارا للقيام بهذه المهمة، ونسـبة (20%) يتقاضـــون مبلغا يتراوح مابين(2501–3000) دينارا، ونســبة (18%) يتقاضـــون مبلغا يتراوح مابين (1501–2000) دينارا، ونسـبة (16%) يتقاضـون مبلغا يتراوح مابين (2001–2500) دينارا، وأخيرا نجد أن نســـبة (12%) من المبحوثين يتقاضـــون مبلغا عاليا يتراوح فيما بين (3001–4000) دينارا.

ويفسـر ذلك مسـتوى الإقبال الشـديد على ممارسـه هذه المهنة إذ هي تدر أموالاً طائلة على منتسبيها، الأمر الذي شجع العديد من أبناء المنطقة على خوض غمار هذه التجربة غير مبالين بمخاطرها وعدم مشـروعيتها. وقد يتضـح من ذلك بان العقوبة المقررة لهذه المخالفات لا تطبق سريعا كما أنها غير مؤكده.

السوال الرابع:

هل لانعدام الجدية والانضباط في تطبيق القوانين والتشريعات الرادعة اثر على هذه المشكلة ؟

22.عمل الشبكة :

جدول (22)

التوزيع التكراري والنسبي للمبحوثين حسب عمل الشبكة

عمل الشبكة داخل مدينة زوارة فقط	التكرار	النسبة المئوية
نعم	12	%24
لا	38	%76
المجموع	50	%100

يتضح من الجدول رقم (22) أن اعلي نسبة من المبحوثين أجابوا بان عمل شبكات تهريب المهاجرين لا ينحصر فقط في مدينه زواره بل يتعداها لمناطق أخرى، وذلك بنسبة (76%). وفى المقابل، بلغت نسبة من اشارو بان عمل الشبكة ينحصر داخل مدينه زواره بلغت (24%).

وتري الباحثة بأن انحصار عمل الشبكة داخل مدينه زواره حيث يرجع الي تعاون سكان هذه المدينة بالإضافة الي الموقع الجغرافي والقرب من الشواطي الايطالية و هذا هو ما أفاد به بعض عناصر الشبكة للباحثة باعتبارها من سكان المدينة الأصليين.

23. دور المبحوث في الشبكة :

جدول (23)

التوزيع التكراري والنسبي للمبحوثين حسب عمل الشبكة

دور المبحوث في الشبكة	التكرار	النسبة المئوية
الرئيس	8	%16
الوسيط	14	%28

المأوي	**15**	**%30**
صاحب المركب	**13**	**%26**
المجموع	**50**	**%100**

يتضح من الجدول رقم (23) أن اعلي نسبة من المبحوثين كانوا يوفرون المأوى للمهاجرين، إذ بلغت نسبتهم (30%)، ونسبة (28%) كان دورهم دور وسيط فقط بين أعضاء الشبكة، ونسبة (26%) هم من أصحاب المراكب، وأخيراً نجد أن نسبة (16%) من هؤلاء كان دورهم الإشراف على عمل الشبكة (رئيس الشبكة).

وترى الباحثة أن الأدوار داخل الشبكة منسقة ومنظمة بين أفرادها، وكل فرد داخل الشبكة يقوم بدوره بشكل منظم وذلك لان اي خطأ في هذه العملية قد يعرض الرحلة للفشل، مع ما يؤدى إليه ذلك من تكاليف تتحملها الشبكة بجميع عناصرها، إضافة الي المشاكل التي ستتعرض لها مع أجهزة مكافحة الهجرة غير الشرعية. وبناء على الإجراءات المنظمة لهذه الشبكات فأنها تعد ذات مواصفات تتطابق مع الإجراءات المتبعة لدى عصابات الإجرام والجريمة المنظمة .

24.نوع المساعدة :

جدول رقم(24)

التوزيع التكراري والنسبي للمبحوثين حسب نوع المساعدة

نوع المساعدة	التكرار	النسبة المئوية

السكن	**22**	**%44**
الأكل والشرب	**14**	**%28**
الإخفاء عن عيون الآخرين	**11**	**%22**
تقديم مستندات مزورة	**1**	**%2**
المجموع	**50**	**%100**

يتبين من الجدول رقم (24) أن اعلي نسبة من عناصر الشبكة تتولى مهمة توفير السكن للمهاجرين، إذ بلغت (44 %)، ونسبة (28%) منهم تتكون ممن يقومون بتوفير الأكل والشرب، ونسبة (22%) يقومون بمهمة إخفاء المهاجرين عن عيون الآخرين، وأخيراً نجد أن اقل نسبة من عناصر الشبكة تقوم بتقديم المستندات المزورة وذلك بنسبة (2%).

ويتضح من ذلك أن كل المساعدات التي تقدما الشبكة تعتمد على تخصصات ومهام، ولكل فرد دور أو مركز يختلف عن الأخر، ولكن هذه الأدوار والمراكز تعتبر متساندة ومكملة لبعضها البعض، ومن ثم فأن اي خلل داخل مكونات وعناصر الشبكة يؤثر في نجاح العملية

25. تعاون رجال الأمن والشبكة :

جدول رقم(25)

التوزيع التكراري والنسبي للمبحوثين حسب تعاون رجال الأمن والشبكة

تعاون بين رجال الأمن والشبكة	التكرار	النسبة المئوية

نعم	37	%74
لا	13	%26
المجموع	50	%100

يتبين من خلال الجدول (25) أن نسبة (74%) من المبحوثين أفادوا بأن هناك تعاون فيما بين رجال الأمن وعناصر الشبكة، وهذا يدل دلالة واضحة على أن هناك فساد بدرجة كبيرة في أجهزة المكافحة وذلك لتقاضـــى أفراد الأمن للرشـــوة مقابل هذا التعاون، بينما نجد ان نســـبة (26%) من المبحوثين أفادوا بنفي وجود هذا التعاون.

وترى الباحثة أن تعاون رجال الأمن مع عناصـر الشـبكة يعتمد على طبيعة ونوع المسـاعدة وهذا بدوره يفســر ســر نجاح الهجرة غير الشــرعية عبر المنطقة رغم التصــدي لها بالوقاية والمكافحة.

26. نوع المساعدات :

جدول رقم(26)

التوزيع التكراري والنسبي للمبحوثين حسب نوع المساعدات

نوع المساعدات	التكرار	النسبة المئوية
تقديم مستندات مزورة	10	%20
المساعدة في عمليةالمرور	40	%80
تقديم جوزات سفر مزورة	----	----

المجموع	**50**	**%100**

يتبين من الجدول رقم (26)، إضـافة الي ما وردت الإشـارة إليه فى الجدول السـابق (25)، أن اعلي نســبة من المبحوثين أفادوا بوجود مثل هذا التعاون فيما بينهم وبين رجال الأمن على تهريب المهاجرين حيث يدفعون لهم مبالغ مالية مقابل السماح لهم بعبور البحر والتستر عليهم. إذ بلغت نسبة من يقومون بالمساعدة في مجال العبور للمهربين (80%)، ونسبة (20%) كان نوع المساعدة بين رجال الأمن والمهربين يتحدد في تقديم مستندات مزورة، ومن ناحية أخرى لم يتم الكشف عن تقديم جوازات سفر مزورة للمهربين.

كما تتفق نتائج دراستنا الراهنة مع ما توصلت إليه دراسة نجاة فطيس حيث كشفت الدراسة عن أن هناك تعاون بين رجال الأمن وعناصـر الشـبكة وذلك بنسـبة (86.7%) من اجمالى ما يقدم من مساعدات.

27.مواجهة مشاكل التهريب:

جدول رقم(27)

التوزيع التكراري والنسبي للمبحوثين حسب مواجهة المشاكل

مواجهة المشاكل	التكرار	النسبة المئوية
نعم	**42**	**%84**
لا	**8**	**%16**
المجموع	**50**	**%100**

يتبين من الجدول رقم (27) أن أعلي نسبة من المبحوثين يواجهون مشاكل مختلفة سواء كان مع الأهل أو الأصـــدقاء أو رجال الأمن، إذ بلغت نســـبتهم (84%)، بينما نجد بان ما نســـبته (16%) فقط من المبحوثين لا يواجهون اي نوع من المشاكل.

28. المشاكل التي يوجهها المبحوث مع:

جدول رقم(28)

التوزيع التكراري والنسبي للمبحوثين حسب المشاكل التي يوجهها مع

مشاكل التي يوجهها المبحوث مع	التكرار	النسبة المئوية
الأهل	4	%9.52
الأصدقاء	3	%7.15
السلطات	23	%54.76

المهاجرين	12	%28.57
المجموع	42	%100

يتضح من الجدول (28)، أن أعلي نسبة من المبحوثين لديهم مشاكل مع السلطات الأمنية، إذ بلغت أكثر من من نصف عدد المبحوثين وبنسبة (54.76%)، في حين بلغت نسبة من يواجهون مشاكل مع المهاجرين (28.57%)، ونسبة (9.52%) يواجهون مشاكل مع الأهل، وأخيرا نجد بأن اقل نسبة من المبحوثين أفادت بأنها تواجه مشاكل مع الأصدقاء، إذ بلغت (7.15%).

وترى الباحثة أن معظم مفردات مجتمع الدراسة تواجه مشاكل مع السلطات الأمنية. وعلى الرغم من ذلك فانه يتم تسوية المشكلة فيما بينهم وذلك مقابل دفع مبالغ مالية لا تقل عن 1000 دينار وأكثر عن كل حاله. وقد لاحظت الباحثة ذلك من خلال أقوال المبحوثين أثناء إجراء الدراسة.

29.نوع المركب:

جدول رقم(29)

التوزيع التكراري والنسبي للمبحوثين حسب نوع المركب المستخدم

نوع المركب	التكرار	النسبة المئوية
زورق مطاطي صغير	25	%50
قارب	17	%34

جرافة	8	%16
سفينة	---	---
وسيلة أخرى	---	---
المجموع	50	%100

يتبين من الجدول رقم (29)، تباين وســـائل نقل المهاجرين، حيث يحتل الزورق المطاطي الترتيب الأول في نقل المهاجرين وذلك بنسـبة النصـف أو (50%)، في حين بلغت نسـبة من يستخدم القارب الخشبي (34%)، ونسبة (61%) يستخدمون الجرافه. وتري الباحثة أن سبب استخدام معظم الأفراد الذين يعملون في هذه المهنة للزورق المطاطي هو سهوله الحصول عليه، و أن ثمنه منخفض بدرجة انه أصـــبح في متناول الجميع، وذلك عكس الذين يســـتخدمون الجرافات باهظة الثمن.

30.**الإجراءات الأمنية للمركب :**

جدول رقم(30)

التوزيع التكراري والنسبي للمبحوثين حسب إجراءات الأمنية للمركب

بدون إجراءات أمنية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	36	%72
لا	14	%28
المجموع	50	%100

يتبين من الجدول رقم (30)، أن أعلي نسبة من المبحوثين أفادوا بأنه يتم شراء المركب بدون إجراءات أمنية، إذ بلغت نسبتهم (72%)، في حين بلغت نسبة المبحوثين الذين أفادوا بأنه يتم وفق إجراءات أمنية (28%).

وتدل هذه البيانات على أن عدم وجود الرقابة الأمنية وعدم التشديد على الإجراءات الرسمية القانونية عند شراء المراكب، الأمر الذي يعد من ضمن الأسباب التي تشجع الشباب على العمل فى هذه المهنة، وقد تأكد ذلك للباحثة من خلال المقابلات الميدانية للأشـــخاص الذين يعملون في هذا النشاط ، ويتضح من هذا الجدول إضافة الي الجداول السابقة (25،26،27،28،30) أن هناك فساد أدارى واسع المدى، الأمر الذي يشجع على هذه الممارسات المخالفة للقانون

.

31.التصرف في المركب :

جدول رقم(31)

التوزيع التكراري والنسبي للمبحوثين حسب التصرف فى المركب

التصرف في المركب	التكرار	النسبة المئوية
الحرق	**8**	**%16**
تصادره دولة المهجر	**28**	**%56**
لا أعلم عنه شي	**14**	**%28**
المجموع	**50**	**%100**

يتضح من الجدول رقم (31)، أن أعلي نسبة من المبحوثين أشاروا بأنه يتم مصادرة المركب في حال اكتشاف جريمة التهريب ، إذ بلغت نسبتهم (56%)، ونسبة (28%) من المبحوثين اجابو بأنهم لا يعلمون عنه شيئا، ونسبة (16%) أفادوا بأنه يتم التصرف في المركب بالحرق.

وترى الباحثة أن غالبية النتائج الواردة فى الجدول تشير الي أنها مراكب مفقودة سواء بمصادراتها او عدم معرفة مصيرها او بإحراقها. وهذا يعنى ان ثروة المجتمع مهدورة سواء كانت فى قاع البحر او على الشواطئ الايطالية والليبية.

32.ملكية او إيجار المراكب لنقل المهاجرين:

جدول رقم (32)

التوزيع التكراري والنسبي للمبحوثين حسب ملكية او إيجار المركب

المركب	التكرار	النسبة المئوية
ملكية خاص للشبكة	12	%24
شراء	38	%76
إيجار	---	---
المجموع	50	%100

يتبين من الجدول رقم (32)، أن نسـبة (76%) من المبحوثين قاموا بشـراء المركب لغرض نقل المهاجرين، والنسبة الباقية (24%) أفادت بان المركب ملكية خاصة للشبكة ولا يتم تأجيره. كما تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة نجاة فطيس.

وترى الباحثة أن نسـبة (76%) من المبحوثين يسـتطيعون شـراء هذه المراكب، وهو الأمر الذي يدل على ما توفره هذه المهنة من أرباح عالية .

السوال الخامس:

هل يوثر ضعف دور المؤسسات الاجتماعية على الحد من هذه الظاهرة ؟

33. عدد مرات فشل الرحلة :

جدول رقم (33)

التوزيع التكراري والنسبي للمبحوثين حسب عدد مرات فشل الرحلة

عدد المرات	التكرار	النسبة المئوية
مرة	**16**	**%32**
مرتان	**15**	**%28**
ثلاث مرات	**14**	**%30**
أربع مرات	**5**	**%10**
المجموع	**50**	**%100**

يتبين من الجدول رقم (33) أن اعلي نسبة من المبحوثين كان عدد مرات فشلهم في الرحلة مرة واحدة ،إذ بلغت نسبتهم (32%)، يلي ذلك من بلغت عدد مرات فشلهم ثلاث مرات، إذ بلغت نسبتهم (30%)، في حين نجد أن نسبة (28%) كانت مرتان، وأخيرا نجد اقل نسبة من المبحوثين ما تكرر فشلهم لعدد أربع مرات فأكثر وهى (10%).

34.إرجاع النقود للمهاجرين :

جدول رقم (34)

التوزيع التكراري والنسبي للمبحوثين حسب إرجاع النقود للمهاجرين

يتم إرجاع النقود	التكرار	النسبة المئوية
نعم	17	%34
لا	33	%66
المجموع	50	%100

يتضح من الجدول رقم (34)، أن أعلي نسبة من المبحوثين أفادوا بأنه لا يتم إرجاع المبالغ التي تم أخذها من المهاجرين، إذ بلغت نسبتهم (66%)، في حين بلغت نسبة من يتم إرجاع جزء من النقود بعد الخصم (34%).

وعلمت الباحثة أن الخسائر التي تتعرض لها الرحلة يتحمل نتائجها الجميع، وهذا هو ما ورد فى أقوال المبحوثين خلال المقابلة الميدانية (فترة الدراسة)، كما أفاد بعض المبحوثين بأنه لا يتم إرجاع المبالغ في حالة فشل الرحلة وذلك لاتفاق فيما بين المبحوث والمهاجر مسبقاً قبل بدء الرحلة.

35 .أعادة ترتيبات الرحلة دون دفع المقابل:

جدول رقم (35)

التوزيع التكراري والنسبي للمبحوثين حسب أعادة المحاولة

أعادة المحاولة دون مقابل (بالمجان)	التكرار	النسبة المئوية
نعم	19	%57.57
لا	14	%42.43
المجموع	33	%100

يتبين من الجدول رقم (35) أن اعلي نســـبة من المبحوثين الذين يقومون بإعادة المحاولة بدون مقابل هي (58%)، في حين بلغت نسـبة (42.43%) من المبحوثين الذين أفادوا بأنهم يقومون بإعادة المحاولة بمقابل مادى بعد خصم 50% من القيمة المحددة، إذ يتحمل الخسائر كلا الطرفين (المهاجر غير الشرعي و المهرب).

36.خطورة مهنة الهجرة غير الشرعية

جدول رقم (36)

التوزيع التكراري والنسبي للمبحوثين حسب خطورة مهنة الهجرة غير الشرعية

مستوى الخطورة	التكرار	النسبة المئوية
خطيرة جداً	21	%42
خطيرة الى حد ما	14	%28
ليست خطيرة	5	%10
لا استطيع أن اقدر	10	%20
المجموع	50	%100

يتضـــح من الجدول رقم (36) والخاص بإجابة المبحوثين على مدى خطورة الهجرة غير الشرعية الإجابات كانت كما يلي: نسبة (42%) أجابوا بأنها خطيرة جداً، ونسبة (28%) أجابوا بأنها خطيرة الي حد ما، بينما أجابت نسـبة (20%) منهم بأنهم لا يسـتطيعون تقدير خطورتها، وأجابت نسبة (10%) بأنها ليست خطيرة.

وترى الباحثة أن نسـبة (42%) يعلمون بأنها خطيرة، ومع ذلك فأنهم لا يزالون يمارسـونها. وهذا يدل دلالة واضـحة على حماس الشـباب لمزاولة هذه المهنة، وذلك لما توفره لهم من أرباح تحقق لهم طموحاتهم المادية والحصـول على مكانة اجتماعية داخل مجتمعهم، وذلك من خلال اعترافات بعض أعضاء الشبكة عند إجراء المقابلة الميدانية.

37.مكان القبض.

جدول رقم (37)

التوزيع التكراري والنسبي للمبحوثين حسب مكان القبض

مكان الذي تم فيه القبض	التكرار	النسبة المئوية

مكان تجمع المهاجرين	12	%24
في المركب في بداية الرحلة	1	%2
في المركب في عرض البحر	2	%4
في المنزل	11	%22
في الشارع	24	%48
المجموع	50	%100

يتضح من الجدول رقم (37) أن نسبة (48%) من المبحوثين تم القبض عليهم في الشارع، يلي ذلك من تم القبض عليهم في أماكن تجمع المهاجرين وذلك بنسبة (24%)، ونسبة (22%) في المنزل، ونسبة (4%) في عرض البحر، وأخيرا نجد أن اقل نسبة بين مجتمع الدراسة وهى (2%) كانت في المركب عند بداية الرحلة.

وترى الباحثة أن اعلي نسبة هي (48%) من المبحوثين الذين تم القبض عليهم في الشارع و يدل على أن الأجهزة الأمنية تقوم برصد تحركات أعضاء الشبكة المبلغ عنهم.

38. الرغبة في الاستمرار في تهريب المهاجرين غير الشرعيين :

جدول رقم (38)

التوزيع التكراري والنسبي للمبحوثين حسب الرغبة في الاستمرار في تهريب المهاجرين

أرغب في الاستمرار	التكرار	النسبة المئوية
نعم	26	%52

لا	24	%48
المجموع	50	%100

يتبين من الجدول رقم (38) أن اعلي نسبة من المبحوثين يرغبون في مزاولة هذه المهنة بعد خروجهم من السجن، إذ بلغت نسبتهم (52%)، وهذا يدل على ما تدره عليهم هذه المهنة من أموال طائلة بالإضافة الي أن العقوبة لم تكن رادعة لهم، في حين بلغت نسبة من لا يرغب في مزولتها (48%) بعد خروجهم من السجن.

39.تحقيق الطموحات المادية للشباب:

جدول رقم (39)

التوزيع التكراري والنسبي للمبحوثين حسب تحقيق الطموحات المادية للشباب

حققت الطموح المادي	التكرار	النسبة المئوية
نعم	47	%94
لا	3	%6
المجموع	50	%100

يتضح من الجدول رقم (39) أن غالبية المبحوثين افادو بأن مهنة التهجير غير الشرعي حققت لهم طموحاتهم المادية، إذ بلغت نسبتهم (94%)، ونسبة (6%) من المبحوثين لم تحقق لهم الأرباح المنشودة. وترى الباحثة أن نسبة (52%) من المبحوثين لديهم الرغبة في الاستمرار بمزاولة هذه المهنة بعد خروجهم من السجن (حسب بيانات الجدول السابق(38)،وذلك بسبب أنها حققت لهم طموحاتهم المادية. وهذا يدل على الأرباح التي تحصل عليها أعضاء الشبكة

وعلى المكانة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع هى التى تشجعهم على الاستمرار فى مزاولة هذه المهنة على الرغم من ما يحف بها من مخاطر ومن عدم مشروعيتها.

عرض نتائج الدراسة

أولا: عرض لأهم نتائج الدراسة :-

البيانات الأولية :-

1. أثبتت الدراسة أن نسبة المبحوثين (90%) هي من فئة الشباب، حيث تتراوح أعمارهم مابين (20 ــ 40) سنة، بينما نسبة (10 %) من المبحوثين تتراوح أعمارهم من (40) سنة فما فوق.
2. بخصوص متغير المستوي التعليمي تبين بأن (90%) من المبحوثين لم يتجاوز مستواهم الدراسي مرحلة التعليم الاساسى و الثانوي.
3. تنوعت الحالة الاجتماعية للمبحوثين حيث كانت أكبر نسبة هي (46%) من المبحوثين غير متزوجين، يلي ذلك من هو مطلق و أرمل.
4. كشفت لنا الدراسة أن نسبة (64%) من المبحوثين عاطل عن العمل، وأن نسبة (32%) يعمل كموظفا، ونسبة (12%) يعمل عملا حرا (وقد يشير البعض الى مفهوم البطالة بالعمل الحر)، ونسبة (6%) عسكري، ونسبة (2%) لمن يعمل لحساب الغير أو المنتج .
5. أثبتت الدراسة أن اكبر عدد أفراد أسر المبحوثين من خمسة الي ثمانية أفراد بنسبة (58%)، وعدد أفراد الأسر اقل من أربعة بنسبة (24%)، بينما يبلغ عدد أفراد الأسر من تسعة الي أربعة عشر بنسبة (10%).
6. أثبتت الدراسة أن نسبة (80%) من المبحوثين كانت الأم على قيد الحياة، ونسبة (68%) من المبحوثين كان الأب على قيد الحياة .
7. أثبتت الدراسة أن أغلبية المبحوثين يتقاضون دخلاً إذ بلغت نسبتهم (54%)، ونسبة (46%) لا يتقاضون دخلاً.
8. أثبتت الدراسة عدم كفاية دخل المبحوثين لسد الاحتياجات بلغت نسبتهم (60.87%)، ونسبة (30.70%) من المبحوثين أفادو بان الدخل يكفى لحد ما ، ونسبة (8.70%) من المبحوثين أفادوا بان الدخل يكفى لسد الاحتياجات.

أثبتت الدراســـة أن أغالبية المبحوثين يعانون من المشـــاكل المادية إذ بلغت نســـبتهم (88%)،و كانت أهم المشاكل كا الاتى: نسبة (46%) من المبحوثين أفادوا بأن سبب امتهانهم عمل التهريب هو أنهم عاطلين عن العمل، في حين بلغت نسبة المحتاجين الي المال (24%)، يلي ذلك نسبة (8%) لكل من الراغبين في الربح السريع والذين لم تتوفر لهم فرص العمل الشريف، ونسبة (6%) من المبحوثين بسبب كثرة الأعباء الأسرية ، وأخيراً نسبة (4%) بسبب كل من ارتفاع مستوى المعيشة والفشل في الدراسة .

9. أثبتت الدراسة أن نسبة (70%) من المبحوثين لديهم أصدقاء يعملون فى مهنة التهريب المهاجرين غير الشرعيين، ونسبة (60%) من المبحوثين لديهم أقارب يعملون فى هذه المهنة.
10. كشفت الدراسة أن أكبر نسبة من المبحوثين يؤيدون مهنة تهريب المهاجرين، إذ بلغت نســـبتهم (76%)، في حين بلغت نســـبة من لم يؤيد هذه المهنة (24%)، وذلك على الرغم من عملهم فيها.
11. أثبتت الدراسة أن نوع العقوبة من قبل اسر المبحوثين الذين يرفضون عدم عمل أبنائهم في هذه المهنة على الرغم من أن الأبناء يعصـــون أبائهم هى عقوبة مقاطعة الأهل والأصدقاء وذلك بنسبة بلغت (60.71%) ، في حين أجاب بنسبة (25%) أن العقوبة هى الضـــرب من قبل ولي الأمر، يلي ذلك تبليغ الجهات الرســـمية كعقوبة بنســـبة (14.28%).
12. تبين بأن مدة العمل أي الفترة التي عمل فيها المبحوثين في مهنة التهجير غير الشرعي بنسبة (36%) من المبحوثين عمل لمدة أربع سنوات فأكثر، ونسبة (34%) عمل لمدة سنتين،وأخيرا نسبة (30%) من المبحوثين عمل لمدة ثلاث سنوات.

13. أثبتت الدراسة انتشار البطالة ، حيث اتضح بأن نسبة (58%) من المبحوثين أفادوا بأن وجود المهاجرين داخل المدنية أدي إلي انتشار البطالة، في حين بلغت نسبة من لا تؤيد فكرة أن البطالة هي بسبب المهاجرين (42%).
14. أثبتت الدراسة أن أغلبية المبحوثين أفادوا بأن العمل في هذه المهنة أدت الي تحسين أوضاعهم المادية، إذ بلغت نسبتهم (88%)، ونسبة (12%) على العكس من ذلك.
15. أثبتت الدراسة أن عمل شبكات تهريب المهاجرين لا ينحصر فقط في مدينه زواره، بل يتعداها لمناطق أخرى، وذلك بنسبة (76%)، وفى المقابل بلغت نسبة من أشاروا بان عمل الشبكة ينحصر داخل مدينه زواره بلغت (24%).
16. كشفت الدراسة أن نسبة من المبحوثين كانوا يوفرون المأوي للمهاجرين (حسب دور المبحوث في الشبكة)، إذ بلغت نسبتهم (30%)، ونسبة (28%) كان دور وسيط بين أعضاء الشبكة، ونسبة (26%) كان صاحب المركب، وأخيرا نجد أن نسبة (16%) دوره الرئيس داخل الشبكة.
17. أثبتت الدراسة أن نسبة (74%) من المبحوثين أفادوا بأن هناك تعاون بين رجال الأمن وعناصر الشبكة، وهذا يدل دلالة واضحة على وجود فساد بدرجة كبيرة في أجهزة المكافحة، وتقاضى أفراد الأمن الرشوة مقابل هذا التعاون، بينما نجد أن نسبة (26%) من المبحوثين أفادوا بنفي وجود هذا التعاون.
18. أثبتت الدراسة أن (نوع المساعدات) بين رجال الأمن والمبحوثين بوجود تعاون بينهم وبين رجال الأمن علي تهريب المهاجرين بنسبة (80%) .
19. أثبتت الدراسة أن (الإجراءات الأمنية للمركب) تمثل أعلى نسبة من المبحوثين الذين أفادوا بأنه يتم شراء المركب بدون إجراءات أمنية، إذ بلغت نسبتهم (72%)، في حين أن من أفادوا بأنه يتم وفق إجراءات أمنية بلغت نسبتهم (28%) .

20. كشفت الدراسة أن مدي خطورة مهنة تهجير المهاجرين غير الشرعيين وكانت إجابة المبحوثين كالأتي: نسبة (42%) أجابوا بأنها خطيرة جداً، ونسبة (28%) أجابوا بأنها خطيرة إلي حد ما، بينما نسبة (20%) أجابوا بأنهم لا يستطيعون تقدير خطورتها، بينما نسبة (10%) أجابوا ليست خطيرة.
21. أثبتت الدراسة أن نسبة (52%) من المبحوثين لديهم الرغبة في الاستمرار في مزاولة هذه المهنة بعد خروجهم من السجن حيث أنها حققت لهم طموحاتهم المادية والمعنوية.

التوصيات:

من خلال نتائج الدراسة الحالية والتي تم عرضها في هذا الفصل ومن خلال خبرة الباحثة العملية، تقدم الباحثة بالتوصيات التالية:

1. توصى الدراسة بالبحث في العوامل والأسباب الحقيقية التي زادت من خطورة ظاهرة تهجير المهاجرين غير الشرعيين، و ايلاء الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أهمية بالغة، مع التركيز على الجوانب الأمنية.
2. تشجيع البحث العلمي التطبيقي في المجالات الاجتماعية الحيوية، والاهتمام برفع الوعي الثقافي لأفراد المجتمع من خلال برامج هادفة ومدروسة .
3. إعداد خطة إستراتجية ثلاثية الأبعاد، أمنية وقانونية و إعلامية للتعامل مع ظاهرة تهجير المهاجرين غير الشرعيين.

4. العناية بالأسرة كمؤسسة اجتماعية تربوية عن طريق توجيه الوالدين و أرشادهما، وتصحيح أساليب التربية.
5. ضرورة غرس القيم الدينية والخلقية والاجتماعية في نفوس الأفراد عن طريق التنشئة الاجتماعية السوية في الأسرة وعن طريق المؤسسات الاجتماعية وذلك عن طريق المؤسسات الاجتماعية.
6. نظراً لارتفاع نسبة البطالة لفئة الشباب ومحدودية خيارات العمل المتاحة لهم، يتعين إتاحة الفرص أمامهم بشكل أكبر للإسهام فى قوة العمل، وذلك من خلال توسيع مجالات نطاق عمل الشباب وتنويعها وعدم حصرهم فى مهن محددة.
7. توصى الدراسة بمنح معاشات للعاطلين عن العمل حتى يتم إيجاد الوظيفة المناسبة للفرد كلاً حسب كفاءتهم ومستوياتهم التعليمية من قبل الجهات المختصة .
8. ترشيد عملية استقدام العمالة الأجنبية ، وذلك من خلال حصرها فى مهن محددة.
9. توصى الدراسة بدعم الشباب وتشجيعهم على التعليم للتغلب على مشكلة تدنى المستوى التعليمي، لأنها من المشاكل التي تخلف الشعوب وتزيد تأخرهم.
10. ضرورة حرص الدولة على وضع دراسة شاملة وموسعة لا عادة تنظيم المؤسسات التعليمية في المجتمع.
11. الاستعانة بالتجارب العلمية والخبراء في مجال التهريب و معرفة مدي أهمية خطورة مهنة الهجرة غير الشرعية.
12. العمل على تفكيك شبكات تهريب المهاجرين غير الشرعيين، وتوقيع الجزاءات الحازمة على أعضاء هذه الشبكات، من خلال القوانين خاصة بمكافحة التهريب البشرى.

13. في ضوء المنظور العلمي تختتم الدراسة بالقول : بأن مسؤولية مكافحة الهجرة غير الشرعية بصفة عامة والاهتمام بالشباب بصفة خاصة لا تقتصر على أجهزة العدالة الجنائية فقط و إنماء هي مسؤولية المجتمع بأسره سواء الأفراد أو المؤسسات أو الهيئات العلمية وعليه توصى الدراسة بضرورة قيام التعاون بين تلك الشرائح المختلفة في المجتمع.

المراجع والمصادر

أولاً :-المصادر والمعاجم .

1.القران الكريم .

2. إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، الجزء الثاني، بيروت: منشورات دار إحياء التراث العربي، ب، ت .

ثانياً: المراجع .

1. السيد خالد المطري، دراسات في سكان العالم الإسلامي ، جدة: جامعة الملك عبد العزيز- كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1984م.

2. بيار أنصار، العلوم الاجتماعية المعاصرة ، ترجمة نخلة فريفر، المركز الثقافي العربي، 1992 .

3.تاريخ هيرودوت، ترجمة عبد الآلة الملاح، أبو ظبي: المجمع الثقافي، 2001.

4. جابر عبد الحميد جابر، مهارات البحث التربوي، الدوحة: دار النشر للجامعات، 1993.

5. رانيا محمد عبد اللطيف، تحليل النظريات الاقتصادية، القاهرة : الدار الدولية للاستثمارات الثقافية،2007 .

6. رجاء أبو علام، مناهج البحث في العلوم التربوية والنفسية، الإسكندرية: دار النشر للجامعات، 2001 .

7. رشيد الناخوري، المغرب الكبير العصور القديمة، بيروت: دار النهضة العربية، 1981 .

8.صلاح مصطفى الفوال، علم الاجتماع البدوي، لقاهرة: دار غرين للنشر والتوزيع ،2002 .

9. طاهر جاسم محمد، دراسات تاريخية في العلاقات العربية الإفريقية، بيروت : دار شموع الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع ، ط1، 2003.

10.على الحوات، الهجرة غير الشـــرعية الي أوربا عبر بلدان المغرب العربي، ط1، طرابلس: ليبيا، منشورات الجامعة المغاربية ، 2007.

11.علي عبد الرزاق جلبي، علم اجتماع الســـكان، الإســـكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1985م.

12.عثمـان علي أميمن، مقدمـة في علم النفس الإجرامي، الخمس : دار الخمس للطبـاعـة، 2005.

13.عثمان الحســن نور، ياســر عوض الكريم، الهجرة غير المشــروعة والجريمة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض: السعودية ، 2008 .

14.عدنان الدوري، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، الكويت: جامعة الكويت، 1973 .

15.عبد الرزاق مســلم ماجد، دراســة ابن خلدون في ضــوء النظرية الاشــتراكية، بغداد : وزارة الإعلام ، 1976 .

16.عبد القادر مصـــطفى المحيشـــي وآخرون، جغرافية القارة الأفريقية وجزرها، طرابلس: دار ليبيا للنشر والتوزيع والإعلان، 2000.

17.عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبية، الإسكندرية: منشورات مركز الإسكندرية ، 1996 .

18.عدنان الدوري، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الاجرامى، الكويت: ذات السلاسل، 1984.

19.فتحي أبو عيانة، دراسات في علم السكان، بيروت: منشورات دار النهضة، 1984.

20.فرناند بروديل، البحر المتوســط، ترجمة عمر ســالم، تونس: منشــورات البحر المتوســط، 1990 .

21. محمد المبروك المهدوي، جغرافية ليبيا البشرية، ط3 ، بنغازي: جامعة قاريونس، 1998 .

22.محمد سلامة، أسباب جنوح الأحداث، الإسكندرية : مكتب الجامعي الحديث، 1979 .

23. محمد عبد الباقي الهرماســـي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، ط1،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1987.

24. محمد المبروك يونس، ليبيا في العلاقات العربية الأفريقية، الزاوية: مطابع الوحدة العربية، 1994.

25. محمد عبد الخالق، القانون الدولي الليبي الخاص، بنغازي: منشـــورات جامعة قاريونس، 1978.

26. محمد على محمد، علم الاجتماع والمنهج العلمي، الإســـكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1980.

27. محمد سيف الدين فهمي، التخطيط التعليمي، مكتبة ألا نجلو المصرية، ب. ت.

28.محمد عبيد الزنتاني، الهجرة غير الشرعية والمشكلات الاجتماعية ، الإسكندرية : المكتب العربي الحديث ،1999 .

29.مصـــطفى عبد المجيد كاره، مقدمة في الانحراف الاجتماعي، الدراســـات الاجتماعية و الانثروبولوجية، معهد الإنماء العربي، 1984.

30.مصطفى عمر التير، مساهمات في أسس البحث الاجتماعي، مصراته: ط1، الدار ليبيا للنشر والتوزيع ، 1989 .

31. معروفي عبد اللطيف، الهجرة الســـرية والمهاجرون بدون أوراق في العلاقات المغربية الأوروبية، المغرب: كلية الحقوق، 1999.

32. موزة عبيد غباش، الهجرة الخارجية والتنمية ، دراسة تطبيقية لآثار الهجرة الوافدة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً ، دبي: القراءة للجميع للنشر والتوزيع، 1990.

33. نجمي رجب مضياف، مدينة غات وتجارة القوافل الصحراوية ، ط1، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ،1999.

34.وليم فهمى، موجات الهجرة اليهودية الى فلسطين، القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية،1997.

35. يسرى عبد الرزاق الجوهري، شمال أفريقيا دراسة في الجغرافيا التاريخية والإقليمية، الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة، 1986 .

ثالثاً:رسائل الماجستير .

1.الهادي سالم محمد عمر، الهجرة غير الشرعية للأفارقة عبر ليبيا إلى ايطاليا (الأسباب، النتائج، المعالجات)، أكاديمية الدراسات العليا، الدراسات الإقليمية، شعبة الدراسات الأوروبية، رسالة ماجستير غير منشورة، طرابلس: 2008 .

2.أبو بكر محمد عمر الغزالي، ظاهرة الهجرة غير الشرعية وآثارها على الجماهيرية، جامعة التحدي، كلية الاقتصاد، قسم العلوم السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2007 – 2008 .

3.إبراهيم الناني الصادق التارقي، المهاجرون من النيجر إلى مدينة غات أسباب هجرتهم ونتائجها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة طرابلس، العلوم الاجتماعية، 2002 .

4. سمير رويص ، الهجرة غير الشرعية الي ايطاليا : دراسة سوسيولوجية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، صفاقس: 2008 .

5.علي الحوات، الهجرة غير الشـــرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي، اتحاد المغرب العربي، ط1، طرابلس، ليبيا: الجامعة المغاربية، 2007.

6.محمد رمضـــان ،الهجرة الســـرية في المجتمع الجزائري، أبعادها وعلاقاتها بالاغتراب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تلمسان، الجزائر،2009 .

7. نيكوس جوزيف، المهاجرون من غرب إفريقيا فى مدينة طرابلس: أسـباب هجرتهم ونتائجها، جامعة طرابلس، رسالة ماجستير،غير منشورة، طرابلس:1997 .

8. نجاة عبد السـلام فطيس ، الآثار الاقتصـادية والاجتماعية والصـحية للهجرة غير الشـرعية على سكان منطقة زوارة للفترة (1997 – 2007)، جامعة طرابلس، قسم ا لجغرافيا ، 2009 .

رابعاً: الدوريات :-

1. إبراهيم حركات، دور الصـــحراء الإفريقية في التبادل والتســويق خلال العصـــر الوســـيط، طرابلس : مجلة البحوث التاريخية، ط3، 1981.

2. بشير الكوت، ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العلاقات الأوروبية الأفريقية ، مجلة دراسات، المركز العالمي لدراسات ، السنة الثامنة ، العدد الثامن والعشرون، 2007 .

3. حميد الهاشـــمي، المهاجرون العرب وإشـــكالية الاندماج الاجتماعي في البلدان الغربية، المهاجرون العراقيون في هولندا نموذجا، كلية العلوم الإنســـانية والاجتماعية في جامعة تونس، للسنة الدراسة 2005-2006 مجلة علوم إنسانية، السنة الرابعة: العدد 30: أيلول (سبتمبر) 2006 .

4Qais Al Nouri, Changing Family Value and Higher Education in Libya, International journal of Contemporary Sociology, vol. 32 no. 1, 1995. حميد الهاشمي،

5. شعبان الطاهر الأسود، العولمة والهجرة، المجلة الجامعية، مركز البحوث والدراسات العليا، جامعة السابع من ابريل، العدد السابع، 2005 .

6.عادل الهواري ، البطالة وأثرها على العلاقات الاجتماعية ، مجلة الحكمة ، طرابلس ، 1979 ، ص345

7. عبد الله أبو بطانة، أنماط التعليم العالي التي يحتاجها الوطن العربي حتى عام 2000، مجلة اتحاد الجامعات العربية، عدد خاص بأبحاث المؤتمر العام السادس للاتحاد المنعقد في صنعاء – تموز (يوليو) 1988، ص 293 .

8. محمد رمضان ، الهجرة السرية في المجتمع الجزائري: أبعادها وعلاقتها بالاغتراب الاجتماعي. دراسة ميدانية ، مجلة علوم إنسانية، السنة السابعة: العدد 43: خريف 2009 .

9. مجيب حسن محمد ، الهجرة غير الشرعية المشكلة والأبعاد ، مجلة دراسات المركز العالمي ، السنة الثامنة ، العدد الثامن والعشرون ، 2007 ، ص99–100.

10. مقدم محمد مسعود الراجحي ، مجلة الامن العام ، عدد خاص 51 .

11. مجلة الأمن العام، طرابلس : العدد 51 ، ص26 .

12.نجاح قدور ، الهجرة السرية في بلدان المغرب العربي حالة المغرب ، مجلة دراسات ، المركز العالمي لدراسات ، السنة الثامنة ، العدد الثامن والعشرون ، 2007 .

13.نصـــر الدين محمد بركة ابو غمجة ، الأبعاد الاجتماعية والاقتصـــادية لظاهرة الهجرة غير الشرعية ، دراسة ميدانية بمنطقة زوارة ، مجلة الجامعية ، النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس ، جامعة طرابلس، طرابلس – ليبيا: العدد 14،2007 .

خامساً: التقارير والمحاضر الرسمية:-

1. تقرير التنمية الإنســانية العربية، التطورات الاجتماعية والاقتصــادية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الفصــل الثاني، بيروت: شـركة كركي للنشـر، عن مركز مراقبة التهجير، المفوضـية السامية للأمم المتحدة لشون اللاجئين، 2008 .

2. تقرير التنمية الإنســانية العربية، التطورات الاجتماعية والاقتصــادية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، بيروت: شركة كركي للنشر، 2003 .

3. تقرير الاقتصادي الموحد ، المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، الجزء الأول ، 2009.

المتحدة الأمم 4. تقرير التنمية الإنسـانية العربية ، التطورات الاجتماعية والاقتصـادية ، برنامج 2003. للنشر، كركي الإنمائي ، بيروت: شركة

5. تقرير محمد المصـــراتى ، ملفات الهجرة غير الشـــرعية، الأهرام: تقارير المراســـلين، 2003/11/4.

6.جامعة الدول العربية ، التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية ، إدارة الســياســات الســكانية والهجرة ، القاهرة : مصر الضمان الاجتماعي ، 2006 ، ص31.

7.تقريرعن زيارة وزير الداخلية لجمهورية ايطاليا ، الادارة العامة للشؤون الاوروبية ، 2003 .

8. وزارة للمرافق، بوليســـير فس فاديكو، مدينة زواره المخطط الشـــامل، ط . ن ، رقم (5)، وارسو، بولندا ، 2000،

9.جهاز مكافحة الهجرة وإدارة مباحث الجوازات، زوارة ، بيانات غير منشورة ، 2008 .

10.مدونة التشريعات ، مؤتمر الشعب العام ، العدد (03) ، 2004/3/31 ف .

11.أمانة المؤتمر الشعبي العام ، سرت : قرار 19، 2010 .

12. محضر الاجتماع غير الرسمي الأول لفريق العمل (11) ، حول هجرة العبور المتوسطية المنعقد في فيينا 2004 ، وزارة الخارجية .

13. محضر الاجتماع غير الرسمي الأول لفريق العمل (11) ، حول هجرة العبور المتوسطية المنعقد في فيينا 2004 ، وزارة الخارجية .

14. محضر اجتماع الجانبين الليبي والايطالي بشان دراسة قائمة الاحتياجات الليبية من الإمكانيات الفنية والتقنية ، الاتصال الخارجي ،2003 .

15. جهاز مكافحة الهجرة وإدارة مباحث الجوازات ، زوارة ، بيانات غير منشورة ، 2008 .

سادساً: الاورق البحثية :-

1. أمين إبراهيم، ورقة عمل بحثية حول الهجرة غير الشرعية الأسباب والنتائج، المجلس الوطني للسكان اليمني ، الأحد 20أيار/2007 م .

2. حميد الهاشمي ، ورقة عمل بعنوان عندما يكون التعليم سببا للبطالة ، المؤتمر الوطني للتعليم المنعقد في ليبيا: للفترة من 2-1996/4/4.

3.حميد الهاشمي ، ورقة عمل بعنوان ازدياد فرص الفتاة الليبية في التعليم وارتفاعه الملحوظ ، ليبيا: لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المنعقد في كوبنهاغن (الدانمارك) – آذار (مارس) 1995.

4. حسـن صـالح جوان ، الهجرة الدولية إلى ليبيا ومدى قدرة ليبيا للاسـتجابة للتحديات الراهنة والمستقبلية بمسالة الهجرة ، بحث غير منشور، ندوة حول الهجرة ، أكاديمية الدراسات العليا ، جنزور: طرابلس، 2009.

5.حسين صـالح جوان ، الهجرة غير الشرعية ، الإدارة العامة للجوازات والجنسية، بحث غير منشور، 2005.

6. عمران عبد السـلام الصـفراني وحسـن صـالح جوان ، الهجرة الدولية إلى ليبيا، المنظمة الدولية للهجرة ، 2008.

7. مصـطفى عبد المجيد كاره، ورقة بحثية حول المشـكلات الاجتماعية و الأمنية للهجرة غير الشرعية، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، مؤتمر الهجرة العربي الافريقى ، طرابلس : 2008.

8. هاني فتحي، ورقة عمل بحثية عن دور النيابة العامة المصرية في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الاتجار في الأفراد، الدورة التدريبية الرابعة عشـر لمنع الاتجار بلاطفال لضـباط أمن الموانى بالتعاون مع وزاروة الداخلية ، القاهرة: مايو 2009.

9. ورقة عمل حول الهجرة والتبادل البشري في غرب المتوسط الادارة العامة للشؤون الاوروبية باللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي ، طرابلس : 2004

10. ورقة عمل حول إدارة الهجرة ، الإدارة العامة للشؤون القنصلية الليبية ، طرابلس: 1998 .